

مقدمة

تمثل مادة العلاقات الدولية مجالاً دراسياً أكاديمياً للجنود والمحاصلات التجريبية والمعيارية الخاصة بعالم منقسم إلى دول مختلفة، وتعد العلاقات الدولية مجالاً شاسعاً، فهي تضم مجموعة متنوعة من الحقول الفرعية، مثل فن الدبلوماسية وتحليل السياسة الخارجية والسياسات المقارنة وعلم الاجتماع التاريخي، والإقتصاد السياسي العالمي والتاريخ الدولي والدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأخلاق ونظرية السياسة الدولية، وإضافة إلى اتساع مداها، تتبلور دراسة العلاقات الدولية من خلال التفاعل بين الإستمرارية والتغير الذي يطال موضوع بحثها.

وإذا كانت مادة العلاقات الدولية تطرح بعض الإشكالات في تحديد مفهومها بشكل دقيق، نظراً لطبيعتها المركبة والمتشعبة الأبعاد والجوانب، فقد استطاعت أن تجد لنفسها موقعا متميزا ضمن العلوم السياسية، بعد أن برزت كحقل أكاديمي متخصص ومستقل بذاته، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك بفضل مجهودات عدد مهم من العلماء والباحثين في تطلع دائم إلى وضع تنظير ونسق فكري لفهم وتفسير الظواهر الدولية وتوقعها، موازاة مع تحولات عميقة عرفتتها الخريطة السياسية للعالم.

وتختلف الرؤى حول ماهية العلاقات الدولية حسب منظور كل فريق من المختصين والباحثين، فهناك من يحصرها في زاوية ضيقة لتتجاوز العلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية بين الدول، فيكون موضوع دراستها هو ثنائية الحرب والسلم، الصراع والتعاون في إطار المجتمع الدولي المكون من دول ذات سيادة، في حين يذهب العديد من الباحثين إلى أن العلاقات الدولية تُعنى بدراسة كل أشكال التفاعلات العابرة للحدود، سواء أكان الفاعلون دول أو كيانات أخرى كالمنظمات الدولية أو حتى متدخلين غير رسميين (منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسية)، فعلى سبيل المثال، أصبح حتمياً على الدول واجب الإنخراط في شكل من أشكال الدبلوماسية مع جهات فاعلة على المستوى العالمي غير الدول (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة...)، والإعتراف لهم كلاعبين حقيقيين في النظام الدولي بدل من مجرد أدوات أو جزء من أهداف هذا النظام.

كما امتدت دراسة العلاقات الدولية لتشمل كل المواضيع ذات البعد العالمي والتي تستوجب ردود فعل على المستوى العالمي (العولمة، البيئة، الصحة، شح الموارد، الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي...)، وتدفعنا الحالة الراهنة للعلاقات الدولية إلى النظر في هذا المفهوم من منظور واسع، بمعنى دراسة وتحليل العلاقات التي تجمع الدول كفاعلات رئيسية وفاعلات أخرى تتوفر على الصفة القانونية الدولية وتسعى إلى جانب الدول إلى فرض وجودها والتأثير في المجتمع الدولي، هذه العلاقات ليست فقط سياسية، ولكنها أيضا اقتصادية، عسكرية، ثقافية، دينية....

كما أن العلاقات الدولية هي معقدة وذات حساسية كبيرة تتداخل ضمنها جدلية التبعية والإعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات والمجتمعات من جهة، والحرص الدائم على الإستقلالية من جهة ثانية، كما ينبغي ألا ننسى أنه في العلاقات الدولية، كما في العلوم السياسية، نتعامل مع أفكار ومفاهيم بطبيعتها مثيرة للجدل لأن لها انعكاسات سياسية.

بناء على ما سبق سنحاول في هذا الكتاب الوقوف في المحور الأول عند مفهوم العلاقات الدولية ونشأتها، ورصد علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى، في حين سنتناول في المحور الثاني أهم النظريات التي اهتمت بدراسة العلاقات الدولية بداية من النظريات الشمولية أو التقليدية، ووصولاً للنظريات العلمية والجزئية للعلاقات الدولية، كما سنركز في المحور الثالث على دراسة أهم مكونات وأطراف العلاقات الدولية، فيما سنخصص المحور الرابع من هذا الكتاب للتعرف على أبرز المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية.

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقات الدولية

يمثل عنصر المفهوم في أية دراسة عاملاً محورياً من أجل استبيان عقد الصلة بين العنصر المتغير والثابت في تحليل وفك التفاعل وحجم الغموض في الموضوع محل الدراسة، وهو ما سيتطرق له هذا الفصل من خلال معالجة مفهوم العلاقات الدولية ونشأته وتطوره التاريخي ومجموع التعريفات التي جاء بها العديد من الباحثين في الميدان، علاوة على النظريات المؤطرة للتفاعلات الدولية.

بحيث يثير مفهوم العلاقات الدولية، العديد من الإشكالات النظرية والتساؤلات الفلسفية التي تتباين من محيط لآخر، واختلاف زوايا التحليل والمعالجة نظراً لتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تتشابه أو تتقاطع معه، بحيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمفهوم، كما أن هناك فجوة تفصل بين المصطلح الغربي للمفهوم والترجمة العربية له والاستخدام الإعلامي لتمفصلاته، مما يجعل من التحديد المفاهيمي ضرورة ملحة لتقدم التحليل في مقتضيات هذا الكتاب.

المبحث الأول: مفهوم العلاقات الدولية

سيتم التطرق بمقتضى هذا المبحث إلى التعريف بالعلاقات الدولية كمتطلب سابق لدراسة نظرية العلاقات الدولية وقضاياها، بحيث سيتناول دراسة المفاهيم والإطار النظري والعوامل المؤثرة في تطور العلاقات الدولية، وكذا دراسة صلة العلاقات الدولية كعلم بباقي العلوم التي تتقاطع معها نفس القضايا أو المبادئ أو أسس التحليل.

أولاً: نشأة وتعريف العلاقات الدولية

يعد تحديد مفهوم "العلاقات الدولية" من أصعب المهام التي تعترض الباحث في هذا المجال، وذلك للأسباب التالية:¹

¹ - محمد الهراط، العلاقات الدولية: المقترّب-الفاعلون-التفاعلات، مرجع سابق، ص 5-6.
الحسان بوقنطار وعبد الوهاب معلمي، العلاقات الدولية: مفاهيم وإرشادات منهجية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1988، ص 8-10.

أ- حادثة مفهوم المصطلح؛ حيث يشير العديد من الباحثين إلى أن أول من استعمل عبارة "العلاقات الدولية" هو الفيلسوف البريطاني الشهير "جيرمي بنتام"؛* في أواخر القرن الثامن عشر حينما ترجم عبارة قانون الأمم "Jus gentium" التي كانت تعني آنذاك لدى الرومان بالقانون المنظم لعلاقاتهم مع مختلف إمبراطورياتهم بلفظة قانون دولي Droit International، وعليه، فإن الإشكال الذي طرح هو: هل يمتد هذا المصطلح ليشمل حتى العلاقات القائمة بين الوحدات المختلفة التي كانت سائدة قبل قيام الدولة القومية؟ كالقبايل والشعوب والمدن والإمبراطوريات؟ أم أنه يدل حصراً على العلاقات القائمة بين الدولة القومية منذ قيامها في القرن السادس عشر.

ب- يستعمل لفظ "العلاقات الدولية" للدلالة في آن واحد على "الظاهرة" وعلى العلم أو "الخطاب العلمي" حول الظاهرة.

ت- اللبس الذي يكتنف مصطلح العلاقات الدولية من خلال تعدد المفاهيم المقترنة به من قبيل: السياسة الدولية، السياسة الخارجية، السياسة العالمية، الشؤون الدولية، لسياسة الكونية، الشؤون الخارجية...

وهو ما يجعل مفهوم العلاقات الدولية، تكتنفها العديد من الإشكالات النظرية والتحليلية، حول تعريف المفهوم، وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمفهوم، كما أن هناك فجوة تفصل بين معنى المصطلح الشائع استخدامه في الغرب (International Relations) وترجمته الحرفية "العلاقات الأممية" — وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي "العلاقات الدولية" فالعلاقات بين الأمم تختلف في مفهومها ومضمونها عن العلاقات بين الدول.

- داكيل كولار: العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1985، ص. 7
* جيرمي بنتام Jeremy Bentham: عاش في الفترة (15 فبراير 1748 - 6 يونيو 1832) هو عالم قانون وفيلسوف إنكليزي، ومصطلح قانوني واجتماعي، وكان المنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو-أمريكي. ويشتهر بدعوته إلى النفعية وحقوق الحيوان، وفكرة سجن بانوبتيكون، كما شملت مواقفه الحجج المؤيدة للفرد، و الحرية الاقتصادية، الفائدة، و الفصل بين الكنيسة والدولة، حرية التعبير، والمساواة في الحقوق للمرأة، الحق في الطلاق، وعدم تجريم أفعال المثلية الجنسية، كما طالب بإلغاء الرق وعقوبة الإعدام وإلغاء العقوبات البدنية، بما في ذلك للأطفال.

إذ من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل²، تحديد ظهور العلاقات الدولية بين مختلف الوحدات المتميزة، كعلاقات وروابط مختلف، واتصال وتبادل متنوع؛ فقد كانت العلاقات الدولية مجالاً للدراسة والتحليل منذ القديم، إلا أن تشكلها في إطار تخصصات أو علوم مستقلة لم يتم إلا في الوقت الحديث.

ذلك أنه على مستوى تناول العلاقات الدولية كظاهرة اجتماعية، ربط بعض الباحثين ظهورها بتلك التفاعلات التي نسجت منذ تاريخ بعيد، وهي العلاقات التي ظلت محدودة من حيث أطرافها ومجالاتها، حيث انصبت على بعض المجالات التجارية والعسكرية قبل أن تتطور بصورة مذهلة منذ بدايات القرن العشرين مع تعزيز قواعد القانون الدولي؛ واستقلال عدد من الدول، وتطور وسائل الاتصال وتشابك العلاقات الاقتصادية وبروز فاعلين جدد بعد تأسيس عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة؛ وتمدد نشاط الشركات الاقتصادية الكبرى العابرة للحدود³.

فقبل ظهور الدولة-الأمة خلال القرن السادس عشر، كانت العلاقات بين الأمم والحضارات والشعوب من مختلف الانتماءات، وبين المدن-الدول اليونانية، والإمبراطوريات، والوحدات الإقطاعية، الخ... محل اهتمام الفلاسفة والمفكرين ورجال الدين والمؤرخين والجغرافيين والسيكولوجيين، الخ...

فالمؤرخ اليوناني ثوسيديدس (Thucydides) (395-465 قبل الميلاد)، في مؤلفه "تاريخ حرب البيلوبونيز" حلل بدقة الأسباب والوقائع التي أدت إلى الحرب بين أثينا (Athènes) وسبارتا (sparte) من 431 إلى 404 قبل الميلاد⁴.

كما أن الفيلسوف اليوناني أفلاطون (348-428 قبل الميلاد) وأرسطو (322-384 قبل الميلاد) قد اهتموا بظاهرة الحروب بين الكيانات السياسية، واعتبراها تجسيدا "عاديا"

² - مارسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، القاهرة، مصر، دار المستقبل العربي، طبعة 1986، ص 23.
³ - ادريس لكريني، "علم العلاقات الدولية والواقع المتغير"، تمت زيارة الموقع الإلكتروني يوم 19 أكتوبر 2018، على الساعة السابعة صباحاً.

⁴ - محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة لنيل دكتوراه في العلم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-بنتة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015، ص 22.

للعلاقات بين هذه الوحدات، بل أعمالاً ضرورية من أجل العيش في سلام. وقد استلهم بعض رجال الدين من ذلك، خلال العصور الوسطى خاصة، نظرية "الحرب العادلة" (Guerre) (juste) (saint thomas d'aquin, saint ambroise...)⁵.

وفي نفس الاتجاه، فإن العلاقات بين مختلف الوحدات التي شكلت الإمبراطورية الصينية قد ألهمت بعض الفقهاء. إذ أشار تسو-شين-مينغ (tso-chin-ming) (أحد تلاميذ الفيلسوف الشهير كونفوشيوس) إلى المبادئ التي ينبغي أن تحكم علاقات الدول القوية بالضعيفة.

إلا أنه مع ذلك، يلاحظ أن ما كان يطبع "الدراسات" القديمة للعلاقات الدولية، هو المنهج الموسوعي. بينما الدراسات التي تكتسي طابعاً منسقاً ومتخصصاً ومعمقاً تعتبر حديثة، وترجع إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذه الدراسات الحديثة هي التي جعلت من العلاقات الدولية علماً مستقلاً في الدول الأنجلوستكسونية أولاً (خاصة الولايات المتحدة)، ثم باقي الدول.

ذلك أن أي مادة علمية، تصبح مستقلة، عندما تحدد أهدافها وتضع مناهجها وتتحكم في تقنيات التحليل وصياغة النظريات المؤطرة لها. وفي هذا الصدد ورغم الجدل العميق والدائم حولها، فإن نظريات العلاقات الدولية ليست أكثر أهمية ولا أقل أهمية من النظريات الموجودة في التخصصات الأخرى.

وهو ما حدا بحقل العلاقات الدولية لأن يسعى إلى الاستقلال بذاته، عبر تجميع موضوعاته الخاصة، وتقعيداته النظرية، وكذا المناهج الكفيلة بتحقيق مراميه. إذ ظل هدفاً عكف الكثير من الباحثين والمفكرين على تحقيقه، بدءاً بمحاولات الليبراليين في التأسيس

⁵ - نصار عبد الله: "مدخل إلى نظرية الحرب العادلة"، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى سنة 1993م، ص.5.

⁶ - Saint Thomas d'Aquin: "Somme Théologique": La Force Ed. de la Revue des jeunes 1926 ; p. 52.

الأكاديمي للحقل، مروراً بجهود الواقعيين في التأسيس العلمي له، وانتهاءً بطموحات وآمال النظريات التأملية (ما بعد الوضعية) في هدمه وإعادة بنائه من جديد.⁷

وعلى الرغم من أن دراسة الظاهرة الدولية ترتبط عادةً بمعاهدة وستفاليا لعام 1648، فإن نشأة حقل العلاقات الدولية تعود إلى بداية القرن العشرين، وتحديدًا بعد صدمة الحرب العالمية الأولى ونتائجها الكارثية. فالرغبة في نزع فتيل الحروب، وتعزيز التعاون وإدامة السلام بين الأمم، دفعت الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" بمبادئه الأربعة عشر إلى التفكير جدياً في إخضاع العلاقات الدولية إلى معايير علمية؛ نظرية ومنهجية تكون قادرة على التفسير والتنبؤ، واجترح مقترحات وآليات لإرساء الاستقرار في النظام الدولي.⁸ ولتحقيق ذلك أنشئ عام 1919 أول كرسي للعلاقات الدولية في كلية ويلز الجامعية في ألبيريسويث قبل أن يتوسع تدريسها في الجامعات الأمريكية والأوروبية.⁹

ورغم استقلاليتها، فإن العلاقات الدولية تستلهم من تقنيات ومناهج التخصصات العلمية الأخرى: الاجتماعية والحقة (التاريخ، الاقتصاد، القانون، الإحصائيات، علم النفس، علم الاجتماع، الدراسات المستقبلية، الإعلاميات، الرياضيات، الخ...); وتؤثر بدورها في العلوم الأخرى (الدراسات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والإعلامية الخ...).

ويقصد بـ "العلاقات" (Relations) كل الروابط والصلات ذات التأثير المتبادل والمتداخل من نزاعات وتعاون بين الأطراف المعنية. أما التعبير "الدولية" فلا يشمل العلاقات بين "الأمم" (nations) كما يوحي بذلك مفهوم (Internationales) ولكن يقصد به العلاقات بين الدول (inter-étatiques) بصفة أساسية¹⁰، والعلاقات عبر-الوطنية (trans-nationaux) أو عبر-الدولية (trans-étatiques) بصفة ثانوية.

7 - محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص. 03
8 - حمزة المصطفى، "هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته؟ دراسة مقارنة في أطروحات الفصل/الارتباط بين العلاقات الدولية وعلم السياسة"، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017، ص. 95
9 - يوسف الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، دار المندى، بيروت، طبعة 2013، ص. 25

¹⁰ - Voir notamment :

- Raymond Aron – Paix et guerre entre les nations, Calmann Lévy – Paris 1975 (800 pages environ)
- Marcel Merle, Sociologie des relations internationales (Paris: Dalloz, 1982)
- Charles Zorgbibe, Les relations internationales (Paris: Presses universitaires de France, 5^e éd., 1994)

وليس هناك تعريف موحد للعلاقات الدولية، إذ أن كل مهتم -إذا لم يتفادى ذلك- فإنه يقدم تعريفه الخاص. ورغم تعدد هذه التعارف فإنه يمكن إدراجها ضمن أحد المحاور الثلاثة الرئيسية التالية:

- **المفهوم الضيق (conception restrictive)** الذي يحصر العلاقات الدولية في العلاقات بين الدول وفي بعدها السياسي فقط. إن العلاقات الدولية تعبر عن العلاقات السياسية (النزاعات، القوة، ميزان، المجابهات، الخ...) التي تقيمها الدول باعتبارها وحدات مستقلة وذات سيادة.

- **المفهوم الواسع (conception extensive)** الذي يقر بتعدد ومساواة الفاعلين في العلاقات الدولية (الدول، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية الشركات المتعددة الجنسيات، حركات التحرر الوطنية، الرأي العام، الفرد، الإنسانية)، وبتنوع أبعادها (السياسية، الاقتصادية، المالية، التجارية، الثقافية، العلمية، التقنية والتكنولوجية، الديموغرافية، البيئية، الرياضية، الخ...).

- **المفهوم الوسيط (conception médiane ou intermédiaire)** الذي يعترف للدولة بمكانتها في الحياة الدولية وبالطابع السياسي الواضح للعلاقات الخارجية، لكنه يأخذ بعين الاعتبار أهمية ووزن العلاقات عبر-الوطنية¹¹.

إن أغلب المصادر والمؤلفات الحديثة تستلهم من المفهوم أو المنظور الأخير، وبالتالي تعالج الموضوعين الأساسيين للعلاقات الدولية: الفاعل الرئيسي (الدولة) والفاعل الثانويون (المنظمات الدولية، المنظمات الغير حكومية، الرأي العام...)، كما تعالج الأبعاد التنافسية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الخ... أي تعالج كل ما يمكن أن نسميه بدينامية الحرب والسلم، التنمية والتخلف في هذه العلاقات، والعلاقات الدولية منظمة بمبادئ سياسية وقانونية، وقائمة على أسس نظرية.

¹¹ - عبد الواحد الناصر، الناصر في العلاقات الدولية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع - الرباط 1997، ص 12.

وعليه، فإن تعريف العلاقات الدولية، عرف تطورا كبيرا وفقا لاتساع حجم المجتمع الدولي وتطوره، ومن ثم فإن دراسة هذه المادة، تطرح عدة إشكالات على مستوى الإلمام بكل مكوناتها، وتجلياتها. وفي هذا الإطار يقول دانيال كولار "إن دراسة العلاقات الدولية، تضم العلاقات السلمية أو العدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية. وتقتصر الدراسة العلمية في العلاقات الدولية على امتحان الظواهر العالمية، بشكل عام وإيجابي، وإيضاح علاقات السببية، والعوامل التي تحدد تطورها، ومحاولة تكوين نظرية ملموسة حولها، أي بعبارة أخرى، أن المقصود هو إقامة قواعد وضوابط أو شرائع بالمعنى الذي أعطاه مونتسكيو MONTESQUIEU، أي علاقات ضرورية نابعة من طبيعة الأشياء¹².

ثانيا: علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى

كثيرا ما يختلط الأمر لدى بعض الكتاب والباحثين في حقل العلاقات الدولية في معالجتهم لها باعتبارها المنظمات الدولية، أو العلاقات الدبلوماسية أو السياسة الخارجية أو التاريخ الدبلوماسي للعلاقات بين الدول قديما. نعم إن علم العلاقات الدولية يدور في فلك كل تلك المجالات، ويلعب دوره في كل هذه الحقول. إلا أنه ليس واحدا منها، كما ليس مجمعا لها، بل هو علم مستقل قائم بذاته، وإن كان يأخذ ويعطي -كغيره من العلوم- من وإلى العلوم الأخرى، خاصة تلك التي تتصل بالمجال الدولي، وتعمل في دائرة المجتمع الإنساني للأسرة العالمية¹³.

وعليه، تعتبر العلاقات الدولية حقلًا معرفيًا يهتم دراسة الظواهر الدولية التي تحدث بين أشخاص العلاقات الدولية، ومعرفة مكوناتها وفق مقاييس وضوابط محكمة، الأمر الذي يضيف عليها طابع "العلم" الذي يستند إلى مناهج متعددة تختلف حسب اختلاف نظرة الباحث إليها - مما يجعلها فرعا من العلوم الإنسانية، التي تهتم بدراسة المشكلات الدولية، ولذلك فلها

¹² - دانيال كولار: العلاقات الدولية، ترجمة: د.خضر خضر-دار الطليعة للطباعة والنشر - الطبعة الثانية - بيروت 1985، ص 08
¹³ - عبد المنعم إبراهيم البدرابي، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول والثاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 1980. ص. 07

صلة بمواد أكاديمية أخرى، تدرس جوانب معينة من المجتمع الدولي؛ غير أن هذا الارتباط قد يكون وثيق الصلة وأساسيا، وأحيانا يكون فرعا وثانويا.

إذ وبعد استقلال علم العلاقات الدولية كعلم قائم بذاته يتوفر على نظريات ومناهج وفقهاء يشغلون على تحليل ودراسة الظواهر الدولية، ظل كل من علم السياسة وعلم الاجتماع يتجاذبان، كل منهما يدعي انتماء ذات الحقل المعرفي الجديد إليه، فعلماء السياسة لاسيما منهم "هانس مورغنتاو" درسوا العلاقات الدولية كفرع من علم السياسة انطلاقا من أن هذا الأخير وعلم "الدولة" أو علم "السلطة" والدولة قد نشط على المستوى الداخلي عبر مؤسساتها المختلفة، كما أنها تتحرك خارج حدودها، وبالتالي تظل هي مناط الدراسة سواء في حركتها الداخلية أو في تفاعلاتها الخارجية مع المجتمع الدولي.

غير أن هذه النظرة التي تعتبر علم العلاقات الدولية فرعا من فروع علم السياسة قاصرة ولا تحيط بالتحويلات التي أصبحت الساحة الدولية تشهدا بشكل متسارع. في الحقيقة لا يمكن إنكار أن علم العلاقات الدولية هو الابن الشرعي لعلم السياسة وأن مباحثه انحدرت من هذا الفرع المعرفي المغرق في القدم، غير أن علم العلاقات الدولية تطور وأقام أسسا ومنهجية خاصة بها وأصبحت لها مدارس فكرية تنظيرية تنافس اتجاهات التفكير والتنظير في مجال علم السياسة.

ومن ناحيته فقد ظل علم الاجتماع هو الآخر يتمسك بانتماء وانحدار العلاقات الدولية كعلم من علم الاجتماع، حيث رأى مجموعة من المفكرين (ريمون أرون - شوفاليي - ستانلي هوفمان) أن العلاقات الدولية هي سوسيوولوجيا دولية وأن المجتمع الدولي هو امتداد للمجتمع الوطني، وقد انطلق هؤلاء المفكرين من مفهوم سوسيوولوجي للعلاقات الدولية كعلم يدرس المجتمع الدولي في تفاعلاته المتنوعة بالتالي لا بأس من استثمار وتوظيف التقنيات المنهجية لعلم الاجتماع في تحليل الظواهر الدولية.

ومهما تشبثت الطروحات سواء منها السياسة أو السوسيوولوجية بتبعية العلاقات الدولية لها، فإن علم العلاقات الدولية استطاع ورغم قصر الحيز الزمني للاشتغال عليه أن يكون له حقا معرفيا زاخرا بالنظريات والأفكار والمناهج طبعا في إطار التلاقح الإيجابي مع العلوم

الاجتماعية الأخرى وأصبح له هو الآخر فروع علمية منها على سبيل المثال السياسة الخارجية - القانون الدولي - الدبلوماسية.

المبحث الثاني: محتوى العلاقات الدولية

يقع علم العلاقات الدولية على مفترق الطرق بين التاريخ والقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسة¹⁴. هكذا وصف المنظر الفرنسي "ريمون أرون" في بداية الستينات العلاقات الكثيفة بين الدول بالعلاقات الدولية كعلم يختلف عن العلوم الأخرى. وفي المرحلة الحالية لم تفقد نظرية ريمون أرون بريقها، بحيث تقوت الروابط الدولية وتوسعت مع توافد أطراف جديدة لتنشيط الساحة الدولية، وساعد ذلك على تقدم وسائل الاتصال والمواصلات وتطور النظريات العلمية في حقل العلاقات الدولية موظفة مناهج التحليل في العلوم الاجتماعية وعلم النفس، ومستثمرة الحقائق التي يوفرها ويدرسها علم التاريخ في الوصول إلى الاستجابات، وبذلك يمكن القول أن مجال اشتغال الباحث في علم العلاقات الدولية لم يعد محصورا في دراسة العلاقات الدولية التقليدية التي تقوم على الروابط الدبلوماسية بل اتسع البحث والدراسة ليشملا تاريخ العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي فضلا عن المواد التقليدية كالقانون الدولي .

أولا: تاريخ العلاقات الدولية

يهتم التاريخ بمعرفة الأحداث في تواترها كما ينشغل بالتركيز على حالة محددة أو حادثة ما، فهو يقدم المادة الرئيسية إلى نظريات لتحليل تاريخ المجتمع الدولي من منطلق تجريبي، فيستخلص القوانين والنماذج من خلال التركيز على حالات تاريخية ومتشابهة، واستحضار المتغيرات والثوابت المؤثرة على صيرورة العلاقات الدولية. وبالتالي فالمناهج الحديثة في دراسة تاريخ العلاقات الدولية انتقدت الدراسات التاريخية الدولية التي ظلت تركز على العلاقات بين الحكومات فيما بينها باعتبار أن التاريخ الدولي هو مجموعة

¹⁴ - Raymond Aron " la paix et la guerre entre les nations, "Calb nmanlevy Paris 1962.

عناصر تلاقت فيما بينها، وتداخلت في بينها حركة الشعوب والأفكار بين الحضارات المختلفة.

ولذلك فإن تاريخ العلاقات الدولية كمادة مستقلة من منظور علم العلاقات الدولية يجب ان يركز على:

- العوامل المؤثرة في تاريخ المجتمع الدولي والمتمثلة على الخصوص في دور العوامل الجغرافية والحركات السكانية وتبادل الأفكار والمنتوجات التي تمت في حقبة تاريخية معينة.

- سلوكيات المجتمعات البشرية وطرق تفكيرها.

- دراسة نفسيات رجال الدولة وتأثير القوى العميقة على سياسة وقرارات الحاكم كما يرى دوروزيل¹⁵.

- دور المؤسسات غير الدولية في صناعة السياسة الدولية وبذلك يمكن القول إن التاريخ يمكن أن يقدم إلى علم العلاقات الدولية من أجل فهم أفضل للواقع الدولي، وفهم الحاضر والمستقبل على ضوء الماضي.

ثانياً: مادة القانون الدولي

قبل ظهور علم العلاقات الدولية كحقل معرفي قائم بذاته ظل القانون الدولي يحتكر الدراسات الدولية، وقد ساعد في ذلك بروز الدولة القومية كفاعل وحيد في المجتمع الدولي وتوقيع معاهدة وستفاليا سنة 1648 التي شكلت بحق انطلاقة تقنين الروابط الدولية، إضافة إلى ذلك تطور العرف الدولي كمصدر أساسي من مصادر القانون الدولي في تنظيمه للمجالات البحرية وترسيخه للعديد من المبادئ المنظمة لقواعد التعامل الدبلوماسي بين الدول.

¹⁵ - بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات البحر المتوسط - ترجمة فايز كم - بيروت 1982 - ص74.

وإن كان القانون الدولي في السابق ينظر إليه من زاوية العلوم اللاهوتية والفلسفة فإن توسع الحركة الاستعمارية منذ القرن السابع عشر وما ترتب عنها من تكالب على مواقع النفوذ، عزز اللجوء إلى عقد المؤتمرات وإبرام المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف مما كرس القانون الدولي بحق مادة علمية خصبة هيمنت على الدراسات الدولية، مع فقهاء القانون الدولي الكبار من أمثال سواريس وفيتوريا وكورتيسوس.

غير أن هذه السيطرة للقانون الدولي على مجال البحث في الظاهرة الدولية لن يستمر طويلا بالنظر إلى مظاهر العلاقات الدولية التي لا يمكن اختزالها في علاقات اتفاقية تربط بين الدول الفاعلة والمنشطة للمسرح الدولي، فالتطورات التي عرفها المجتمع الدولي وتكاثف العوامل المؤثرة في صيرورة وتشابك وتنوع القضايا والظواهر ذات البعد الدولي، اقتضى تبلور علم العلاقات الدولية، بنظرياته وأطره المعرفية، وأصبح محتضنا للقانون الدولي كفرع من فروعهِ والتي تفرع مع اتساع مجال تدخل القاعدة الدولية في تنظيم الظاهرة الدولية إلى العديد من الفروع منها القانون الدولي للبحار، القانون الدولي للإنسان، القانون الدولي للبيئة، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي الاقتصادي... الخ.

المحور الثاني: نظريات العلاقات الدولية

مثلت النظرية وعملية التنظير جوهر البحث في مجال العلاقات الدولية، إذ عدت النظرية بمثابة المنظار الذي يمكننا من رؤية الواقع، ويزيدنا منه اقتراباً وفهماً وإدراكاً. ولما كانت الاستحالة مستديمة فيما يخص تطابق النظرية مع الواقع فإن الكثير من الجدل بات يطرح بشدة حول جدوى وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة وعلمية للعلاقات الدولية، وعلى رغم ما يكتنف هذه العملية من نقاشات فإن النظريات تبقى بمثابة الارتكازات أو الاستنادات التي تنطلق منها/ أو تبنى عليها جل البحوث في مجال العلاقات الدولية، كونها تلعب دور المرشد أو الموجه العام، وتسهم في تشكيل وبناء الأنموذج التحليلي الذي يستخدمه الباحث في معالجة موضوع بحثه، وتزوده بفهم دقيق ووعي عميق بالظاهرة موضع دراسته¹⁶.

المبحث الأول: النظريات الشمولية أو التقليدية للعلاقات الدولية

إن النظريات العامة أو الشمولية ترمي إلى فهم العلاقات الدولية في شموليتها. فهي تستلهم من الأفكار الفلسفية والسياسية الكبرى. وتنقسم إلى مذاهب مثالية، واقعية، تاريخية.

أولاً: المذاهب المثالية

لقد ناضل العديد من المفكرين من آفاق فكرية مختلفة (فلسفية، سياسية، قانونية، دينية)، من أجل انتصار السلم والاندماج والتنمية والتنظيم...، ومن المهم الإشارة إلى كيفية النشأة والأسس المدعمة لهذا المذهب، قبل استعراض بعض المنظرين المشهورين والأفكار المدافع عنها، مع استبيان مآل هذا المذهب.

أ- النشأة والأسس

تعد النظرية المثالية إحدى الاتجاهات المعيارية في تحليل العلاقات الدولية، وذلك من خلال ارتكازها على القيم الأخلاقية المثالية في تصورها لهذه العلاقات على اعتبار أن الفكر

¹⁶ - محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص. 04.

الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية. ذلك أن أساس العلاقات الدولية هي علاقات ودية وسلمية، وأن ما يوجد من حروب وصراعات في العالم هو أمر يتناقض مع الفطرة البشرية.

وقد استمدت هذه النظرية قوتها من ازدهار التاريخ الدبلوماسي بفعل الكشف عن محفوظات ووثائق وزارات خارجية بعض الدول، وظهور دراسات شاملة تحاول تفسير قضايا محددة تطرحها أحداث الساعة، علاوة على تطور الدراسات القانونية التي تسعى إلى تنظيم أفضل للعلاقات الدولية وخدمة أهداف السلام...¹⁷

هكذا نشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى، إذ كان ظهورها كصدمة للحرب وما أحدثته من دمار وخراب واسع والتي عبرت عنها الرؤية التفاؤلية للبعض وقائلة بإمكانية تسوية النزاعات السياسية؛ فكانت بصيص أمل للإنسانية جمعاء آنذاك كحل بديل لينتهجه صناع القرار كسلوك بديل... وكان أبرز نجاحاتها وتجلياتها هي إنشاء وقيام عصبة الأمم المتحدة.¹⁸

ذلك أن هذه النظرية واكبت الإعلان عن إنشاء عصبة الأمم وأفكار الرئيس الأمريكي "ويلسن" المثالية التي نادى بها في مؤتمر فرساي عام 1919 في فرنسا والتي كانت تطالب بعالم أكثر أمناً ونبذ اللجوء إلى الحرب لحل المشكلات السياسية ورفض المعاهدات السرية بين الدول بشكل يجعل العالم يلجأ إلى الأدوات القانونية والسياسية في التعامل مع المشاكل العويصة؛ ومن بين هذه الأدوات التحكيم الدولي، القضاء الدولي، المفاوضات، التحقيق، الوساطة، وكان تطورها مواكبا لحملة تبسيط السياسة الدولية وجعلها في متناول مدارك الناس، ونتيجة ازدياد الشعور الشعبي بأن الحرب قد طالحت حياة الجميع وأن من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد.

17 - محمد الهزاط، العلاقات الدولية: المقترَب-الفاعلون-التفاعلات، مرجع سابق، ص.29.

18 - علاء أبو عامر، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم-الدبلوماسية والاستراتيجية، نشر مكتبة آفاق، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى

2002، ص ص 168-169

وعليه فإن هذه النظرية ارتكزت على المشترك القيمي باسم الوحدة السياسية والروحية للجنس البشري؛ مما جعلها تبرز فكرة حكومة عالمية وفدرالية عالمية. وقد اثار إنشاء عصابة الامم ثم الأمم المتحدة اهتماما كبيرا بهذا الخصوص على اعتبار أن هذا الإنشاء يعد تحقيقا أو بداية تحقيق حلم منظمة فوق – وطنية.

وبناء على ما سبق، لا يولي المثاليون اهتماما كبيرا للتاريخ، لأن هذا الأخير تطبعه هيمنة وسمو الدولة وفي نظرهم فإن طيبوبة الطبيعة البشرية، وإمكانية تداخل مصالح الأفراد والشعوب تدفع في اتجاه تنظيم فوق – وطني. كما يؤكدون كثيرا على دور الثقافة والعلم في مجال تحسين الطبيعة البشرية، ووعي الأفراد. ويولون أيضا اهتماما كبيرا لفعل الرأي العام للوصول إلى إرساء حكومة فوق – وطنية، وتبقى مسألة السلم هدفهم الأسمى ومحور تفكيرهم من أجل دولة عالمية، وأن الفوضى والصراعات والقوة...، تعتبر في نظرهم ظواهر غير طبيعية يجب تجاوزها من خلال مفاهيم التنظيم والقانون.

ب- المفكرون ومآل النظرية

لقد طور سيسرون الفكرة القديمة لمدينة عالمية بلا حدود تحتضن كل الشعوب. ودافع كروسي عن الحفاظ على السلام الدولي بواسطة تحكيم جمعية دائمة. كما أن سولي طور مفهوم أوروبا النسيرة بواسطة مجلس موحد، وويليام بين تصور إنشاء جمعية اوروبية مزودة بقوة مسلحة، يجتمع فيها ممثلو الدول، لاتخاذ القرارات بالأغلبية. والقس سان بيير والذي نادى بإنشاء مجلس شيوخ أوروبي يتمتع بصلاحيات تشريعية وقضائية واسعة. ووضع كانط تصورا لإنشاء مجتمع أممي على أساس قانون دولي، كما اقترح بينتام إنشاء جمعية دولية تصدر قرارات يضمن الرأي العام تطبيقها.

مما جعل من المثالية مقتربا أخلاقيا-قانونيا ركز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات، وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية¹⁹. بحيث يستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية²⁰، والتعاليم والفلسفات الإنسانية

¹⁹ - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1985، ص.22

²⁰ -يعتبر جيمس برارلي، كلايدر الفلتون، شترلز فانويك، بيتن بوتنر، وغيرهم من أبرز رواد المدرسة المثالية في العلاقات الدولية.

التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيرة في الطبيعة البشرية، بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متمشياً مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلاً من الصراع، وعلى السلام بدلاً من الحرب، وعلى العدالة بدلاً من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلاً من الكراهية والحقد والأنانية. كما يستمدون بناءهم الفكري من عدة روافد تمثلت في أعمال عصر النهضة والتنوير وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالية الرئيس الأميركي ولسون في القرن العشرين.

غير أن هذه النظرية كانت عاجزة عن فهم الأسباب التي تدفع الدول لإنتاج سلوكيات نزاعية وعدوانية، أي أنها لم تتمكن من تحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو العدوان والحرب، ولا عن استيعاب وفهم الأسباب المغذية للصراع الدولي.

وانطلاقاً من مجموع ما سبق يتبين لنا أن الأسباب المباشرة لتراجع المنهج المثالي في السياسات الدولية تجمل في:

● التدايعات الدولية للحربين العالميتين وسوء ربطها بين الأنظمة الديمقراطية الغربية وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

● القيم المثالية والأخلاقيات التي نادى بها المثاليون كانت كعملة كاسدة في زمن تسيطر فيه المصلحة الخاصة فوق المصلحة الإنسانية عبر وسائل تخريبية ذات تدايعات دموية كالحرب.

● فشل الفرضيات المثالية في فهم العوامل المؤثرة في تحديد سلوكيات الدول ذات المصالح الاستعمارية.

● النقص الحاصل في بنية المدرسة المثالية هو ما دفع ببعض المنظرين إلى خلق منهج جديد تمثل في 'المدرسة الواقعية'، فنشوء هذه الأخيرة جاءت لتدريس ما هو قائم في العلاقات الدولية لا ما يجب أن تكون عليه العلاقات...

على أن فشل المدرسة المثالية ساعد على نشوء المدرسة الواقعية التي جاءت لتدرس ما هو قائم في العلاقات الدولية لا ما يجب أن تكون عليه العلاقات، وهي المهمة التي ستحاول

أن تتصدى لها النظرية الواقعية التي يبدأ معها التأريخ الفعلي للمرحلة العلمية في دراسة العلاقات الدولية²¹.

ثانياً: النظريات الواقعية والواقعية الجديدة

يمكن دراسة النظريات الواقعية من خلال مصادرها، وأفكارها الأساسية وروادها، قبل التطرق بإيجاز إلى الواقعية الجديدة.

أ- المصادر

تعتبر مصادر الواقعية قديمة قدم تحليل الظواهر الدولية، وترجع حسب البعض إلى الصيني مينه تسي، لكنها تستلهم خاصة من كتابات هوبز حول حالة الطبيعة. وبدوره أثر رينهولد بشكل كبير في النظريات الواقعية، وخاصة الأمريكية، فبالنسبة لعالم اللاهوت البروتستانتي الوقي هذا فإن الإنسان مصدر للشر والعنف وهو يتظاهر بالقوة بمحاولته إخضاع الآخرين لإرادته. فإرادة العيش تعني القوة لأنها تشمل في نفس الوقت متطلبات البقاء والوجود والأمن ضد أخطار الطبيعة.

ونفس الإرادة تحرك الدول على الساحة الدولية، لأن عنفها يتضاعف حينما تذوب فيه الإرادات الفردية. ففوة الدولة هي إنتاج لعنف الأفراد الذين يرغبون في تقوية سلطاتهم الجماعية.

وعلى الرغم من أن جذور الواقعية نمت في كتابات مفكرين عدة من قبيل تيوسيدس، ميكيافيلي، هوبز... إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخراً، وتحديدًا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبدايات الأربعينيات²².

²¹ - جيمس دورتي وروبرت بفالتز غراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت الطبعة الأولى 1985، ص 10.

²² - مارتين غريفيتش و تيري أوكالاهاان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة ص 453.

ب- أفكارها الأساسية

تركز النظرية الواقعية على دور الدول والبعد السياسي – الأمني في العلاقات الدولية. وعلى العكس من النظرية المثالية، فهي تعطي أهمية كبيرة للتاريخ وتستلهم منه الثوابت والمتغيرات التي تحدد سلوك الدول.

كما ان هذه النظرية تركز على غياب سلطة فوق – وطنية وعلى الطابع المتناقض بشكل عميق دائما للمصالح الذي يؤدي بالدول إلى استعمال القوة بغرض الحفاظ على وجودها وأمنها وسط محيط مناوئ. فالقيم الروحية والثقافة والسياسة والمعرفة الخ... ليس لها نفع كبير في تحسين الطبيعة الشريرة للناس فرادى أو منظمين في شكل مجتمع. كما أن الصداقة تعبر فقط عن وجود مصالح متقاطعة. فالدولة ليس لها أصدقاء ولا أعداء دائمين، ولكن فقط مصالح دائمة.

ويمثل التوازن بين القوى الوسيلة الأنجع لربط علاقات غير صراعية بين الدول. وتكمن النقطة المشتركة بين النظريات الواقعية في استقرار العلاقات الدولية بفضل هذا التوازن (رينهولد، هانس مور غينتاو، نيكولا سبيكمان، فريديريك شومان، أرنولد ووليفرس، هنري كيسنجر...).

ج- الإنتقادات المواقبة للواقعية الكلاسيكية:

على الرغم من تبنى النظرية الواقعية تفسيراً علمياً للظواهر والأوضاع الدولية، غير أنه مع تعدد العلاقات الدولية وظهور فاعلين جدد وظهور نظريات جديدة للتفسير الدولي من قبيل الليبرالية الجديدة وما بعد الحداثة، والنظريات النقدية والبنائية..، كلها أكدت أن الواقعية لم يعد بإمكانها الهيمنة على مجال العلاقات الدولية. وهو الأمر الذي على الكشف عن بعض جوانب القصور في النظرية الواقعية.

وبصفة عامة يمكن توضيح النقد الذي توجه للنظرية الواقعية التقليدية على مستويين:

*** على المستوى المنهجي:**

- تهيمش القانون الدولي والمبالغة الواقعية في الطابع التجريدي للعلاقات الدولية من كل مضمون أخلاقي او اعتبار قيمي وذلك لان الحرب والسعي الى اكتساب القوة لا يعرفون أيا من تلك الاعتبارات الأخلاقية
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الفواعل الجديدة في الساحة الدولية، خاصة غير الدوليين منهم. كما لم تولي الواقعية اهتماما للقوى المتوسطة والقوى الصغرى في السياسة الدولية،
- إهمال المدرسة الواقعية مجمل العوامل التي تؤثر او تحدد الأهداف فلا توضح على سبيل المثال لماذا يختار صانع القرار من وقت لآخر التصرف بشكل معين وليس بشكل آخر.
- الاهتمام الزائد بعامل ومفهوم القوة وبالتالي تقدم تحليل أحادي للسياسة الدولية، مما يبين قصور أفق تحليلها. ذلك أن القوة لا يمكن ان تستخدم بمفردها دون غيرها من العوامل كأداة للتحليل، حيث انه توجد العديد من العوامل التي تؤثر في السلوك الخارجي للدول من قبيل: التعاون الدولي كما حدث ذلك في كثير من المنظمات الدولية والإقليمية، والنزاعات الاندماجية في السياسة الدولية مثل الحال في غرب أوروبا وكلاهما تحتوي على العديد من القيم والأفكار التي ليست قاصرة فقط على عامل القوة.
- اغفال تأثير العوامل الامنية السياسية النظامية الكلية على نواتج العمليات السياسية ومن هنا كان رفض التحليلات بين البعد السياسي الأمني –التقليدي وبين قضايا المناطق .
- النظرة الالية للعلاقات الدولية، حيث لا تهتم المدرسة الواقعية بدراسة البنى المجتمعية للدولة والاعتبارات الداخلية التي تحدد وتؤثر في قوة الدولة، حيث يكون رجل الدولة او المسئول العمل على تكيف قوة الدولة...

*** على مستوى المفاهيم:** بناء على هذا المستوى تنتقد المدرسة الواقعية من خلال:

- المدرسة الواقعية تهتم بالماضي أكثر من اهتمامها بالمستقبل من حيث الاستخدام المفرط للتاريخ، والارتكاز على مفاهيم سياسة من الماضي لتحليل النظام الدولي مثل الدبلوماسية السرية، الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، توازن القوى كوسيلة لإدارة الصراع حيث أن هذه المفاهيم لا تتصل إلا بنسبة ضئيلة بالنظام الدولي المعاصر.
- هذا علاوة على عدم الدقة في تعريف المفاهيم الأساسية كالقوة وميزان القوى والمصلحة القومية وتوازن القوى، ناهيك عن وجود مشاكل في محاولة وضع مقاييس لتحديد هذه المفاهيم بشكل دقيق²³.
- كما أخفت النظرية الواقعية في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتميز بين القوة كنتاج سياسي والقوة كأداة والقوة كدافع محرك.
- لم يعط الواقعيون لمفهوم توازن قوى النظام الدولي ما هو جدير به من اهتمام فقد أفرط المنظرون الواقعيون في شروحاتهم لتوازن قوى النظام الدولي والتوزيع الهيكلي للقوة فيه والحالة التي هو عليها من حيث الثبات والاستقرار والتكافؤ لكن من دون وضع خاتمة منطقية، إذ أنه بعد تعدد شروحاتهم وتراكم أطروحاتهم لم يعد هناك معنى واحد متفق عليه لمفهوم توازن القوى.

ومما لا شك فيه أن ما قدمته المدرسة الواقعية أغنى البناء النظري للعلاقات الدولية على الرغم مما تعرضت له من انتقادات تتمثل بالأساس في غياب التحليل الدقيق لمفاهيم أساسية كالقوة والمصلحة التي بنيت على أساس افتراضات استعملت لتحليل السلوكيات السياسية الدولية، وأصبحت بفعل كلاسيكياتها غير صالحة لتقديم تحليل للمستجدات على الصعيد الدولي²⁴.

ح- النظرية الواقعية الجديدة

ظهرت الواقعية الجديدة خلال السبعينات²⁵، وهي امتداد للمدرسة الواقعية التي تحتفظ بمسلماتها الأساسية للدول في العلاقات الدولية، المصلحة الوطنية بمفهوم القوة، التوازن بين

²³ - ليلابا عاشور، الحياة الدولية، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، طبعة 2005، ص. 16
²⁴ - محمد النشطواوي، العلاقات الدولية: مقترَب في دراسة النظريات، الفاعلين وأنماط التفاعل، المطبعة والوراقة الوطنية-الداوديات، مراكش، الطبعة الأولى 2002، ص ص 17-18.

²⁵ - من بين أهم روادها ونجد من روادها كينيث والتز، ستيفن كراستر، روبير جوليان، جورج موديليسكي ...

القوى، والطبيعة غير المنظمة للساحة الدولية، لكنها تعمل على تجاوز الانتقادات بتوسيع أبحاثها إلى فاعلين آخرين في العلاقات الدولية عن طريق الانفتاح على مناهج ونتائج التخصصات العلمية الأخرى.

ويعتبر "والفريس" بأن النظرية التي لا تهتم إلا بالدول غير واقعية ولا يمكن أن تسمح بفهم العلاقات الدولية بمفهوم التوازن السياسي ولا بمفهوم الصراع من أجل البقاء.

وهنا وجب التذكير بأنه هناك من يستخدم مفهوم الواقعية الجديدة "Neo-Realism" مثل "كينت والتز" الذي يريد التمسك بالاستمرارية والتميز عن الواقعيين الكلاسيكيين. وهناك من يفضل مفهوم الواقعية البنوية "Structural Realism" مثل "روبرت كيوهان" على اعتبار أن هذا الاتجاه ركز على الدراسة العمودية لبنية النظام الدولي²⁶.

وبغية تكيف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، تمت إثارة العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها²⁷، وهي إجابة نسبية عن الانتقادات الموجهة للنسخة الأولى للواقعية في تحليل الظواهر الدولية.

وعموما تقوم هذه النظرية على اختلاف تفريعاتها على ثلاث فرضيات أساسية تتمثل في كل من²⁸:

- الفرضية الأولى: وتركز على أن الأفراد والجماعات هما وحدتا التحليل الرئيسيتان (وليست الدول)، وهو ما يوجب الاهتمام باحتياجاتهما ومطالبهما، ومراقبة شروط وظروف حياتهما وسلوكهما، ومدى تأثيرهما في الدول وأدائها الداخلي والخارجي، لا اعتبارهما المسبب الرئيسي للصراعات، جنبا إلى جنب مع الاختلافات العقائدية، وتأمين الموارد الطبيعية لهما، وعدم المساواة بين مختلف الجماعات الوطنية.

26 - عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 127-129.

27 - جهاد عودة، النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2005، ص 44.

28 - أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت-لبنان، العدد 36، خريف 2012، ص ص 57-58.

- الفرضية الثانية: وتركز على أن الدول (كجماعة سياسية) عصبها المجتمع المحلي وأن القواعد المبنية عليها مصالحها هي التي تحدد دور وأداء الدولة في السياسة الدولية، وأي اختلاف أو تغيير في هذه القواعد من شأنه الاضرار بأداء لدولة الخارجي.

- الفرضية الثالثة: وتجادل بأن تجزؤ أداء الاعتماد المتبادل للدولة يحدد سلوكها، بمعنى أن سلوك الدولة ما هو إلا انعكاس لأدائها.

وتأسيساً على الفرضيات السالفة الذكر حاول "والترز" تجديد الواقعية منهجياً بإخراجها من مغالطاتها الفكرية لمفهوم القوة بإدخاله منهج التركيب الفوضوي للنظام الدولي المعتمد على "ميكانيزم" التفاعل بين أطرافه، كما ادخل البعد الاقتصادي كمتغير للقوة، وحاول تثبيت مواقفها أمام تفسيرات السلوكيين والليبراليين للتعايش السلمي الديمقراطي، وهو ما أدخلها سريعاً للمرحلة الثالثة من التطور مما جعلها أكثر تكيفاً مع المتغيرات الدولية²⁹.

وبناء على تحليلات والترز فإن نظرية السياسة الدولية ليست نظرية في السياسة الخارجية، ولا تحاول التنبؤ ببعض التصرفات والتحركات الرسمية لبعض الدول أو شرحها؛ مثل انهيار الاتحاد السوفياتي. ولكنها توضح فقط المبادئ العامة للسلوكيات التي تحكم العلاقات بين الدول، في ظل وجودها ضمن نظام دولي فوضوي، فهي ليست نظرية اختزالية كالواقعية الكلاسيكية، بحيث أن هذه النظرية الجديدة تتعامل مع الأحداث التي تقع في مستوى الدول وما تحتها وما فوقها (العابرة للوطنيات)³⁰.

وعليه، فإن الواقعية الجديدة تركز الافتراضات الخمس التالية³¹:

- 1- إن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية؛
- 2- إن النظام الدولي نظام فوضوي لا نظام ترتبي؛
- 3- إن الهدف الأسمى للدول هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها؛

29 - وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص. 106.

30 - أحمد محمد أبو زيد، "كينيث والتر: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت-لبنان، العدد 27، صيف 2010، ص. 103.

31 - الحسين الشكراني، بنية ودينامية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 52.

4- إن الدول لا تثق في بعضها البعض، ولا يمكن إحداها أن تعرف بالتأكد نيات الدول الأخرى؛

5- إن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جدياً في كيفية تحقيق ذلك، وهي بالتالي فاعل عقلائي

وبناء على ما سبق تنتشابه المدرسة الواقعية الجديدة مع أطروحات الواقعية الكلاسيكية في نقاط وأسس عدة، من قبيل الارتكاز على القوة السياسية، إذ تروج لاعتبارها المفهوم المركزي والجوهري في السياسة الدولية. هذا بالإضافة إلى اعتبار الدولة كوحدة للتحليل، والفاعل الرئيسي في النظام الدولي. علاوة على اعتبار النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية؛ وأن الصراع والتنافس هما أكثر الأنماط والسمات السلوكيات وضوحاً في العلاقات الدولية³²...

أما أوجه الاختلاف بين المدرستين، فهي متعددة أيضاً؛ بحيث لا يعتبر والتز الواقعية الكلاسيكية نظرية بقدر ما هي فلسفة عامة، على عكس الواقعية الجديدة التي تماثل جميع نظريات العلوم الاجتماعية. هذا وتضع الواقعية الكلاسيكية نوازع السيطرة على الآخرين كأساس لتفسير الحرب، بينما الواقعية الجديدة لا تعطي الطبيعة البشرية كل هذا التأثير وتجادل بدلاً من ذلك بأن الضغوط التي تفرضها الفوضى، في غياب سلطة عليا فوق الدول، هي التي تشكل مخرجات العلاقات الدولية³³.

وعلى الرغم من الإسهامات الكبيرة التي حاولت الواقعية الجديدة اضافتها إلى حقل العلاقات الدولية إلا أنها لم تسلم من انتقادات عدة نذكر أهمها على النحو التالي:

- مفهوم والتز هو مفهوم سكوني ولا يطرح على نفسه سؤالاً يتعلق بمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى تغيرات المنظومة، كيف تنشأ وتتغير...؛

³² - أحمد محمد أبو زيد، "كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، نفس المرجع، ص.

104

³³ - نفس المرجع، ص. 104

- يرى والتز أن خصائص الوحدات تنتج المنظومة العالمية أي أنها ترتبط بالمنظومة. لكن يمكن لهذه الخصائص أن تكون مرتبطة بالوحدات نفسها كما يتضح من المثال التاريخي حول الانتقال من المرحلة الإقطاعية إلى مرحلة الحداثة حيث نرى بوضوح أن طبيعة العالم الإقطاعي نفسه تختلف جوهرياً عن طبيعة العالم الحديث؛
- إن فكرة قابلية توظيف الإمكانيات تحتل مكانة هامة عند الواقعيين الجدد، فهم يظنون أن السلطة العسكرية يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى مثل مجال الاقتصاد، لكن تبرز هنا مشكلة معرفة السبب في عدم قدرة الأقوياء على تحقيق الانتصار كما حدث في فيتنام أو في أفغانستان.
- ماهي المصلحة العليا، كما يحددها والتز؟ هي الأمن أم السيطرة؟ إنه لا يقول لنا شيئاً عن السياسات الخارجية في كنف المنظومة. وهذا يبين ضعف النزعة المنظومية وقوتها، أي أنها نظرية بسيطة لكنها تفقد من قوتها في لحظة التنبؤات،
- تتحدد التوقعات بطبيعة المنظومة وليس بالأحداث..

ثالثاً: نظرية السوسيولوجية التاريخية

يعتبر ريمون أرون وستانلي هوفمان من روادها الأساسيين، وعلى غرار النظرية الواقعية، يعتبر هذا المذهب الدولة الفاعلة الحقيقية في الحياة الدولية، وإن علاقاتها تمثل مركز العلاقات الدولية. ولكن بخلاف المدرسة الواقعية، ترى وجود اختلاف جوهري – ليس فقط من حيث الدرجة ولكن أيضاً من حيث الطبيعة – بين السياسة الداخلية المبنية على احتكار قوة الإكراه والإكراه، والسياسة الخارجية التي تتميز بتعدد مراكز القرار والقوات المسلحة.

فالأولى، ترمي إلى إخضاع الأفراد للقانون وتشكل علم السلطة، والثانية تستهدف بقاء الدولة في مواجهة التهديدات الدائمة المرتبطة بوجود دول أخرى (حالة الطبيعة) وتشكل علم غياب السلطة أو تعدد السلط.

وتتميز العلاقات الدولية بكونها تجري " في ظل الحرب" وبكونها مجسدة بوضوح بواسطة شخصيتين تمثلان جدلية التفاوض والصراع: الدبلوماسي والجندي.

ومع استمرارها بالتمسك بالمقاربة الشمولية والتقليدية، فإن نظرية السوسولوجيا التاريخية تعتمد منهاجاً تجريبياً، وتتخلص من الأفكار المسبقة وأحكام القيمة حول طبيعة البشر والكيانات التي ينتظمون فيها، ولكنها كالنظرية الواقعية، تخلص إلى أن توازن القوى يحافظ على الاستقرار العلاقات الدولية وعلى الأمر الواقع منذ 1945.

رابعاً: المذهب الماركسي - اللينيني

إن التصور الماركسي الشمولي للعلاقات الدولية مؤسس على التحليل الماركسي لعلاقات الإنتاج، ومبني انطلاقاً من مسلمات أساسية، خاصة تلك المتعلقة بتحكم البنية السوسيو - اقتصادية للدولة في تصرفها الدولي. ومن هنا أكد بأن السياسة الخارجية للدولة مرتبطة بمصالح طبقتها الحاكمة.

ومع ظهور الدول الاشتراكية، تم تطوير العديد من النظريات الجزئية بشكل تدريجي، خاصة تلك التي تركز على مفهوم التعايش السلمي، أو على مفهوم الشرق والغرب كصراع أساسي في العلاقات الدولية الحديثة (قبل تفكك المعسكر الشرقي والاتحاد السوفيتي).

المبحث الثاني: النظريات العلمية والجزئية للعلاقات الدولية

ظهرت النظريات العلمية (المطلب الأول)، والجزئية (المطلب الثاني)، في الستينات وتتميز بالخصائص التالية:

- تنتقد النظريات التقليدية والمثالية والواقعية والماركسية، الخ ... وبشكل خاص الأسس الفلسفية والأخلاقية والسياسية ... التي تعتبرها دون قيمة علمية كبيرة.
- تطمح إلى بلورة نظرية حقيقية، أو بالأحرى علم للعلاقات الدولية، بخصائص مبنية على براهين منطقية ورياضية، قابل للقياس والتحقق، وبمناهج البحث العلمية والتجريبية المعتمدة في باقي المواد العلمية.
- تدرس فقط السلوك الحقيقي والفعلي للدول لدرجة أن أطلق عليها اسم المدرسة السلوكية.

أولاً: التيارات العلمية

تشمل التيارات العلمية النظريات السلوكية والسلوكية الجديدة، والنظريات الوظيفية والوظيفية الجديدة، والنظريات النسقية.

أ- النظرية السلوكية: وتنقسم الى سلوكية تقليدية وأخرى جديدة:

1-المدرسة السلوكية

بدافع الموضوعية العلمية، تهتم هذه المدرسة بسلوك الفاعلين في العلاقات الدولية. وبهذا فهي تضع قطيعة مع المسلمات الفلسفية والأخلاقية، وتبنى منهاجاً تجريبياً أساسه الملاحظة والتجربة مما يسمح بالتحقق من المسلمات واستخلاص قوانين للقياس وقارة نسبياً. ويدرس السلوك من عدة زوايا وجوانب:

- مصدر السلوك: أي مختلف الفاعلين (السلطة التنفيذية، الأجهزة الإدارية والدبلوماسية، جماعات الضغط) الذين يساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية للدولة.
- مسلسل اتخاذ القرار: أي معرفة هل تم اتخاذ القرار على صعيد واحد أو على صعيد عدة مستويات.
- مبررات القرار: أي معرفة كل الحلول الممكنة والمتصورة قبل اتخاذ القرار، ولماذا هذا القرار بالذات.
- تصنيف السلوكيات الخارجية: سياسة دفاعية، هجومية، حياد، عدم انحياز، انعزالية، فاعلة، اختيار كوني، استراتيجية الهيمنة الإقليمية، إلخ ...
- والنظريات السلوكية تعرض غالباً في شكل نماذج ونظم.

2.المدرسة السلوكية الجديدة

ظهرت في أواخر الستينات كرد فعل على الموضوعية المبالغ فيها والطابع "العلموي" الذي أبعد المدرسة السلوكية عن واقع السياسة الدولية بمعنى أنها تحاول أن تبتعد عن هذا

الحياد المفرط الذي رفض كل القيم الروحية والفلسفية والأخلاقية، وتعتبر بأن المقاربة السلوكية تنتهي بإلغاء العديد من الظواهر من مجال البحث في العلاقات الدولية.

وتنتقد السلوكية الجديدة أيضا الواقعية التي تعيب عليها تمسكها بأسطورة الدور الأساسي للدولة في الشؤون الدولية. وهي بهذا تندمج في التيار عبر-الوطني الذي يركز على أهمية الفاعلين الآخرين من بينهم روبرت كيومان وجوزيف نبي.

ويشترك السلوكيون الجدد مع المثاليين في نفس الهاجس المتمثل في استعمال العلوم الاجتماعية والبحث العلمي بغرض تطوير المجتمع الدولي نحو منظومة سلمية، عادلة، ومنصفة، قادرة على ضمان تداخل مصالح الأفراد والشعوب والدول، وعلى تسيير للتراث المشترك للإنسانية، ويصنف دافيد إيستن أحد أقطاب المدرسة السلوكية أيضا ضمن السلوكيين الجدد.

ب- النظرية الوظيفية : تأخذ النظرية الوظيفية شكلين:

1. النظرية الوظيفية : النظرية الوظيفية مبنية على ثلاث مسلمات أو مبادئ:

- الشكل يتبع المضمون وليس العكس.
- المصالح المشتركة والتقنية تسبق الانقسامات السياسية وتتجاوزها.
- التعاون التقني والاقتصادي يؤدي إلى الاندماج السياسي.

بالنسبة لدافيد ميتزاني، أحد الوجوه البارزة في هذه المدرسة، ليس الميثاق المؤسس لمنظمة دولية وإنما تطورها التنظيمي النشط هو الذي يعطي لها شكلها. وإذا كان لمنظمة ما صلاحيات سياسية بإمكانها مزاحمة الاختصاصات الأساسية للدول الغيرة على سيادتها، فإنها ستقتل حتما (مثل حالة عصبة الأمم التي ألهمت ميتزاني). ومن أجل النجاح، يجب أن يكون لها دور تقني وقطاعي، وأن تقضي تدريجيا على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المسببة أو القادرة على التسبب في صراعات بين الدول، وأن تدعم شبكة المصالح المشتركة والمتبادلة بغرض خلق مسلسل يدفع الدول إلى تشكيل مجموعة سياسية.

وترمي نظرية الاندماج الوظيفي إلى تجاوز عيوب نظرية النظام الفدرالي التي تنادي بالاندماج من فوق (القرار السياسي للنخبة) عوض الاندماج انطلاقاً من القاعدة (انطلاقاً من المصالح الاقتصادية والمادية للأفراد والشعوب) لكنها تغالي في الحتمية عندما تؤكد بان التعاون التقني يؤدي بالضرورة إلى الاندماج السياسي.

2- النظرية الوظيفية الجديدة

تهدف الوظيفية الجديدة إلى تطوير النظرية المبلورة من طرف ميثرائي. وفي هذا الصدد ينادي هاس بالاندماج الوظيفي على المستوى الإقليمي، الأوروبي أساساً، لأنه من السهل إنشاء مجموعة سياسية في هذا المستوى. إضافة إلى هذا فهو يخفف من الحتمية السوسيو-اقتصادية والتقنية لميثرائي، وذلك بإعارة الاهتمام للتعاون السياسي، فالاندماج السياسي ليس آلياً ولكن محتمل فقط.

ويحلل كارل دوتش في نظرية الاتصالات والاندماج، بنفس نهج ميثرائي، نشوء مجموعة سياسية أوسع تشمل العديد من الدول، على أساس امدفرائي أو اتحادي (مع استقلالية الدول المتحدة) أو وحدوي (الدول والاعضاء تنصهر في كيان جديد فوق-وطني).

ففي الحالة الأولى، أي الاندماج التعددي من النوع الفدرالي، تتضاءل بسرعة فرص نشوء الحرب بين الدول الأعضاء، لأنه من المفروض ألا تكون قيمها السياسية متناقضة، وأن تتطور شبكة الاتصالات فيما بينها بشكل سريع.

أما في الحالة الثانية، فإن مسلسل الاندماج لا يتم بشكل نهائي إلا بتبني السكان للقيم السياسية الجديدة وبولائهم للمؤسسات الجديدة، خاصة وأنها ستستفيد بالفعل من الامتيازات الحقيقية التي يمنحها الاتحاد الجديد. وهذا الاندماج يميله أيضاً هم البقاء والأمن أو المخاوف المرتبطة بالفوضى وإنعدام الأمن على الساحة الدولية.

وقد قام منظرون آخرون مثل سويل، ليندبيرغ، شينكولد، إيتزيوني، توسكانو...، بتطوير نظرية الوظيفية الجديدة، وخصوصاً بالتركيز على الأبعاد المعيارية (القيم

والرموز)، والنفعية (المصالح المادية)، والسلطوية (قدرات الإكراه والإجبار)، إضافة إلى المقرب المؤسساتي (الفدرالي) والوظيفي (المنفعية) للاندماج.

وعند وضع مسلمات الوظيفية تحت التجربة، خلص الوظيفيون الجدد إلى أن المرور من التعاون الاقتصادي إلى الاندماج السياسي لا يمكن أن يحدث إلا بقرار سياسي، مما يبرر في نظرهم ضرورة منح صلاحيات سياسية للتقنيين والخبراء والتقنوقراطيين المكلفين بإدارة المنظمات التقنية والاقتصادية.

كما يؤكدون كذلك على دور القوى السياسية والنقابات وجماعات الضغط التي يجب أن تستفيد من الاندماج مع العمل على تحضيره من جهة، ومواجهة كل محاولة للسلطة العمومية ترمي إلى إعادة النظر فيه، ومن هنا ميولهم إلى الاندماج الوظيفي في المجتمعات الأخرى أو بدونها.

ت- النظرية النسقية (أو التنظيمية أو النمطية)

إن مفهوم النظام يجد أصله في العلوم الطبيعية والبيولوجية. وقد قام الأمريكي تالكوت بيرسونس بنقله إلى العلوم الاجتماعية، ومنها نقله دافيد إيستون إلى العلوم السياسية، ثم طبقه مورتون كابلان في مجال العلاقات الدولية، مما جعل مفكرين آخرين مثل جون بيرتون، مارسيل ميرل، جاك لوزون، كالتون، يحذون حذوه.

**- إن مقرب تالكوت بيرسونس من النوع الوظيفي، إذ يتصور النسق الاجتماعي كتجميع لأربعة وظائف رئيسية، تؤديها تبعاً للبنى العائلية، الآليات الاقتصادية، السلطات السياسية، والتقاليد الثقافية، وهي:

- الحفاظ على النمط الاصيل والخصوصي للعلاقات التي تحمي هوية المجموعة.
- القدرة على التكيف مع الضغوطات الآتية من المحيط الخارجي.
- القدرة على بلوغ بعض الأهداف التي تهم حياة كل مجموعة.
- الحفاظ على الاندماج الاجتماعي (التوافق).

** المساهمة الأساسية لدايفيد إيستون تكمن في بنائه لـ " لنسق سياسي"، وتكتسي مهمة ضبطه وعلاقته مع المحيط أهمية قصوى. والتحليل النسقي يقتضي تحليل مجموع التفاعلات التي تتم داخل النسق، وبين هذا النسق ومحيطه.

بالفعل، فالنسق بنية شمولية مركبة في عناصر مرتبطة فيما بينها تتوصل مع محيط خارجي بواسطة آليات تسمى دواخل/مدخلات (وهي طلبات موجهة إلى النسق)، وآليات تسمى الخوارج/مخرجات (وهي رد فعل النسق وبالتالي كل مكونات النسق على الضغوطات والطلبات الصادرة عن المحيط). إن النسق هو " مجموعة من العلاقات بين عدد من الفاعلين داخل محيط من صنف معين وخاضع لنمط ضبط مناسب".

إن نموذج إيستون ذو بعد عام وشامل، ويمكن أن يطبق على دولة أو حزب سياسي أو نقابة، أو مقولة، إلخ...، لهذا السبب طبقه العديد من المفكرين على العلاقات الدولية.

إن المجتمع الدولي إذن نسق عضوي بفعل الترابط الموجود على كل الأصعدة وفي كل المجالات. و" التحليل النسقي للعلاقات الدولية يهتم بمجموع الفاعلين والعوامل وشبكات التفاعلات التي تؤثر على المجموعة الدولية".

** تحتل أعمال كابلان مكانة خاصة في تطبيق النظرية النسقية في مجال العلاقات الدولية. فهناك ستة أنظمة، اثنتين منها مستوحاة من التاريخ، أما الباقية فهي نظرية وقابلة للتحقيق:

- نظام توازن القوى: وهو الذي ساد في القرنين 18 و19 تنوع القوى العظمى التي كان تعددها يضمن استقرار العلاقات الدولية لتلك الفترة.
- نظام الثنائية القطبية المرنة: والمشكل من قطبين، والمعروف منذ 1945. وقد تميز بوجود قوتين كبيرتين لكل واحدة لها حلفاؤها مع إمكانية بقاء دول أخرى (دول عدم الانحياز مثلا) خارج الحالفين المتنافرين ولكن المتوازيين.
- نظام الثنائية القطبية الصارم: ويتميز عن النظام السابق باختفاء وغياب الدول التي تعيش خارج الحالفين وتهميش كلي لدورها.

- النظام الدولي العالمي: ويشبه الحكومة العالمية التي دافع عنه المثاليون والوظيفيون، والذي يمكن أن ينتج عن إنشاء منظمة دولية فوق-وطنية في ظل القطبية المرنة.
- نظام دولي هرمي، ويمكن أن ينتج عن طريق تأسيس مجتمع دولي مندمج، إما بالطرق الديمقراطية (مفاوضات) أو بالطرق السلطوية (انتصار عسكري).
- نظام حق النقض (فيتو): ويتميز بامتلاك السلاح النووي من طرف العديد من الدول مما يخول كلا واحدة منها ممارسة حق الاعتراض والقيام بالضربة الأولى ولكن تحت طائلة تحويلها إلى دولة سهلة المنال بالنسبة لدولة أخرى.

ثانياً: النظريات الجزئية

ويمكن إيراد على سبيل المثال لا الحصر نظرية اتخاذ القرار ونظرية اللعب.

أ- **نظرية اتخاذ القرار:** اتخاذ أو صناعة القرار هي عملية للاختيار بين مجموعة من البدائل والإمكانيات الغير مضمونة النتائج. وقد تمت معالجة هذه النظرية من خلال ثلاثة مقتربات.

1-مقترح المحيط : هذا المقترح يفضل دراسة دور الشروط السائدة في المحيط

(الجيوستراتيجي، الاقتصاد، القوة العسكرية، الديموغرافية، إلخ...) قصد تحديد سلوك دولة ملزمة باتخاذ قرار ما لحل مشكل يواجهها.

لكن هناك اختلاف في تقدير العوامل المحيطة التي بإمكانها تحديد هذا السلوك، فهانس مورغانتو يفضل القوة الاقتصادية، وأفريد غروسو، ومارسيل ميرل يركزان تبعاً على المؤسسات والميكانيزمات السياسية، و غراهام أليسون يفضل البيروقراطية الحكومية، مما يرجح كابلان موقع الدولة في المنظومة الدولية السائدة، في حين يهتم هولستي بأثر المنظومة الدولية على تصور المقررين لدورهم، ويعتمد دوتش على شبكة الاتصالات والمعلومات الموضوعات تحت تصرف نفس المقررين.

2-المقترح النفسي: يتم التركيز هنا على شخصية المقرر وعلى فهمة الذاتى للمحيط.

فتصور المقرر للعالم على اساس المعلومات التي يتوفر عليها أو التي يلجأ إليها، والقيم التي

يختزنها ... تملّي وتفسر القرارات التي يتخذها لتسير السياسة الخارجية لبلده (كينيث بولدينغ، ميلار...). إن المشكل الأساسي هنا هو معرفة ما إذا كانت تصرفات المقررين عقلانية أم لا.

فحسب المقرب العقلاني أو الاستراتيجي فإن المسؤول يتخذ قراره بعد تفكير، وبشكل واعي ومدروس، وحسب تصوره الخاص للمحيط، وليس حسب تصور الملاحظ المحايد والمستقل (سيندر، بروك، سابان، شلينغو) أي حسب الواقع كما يراه المقرر وليس كما يراه الملاحظ. وعلى العكس لجوزيف فرانكل، يتصرف المسؤول وفق الواقع كما هو وليس كما يتصوره.

3- المقرب المقارن للسياسة الخارجية: ميز جيمس روزينو بين خمس محددات

للسياسة الخارجية والقرارات ذات البعد الدولي:

- النظام الدولي (الطابع التوافقي، التنازعي، التعاوني...).
- العوامل الاجتماعية المادية (المساحة، السكان، الموارد ...) وغير المادية، والثقافية ...،
- العوامل السياسية (تنظيم وتوزيع السلطات)
- العوامل الوظيفية (تقسيم السلطات بين الأشخاص ...)
- العوامل الفردية والشخصية (شخصية صاحب القرار، قناعاته، مستوى تكوينه...)

بالإضافة إلى ذلك، قام بالتمييز بين الدول وفق معيار المعيار الجغرافي (الدول الشاسعة والدول الصغيرة...)، والمعيار السياسي (الدول الديمقراطية والدول الدكتاتورية...) والمعيار الاقتصادي (الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو...)، وفي نفس الإتجاه، ميز غووان وشابيرو بين تسعة عوامل محددة، بينما اقتصر هيرمان وإيست على سبعة فقط.

ب- نظرية اللعب

بلورها عالم الرياضيات فون نومان والاقتصادي أوسكار مورغنستون وطبقت في البداية 1947 على سلوك الفاعلين الاقتصاديين، وهي تمثل محاولة لصياغة تصرف وسلوك الدول المفترض أنها عقلانية. وقد قام شيلينغ ورابوبور وجون ودافيس آخرون بنقلها إلى مجال العلاقات الدولية.

وترتكز هذه النظرية على أساس فرضية الاختيار العقلاني، بصدد الإمكانيات المتاحة أمام اللاعب، فيقوم كل لاعب (فاعل) بوضع لائحة للخيارات واختيار الإمكانية التي تحقق له أكبر المنافع، أما عندما يتعلق الأمر بلعبة ذات جمع متغير فيمكن للاعبين إما الحصول على امتيازات متبادلة أو خسائر متبادلة (مثلا مرور سيارتين آتيتين من اتجاهين معاكسين في طريق ضيق لا يسمح بمرور السيارتين معا)، وهنا تبرز أهمية التواصل الضمني، والوعود، والتهديدات، والالتزامات إلخ...

وتتزايد صعوبات هذه النظرية مع تزايد عدد اللاعبين، لذا حاول المنظرون تجاوز هذه الصعوبات بالجوء إلى مفهوم التحالفات: كلما زاد عدد اللاعبين كلما زاد بحثهم عن تشكيل تحالفات.

المبحث الثالث: الأفكار الجديدة في العلاقات الدولية

مع انفراط عقد المعسكر الاشتراكي وانهيار جدار برلين وتوحيد الألمانيتين وقف العالم أمام السرعة المتناهية التي تساقطت بها معادلات سياسية وإيديولوجية دولية عجز الحقل الأكاديمي بمختلف تنظيراته ومفاهيمه المغرقة في الدقة العلمية والرصد التوقعي عن أن تتنبأ بمفردة بسيطة من مفردات هذا الانهيار العملاق لثوابت النظام الدولي.

إن هذه التحولات أضمرت بما يشبه اليقين أن النظرية في العلاقات الدولية لا زالت في مهدها وتحتاج إل عقود أخرى لتصليب عودها. وإن هذا الوضع العلمي البائس الذي أصبحت تعيشه النظرية في العلاقات الدولية سمح بظهور آراء جديدة في طبيعة النظام

الدولي وتتنظر لمستقبله ومصيره لعل أهمها فكرة نهاية التاريخ لفوكوياما وفكرة صدام الحضارات لصامويل هنتكن.

أولاً: فكرة نهاية التاريخ³⁴

في صيف العام 1989 كتب أستاذ الاقتصاد السياسي بالجامعة الأمريكية فرانسييس فوكوياما مقالة في مجلة فورين أفيرز تنبأ فيها بجرأة " أن ما نشهد ليس مجرد نهاية الحرب الباردة، أو مرور مرحلة معينة من مراحل تاريخ ما بعد الحرب، بل نهاية التاريخ ذاته، أي نقطة نهاية تطور البشرية الإيديولوجية وتحول الديمقراطية الليبرالية الغربية إلى ظاهرة كونية بوصفها الشكل الأخير للحكومة الإنسانية".

وسرعان ما تحولت المقالة إلى كتاب تحت عنوان "نهاية التاريخ والإنسان الجديد"³⁵ أكد فيه فوكوياما على أن التاريخ البشري يتجه نحو حتمية تاريخية تقوم على مجموعة حقائق منها:

-نهاية التاريخ لا تعني نهاية العالم وسيرورة الأحداث ولكنها تعني انتهاء الصراع الإيديولوجي حول شكل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الواجب التطبيق، إنها تشكل فعلاً منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية، والشكل النهائي لأي حكم إنساني، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

-تحول كل الأنظمة السياسية في العالم إلى أنظمة ديمقراطية ليبرالية بعد أن أثبت الفكر الليبرالي الديمقراطي أنه النموذج الأصلح لتدبير شؤون المجتمعات والدول.

³⁴ - يعتبر هيكل هو أول من تحدث عن نهاية التاريخ عندما رأى في انتصارات نابوليون بونابارت، علامات دالة على النصر النهائي للأفكار والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية سنة 1789. راجع د. عبد الرزاق الداوي: "الخطاب عن حرب الثقافات في الفكر الغربي-نماذج من الفكر الأمريكي المعاصر" مجلة عالم الفكر - عدد أكتوبر - دجنبر 2007 ص 117.

³⁵ - فرانسييس فوكوياما: "نهاية التاريخ والإنسان الجديد" ترجمة وتعليق حسن الشيخ - دار العلوم العربية - بيروت، ط 1-1993 - ص 15.

- نهاية الحروب والصراعات بين الدول والشعوب، والوصول إلى حالة من الاستقرار العالمي بحسب ما يسمى مبدأ مايكل دويل الذي يقوم على أساس أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض.

وفي حديثه عن الإسلام أقر بأنه الدين الوحيد الذي يمثل إيديولوجية متجانسة تخاطب جميع مظهرات النشاط الإنساني لا سيما ما يتعلق بالأخلاق ومبادئ التنظيم الاجتماعي بشكل يجعل منه منافسا حقيقيا للمنظومة الغربية، غير أن جاذبيته - في نظر فوكوياما - لا تتجاوز مناطق تواجد الثقافة الإسلامية التي لا يمكنها هي الأخرى أن تتحدى نموذج الفكر الديمقراطي الحر.

وأهم ما تثيره "نظرية" فوكوياما حول نهاية التاريخ أنها تضمنت العديد من الأخطاء النظرية والمنهجية يمكن الإشارة إليها كالآتي:

- إنها جاءت كرد فعل على تحول استراتيجي مفاجئ تمثل بانهايار المنظومة الماركسية، وانتهاء مرحلة الحرب الباردة، فكان طبيعيا أن يسارع العقل الغربي في محاولة منه لملء الفراغ الإيديولوجي لتبني هكذا أفكار، وبالتالي فإنها تقرأ تحولات التاريخ الجيوستراتيجي قراءة قلقة متهاقنة تنقصها الدقة والتحليل العاقل جعلت من مرغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك تسخر منها قائلة " هل هذه نهاية للتاريخ أم بداية للهراء".

- إنها تقدم نموذج للفكر المولي البائد عندما تجمد تطور التفكير الإنساني في قوالب جاهزة تتناقض مع حركة التاريخ والفكر الإنساني وتعارض الحق في الاختلاف بين الشعوب والحضارات في اختيارها لأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- إنها تشكل الخلفية الفكرية لبزوغ الفكر اليميني المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يدعو إلى اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية وإلى إسقاط الأنظمة المعارضة تكريسا لما يسمى بـ "القرن الأمريكي" و "الفوضى الخلاقة".

على عكس فوكوياما يرى صامويل هنتكتن صاحب فكرة صدام الحضارات أن التاريخ لن ينتهي بانتصار الفكر الليبرالي الديمقراطي، ولكن الإنسانية مرشحة للدخول في حركة معقدة من الصراعات بين حضارات متميزة ثقافيا ودينيا وهي: الغربية – الأمريكية اللاتينية – اليابانية – الهندوسية – السلافية الارثوذكسية – الإسلامية – الصينية – الإفريقية.

ويلاحظ الباحث الأمريكي في العلاقات الدولية " إن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدرا ايدولوجيا أو اقتصاديا في المرتبة الأولى، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية .. وستظل الدول – الأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، لكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل".

وإذا كان هنتكتون يرى بأن الحضارات غير الإسلامية وغير الصينية هي أكثر قابلية للذوبان والاندماج في الحضارة الغربية، باعتبارها حضارات متصدعة أو متأرجحة فإن الحضارة الصينية الكونفوشيوسية والحضارة الإسلامية تمثلان ما سماها المحلل بالحضارات المتحدة التي على الغرب أن ينتهج جميع السبل لإيقاف زحفهما لاسيما الحضارة الإسلامية التي لها من المقومات ما يؤهلها لأن تكون بامتياز "عدوا لدودا للغرب".³⁷

فهو ينظر لاستمرار التاريخ من خلال الصراع، فكما كان قائما أيام الحرب الباردة مع الاشتراكية فإنه يقوم الآن مع الحضارات المغايرة للحضارة الغربية التي تعتبر الحضارة الإسلامية أخطرها، وهنتكتون يؤيد ما ذهب إليه الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من القول بأن الخطر القادم هو الخطر الإسلامي.

36 - يعتبر المستشرق الإنجليزي الأمريكي برنار لويس أول من أطلق مقولة صدام الحضارات وصراع الثقافات منذ 1957، غداة تأميم قناة السويس سنة 1956، عبد الرزاق الداوي.

37 - بهجت قرني: "العلاقة بين الفكر والسياسة..." ضمن كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية " مركز دراسات الوحدة العربية " بيروت، نونبر 2003- ص 185.

غير أنه أكد في حديث لمجلة لوبوان الفرنسية أن الغرب لن يستطيع السيطرة على العالم كما حدث عقب الحرب العالمية الثانية وأن الحضارة الإسلامية على وجه الخصوص أصبحت تشكل تكتلا إيديولوجيا سيجبر الغرب على التخلي عن أي طموحات.

ومهما اجتذبت نظرية صدام الحضارات من اهتمام من لدن المحللين والساسة على السواء فإن منزلقاتها الفكرية والتاريخية كثيرة يمكن الاقتصار على بعضها:

- إن مفهوم الحضارة الذي ساقه هنتكتون غير دقيق، فالحضارة جهد إنساني مشترك أسهمت فيه جميع الأجناس والأعراق والثقافات وأن الاختلاف بين الحضارات إنما يعود إلى العوامل والشروط التاريخية والاجتماعية المتنوعة والظروف المتغيرة، كما يقول المؤرخ البريطاني توينبي، ويؤكد عالم الأجناس الفرنسي كلود ليفي شتراوس الذي يرى أنه من العبث القول بالتفوق لعرق على الأعراق أو الدونية لعرق دون باقي الأعراق.

- تجاهل هنتكتون لدور الدول في تحقيق مصالحها القومية، مع أنها لا تزال أقوى الأطراف على مسرح العلاقات الدولية.

- تعامل المنظر الأمريكي مع الحقائق التاريخية بطريقة انتقائية عندما استند في تأسيسه للعمق التاريخي للصراع الإسلامي المسيحي إلى الحروب الصليبية متناسيا أن المذابح المليونية على حد تعبير بريجينسكي التي ذهب ضحيتها 87 مليون شخص في الحروب الأوروبية لم تشارك فيها الحضارة الإسلامية لا من قريب أو بعيد.

- تشكل نظرية "صدام الحضارات" و"نهاية التاريخ" وجهين لعملة واحدة فهما تقدمان التبريرات العلمية الأكاديمية لفرض الهيمنة الأمريكية على أطراف المعمورة بشن الحروب ضد ما سمي بـ "الإرهاب" واحتلال الدول وفرض تهديد شامل على الشعوب المستضعفة وتهميش لدور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي لا تخضع للإرادة الأمريكية.

المحور الثالث: أطراف المجتمع الدولي

لم تعد التفاعلات في المجتمع الدولي تقتصر على الدولة والمنظمات الدولية الحكومية بل إن التطورات والتغيرات التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية سمحت بظهور فاعلين آخرين بأدوار متباينة وتأثيرات مختلفة من قبيل الشركات متعددة الجنسيات وحركات التحرر والمنظمات الدولية الغير الحكومية ناهيك عن دور الفرد في هذه التفاعلات.

المبحث الأول: الدولة

تشكل الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية منذ القدم، فهي أرقى تنظيم سياسي واجتماعي توصل إليه الفكر السياسي والإنساني لتأطير مختلف أوجه النشاط البشري من خلال المؤسسات المتعددة والآليات القانونية النازمة لدينامية التفاعل الداخلي لسكان الدولة، وقد تفوق نمط الدولة على كل التنظيمات الاجتماعية الأخرى (القبيلة – الإقطاعيات- العشيرة...)، لتوفره على كافة العناصر التي تمكن من الاستجابة لحاجيات الاستمرار والعيش لتجمع بشري معين. كما تمثل الإطار الأوح للولوج والتأثير في المجتمع الدولي.

وقد تناولت التعريفات الفقهية التي تصدت إلى تحديد مفهوم الدولة، العناصر المكونة لها سواء على المستوى المادي أو القانوني، فالدكتور علي صادق أبو هيف يعرف الدولة "... بأنها مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة"³⁸، أما أستاذ العلاقات الدولية الفرنسي مارسيل ميل فلا يختلف عن هيف إلا من حيث الركن القانوني عندما يرى أن الدولة هي " كيان قائم على تواجد ثلاثة عناصر مادية (الإقليم- السكان-الحكومة) وكذلك الاعتراف الناشئ عن باقي الدول"³⁹.

أولاً: المكونات المادية للدولة

يحتاج كيان الدولة لتقوم له قائمة أن تجتمع فيه أركان مادية أجمع جمهور فقهاء علم السياسة والعلاقات الدولية على بعدها الأساسي لاكتمال بنيان الدولة.

³⁸ - علي صادق أبو هيف " القانون الدولي العام" منشأة المعارف الاسكندرية ط 11، 1975 ص 113.

³⁹ - Marcel Merle " sociologie des relations internationales", Dalloz- bParis/1976 p 268

أ-الإقليم : هو ذلك الحيز المكاني الذي تستأثر به الدولة وتمارس عليه اختصاصاتها السيادية، وتبسط عليه نفوذها، ويتحدد إقليم الدولة بواسطة حدود طبيعية (أنهار – سلسلة جبلية...) أو حدود اصطناعية يتم ترسيمها بين الدول بإبرام اتفاقيات، ويشمل إقليم الدولة علاوة على المجال الترابي، على إقليم بحري وإقليم جوي.

1-الإقليم البري: هو ما يتضمنه إقليم الدولة من يسطح اليابسة بمختلف تضاريسها ومجاريها المائية وكذا ما يحتويه عمقها الأرضي من معادن ومناجم.

2-الإقليم البحري: ينقسم الإقليم البحري إلى ثلاثة مجالات:

-المياه الداخلية: وتشمل المصببات والخلجان وتوغلات البحر في اليابسة وعلى الموانئ والأساطيل البحرية، وتمارس الدولة في هذا المجال البحري سيادتها المطلقة.

-البحر الإقليمي أو المياه الإقليمية: يتضمن امتدادا بحريا يقدر بناء على معاهدة قانون البحار لسنة 1982 ب 12 ميل بحري⁴⁰ انطلاقا من خط انتهاء المياه الداخلية، وإن كان هذا المجال يخضع لسيادة الدولة فإنه يسمح للبواخر والسفن البحرية للملاحة تطبيقا لمبدأ " حق المرور البحري " الذي لا يمس أمن الدولة المشاطئة.

-المنطقة الاقتصادية الخالصة: تمتد إلى مسافة 200 ميل بحري انطلاقا من المياه الداخلية، وتمارس الدولة المشاطئة سيادتها الكاملة على الثروات المتواجدة في عمق البحر (أسماك-نباتات) وعلى سطح وتحت قاع البحر (معادن، مناجم) بينما يسمح للدول الأخرى بحق إقامة الأسلاك والكابلات الهاتفية والكهربائية وقنوات نقل الغاز والنفط، وبحرية الملاحة البحرية سواء كانت سلمية أو حربية.

⁴⁰ - الميل البحري هو 1852 متر.

3-المجال الجوي: يتكون هذا المجال من الأجواء التي توجد فوق الإقليم البري والمياه الداخلية، حيث تمارس الدولة عليها سيادتها المطلقة، غير أنه يطبق عليها مبدأ حرية الملاحة الجوية باتفاق مع الدولة المعنية.

ب- السكان: تتكون الدول من جميع الأفراد الذين يقيمون بإقليم الدولة، ويمثلون لسلطانها وقوانينها، وينقسم سكان الدولة إلى قسمين:

- **الوطنيون:** يرتبطون بالدولة برابطة الجنسية التي يترتب عليها التمتع بكافة الحقوق والالتزام بالتكاليف العامة (الضرائب-الخدمة العسكرية-التعبئة العامة في حالة الكوارث). وقد تكون الجنسية أصلية حصل عليها الشخص بناء على حق الدم أو (مكان الولادة) أو مكتسبة يتحصل عليها طالبها بعد القيام بإجراءات ومنح سلطات الدولة له جنسيتها. وتمنح هذه الجنسية مجازيا للمؤسسات والهيئات (أحزاب - جمعيات - شركات- بواخر-طائرات...)

- **الأجانب:** يطبق عليهم نظام الإقامة ويخضعون لقوانين الدولة إلا في حالات خاصة حيث يستفيدون من حقوق يقرها لفائدتهم قانون الدولة باستثناء الحقوق السياسية التي يستأثر بها الوطنيون دون سواهم.

ولضمان الانسجام داخل الدولة لا يكفي توفر عنصر الجنسية بل لابد من وجود روابط روحية ترقى عن رابطة الجنسية تتمثل في الروح الوطنية والتلاحم الاجتماعي الذي قد يأخذ شكله المثالي في " الدولة- الأمة" التي تضم أفراد تجمع بينهم كما يرى المفكر الفرنسي ارنست رينان أمجاد مشتركة في الماضي وإرادة مشتركة في الحاضر، وطموحات لصنع أشياء عظيمة في المستقبل وهي حسب إحسان هندي⁴¹ الأمة التي حققت نفسها ضمن حدود دولة وطنية خاصة بها، وبهذا تطابقت حدودها السياسية مع حدودها القومية ويمتزج فيها مفهوم القومية بمفهوم الوطنية تترادف كلمة أمة فيها مع الشعب ومع الدولة ككل.

41 - إحسان هندي: محاضرات في القانون الدولي العام السنة الجامعية 1978/1979 ص 5.

ت- السلطة السياسية

لا يكفي توفر إقليم واستقرار سكان فوّه لئكون أمام دولة بالمفهوم القانوني بل لابد من انبثاق جهاز سياسي وقانوني يضطلع بوظائف الدولة الأساسية ويسهر على تدبير نشاطات الدولة العامة، وتتكون السلطة السياسية من مختلف الأجهزة الدستورية والإدارية والقضائية التي تعبر عن إرادة الدولة وتمارس وظائفها المختلفة استناداً إلى النصوص القانونية.

ولا يفرض القانون الدولي شكلاً معيناً للدولة فلكل شعب الحق في اختيار نظام حكمه احتراماً لمبدأ تقرير المصير، لذلك يضم المجتمع الدولي مزيجاً من أصناف أنظمة الدول (الملكيّات-الإمارات-الجمهوريات-الفيدراليات – الدول البسيطة...) فالمهم أن تضطلع أجهزة الدولة بالوظائف الأساسية على أحسن وجه لا سيما ما يتعلق بفرض الأمن والحفاظ على النظام وتنفيذ الالتزامات الخارجية.

غير أن التحولات المتسارعة في نهاية القرن 20 وبداية هذا القرن أصبحت تلح على ضرورة اعتماد الدولة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وضمان الانتقال السلمي للسلطة وذلك لإمكانية اندماج الدولة بيسر في المجتمع الدولي ونسج مختلف العلاقات مع محيطها الدولي.

ثانياً: المكونات القانونية

قد تتوفر الدولة على الأركان المادية (الإقليم – السكان-السلطة السياسية) لكنها تجد نفسها عاجزة عن ممارسة دورها الداخلي كما في حقل العلاقات الدولية، إذ لم تحز عناصر قانونية تترجم من خلالها إرادتها في التفاعل، تتمثل أساساً في استئثارها بالشخصية الدولية وتمتعها بالسيادة وفي اعتراف المجتمع الدولي بها.

أ- السيادة *La souveraineté*

ينسحب مفهوم السيادة إلى ممارسة الدولة لاختصاصات حصرية على المستوى الداخلي والخارجي.

ويعتبر الكاتب الفرنسي جون بودان (1530-1596) أول من استعمل مفهوم السيادة في كتابه "بحث في الجمهورية". وقد حاول من خلال أفكاره تبرير احتكار الملوك للسلطة ودفع هيمنة السلطة الدينية ممثلة بالكنيسة والامبراطور، وذلك بمنح الحاكمين سلطة وضع القوانين وممارسة السلطة العليا على المواطنين بشكل مطلق ودون الخضوع للقوانين.

وقد تعرض مفهوم السيادة لتطورات عميقة مع فلاسفة عصر الأنوار في فرنسا (جان جاك روسو-جون لوك-مونتسكيو...) حيث سيأخذ مفهوم السيادة طابعه المؤسساتي بدل الطابع الشخصي المرتبط بسلطة الحاكم المطلقة، وبالتالي أصبحت السيادة تجد شرعيتها في نظام مؤسساتي يشكل إطار الدولة العصرية بأجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومؤدى هذا التحول أن الدولة لم يعد في وسعها إطلاق يدها وممارسة سيادة لا حدود لها بل أصبحت تتراجع أمام انتشار أفكار وخطابات حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي لتكتسب بذلك امتدادها السيادي والقانوني على النطاق الداخلي، عندما تحتكر الدولة أدوات الإكراه بصفة شرعية وتستطيع بلورة سياستها واتخاذ قراراتها بدون تدخل من جهة خارجية، وعلى النطاق الخارجي عندما تمارس الدولة دورها الخارجي وتنتهج سياستها الخارجية بدون إكراهات غير ما يفرضه القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتطبيقا لمفهوم سيادة الدولة تم التنصيص في ميثاق الأمم المتحدة على " مبدأ المساواة بين جميع أعضاء المنظمة" الذي يقضي بأن تتمتع الدول على قدم المساواة بحقوقها وتتعهد بالتزاماتها الدولية بالمشاركة في النقاشات وفي التصويت بدون تمييز بين الدول.

وإضافة إلى مبدأ المساواة بين الدول، يعتبر مبدأ عدم التدخل مبدأ أصيحا بشكل عضوي بمفهوم السيادة، إذ لا يتصور ممارسة الدولة لسيادتها وهي تعاني من تدخلات الدول الأخرى في سياستها وقراراتها ومن ضغوط في اتخاذها لمواقفها في القضايا الدولية.⁴²

غير أن ما تمت الإشارة إليه من مبادئ تعتبر نتيجة مباشرة لمفهوم السيادة لا تتجاوز الإطار القانوني المثالي، بينما يعيش الواقع الدولي خروقات سافرة لسيادة الدول بممارسة

42 - الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

شنت الضغوط عليها داخل المنظمات الدولية في صياغتها لمواقفها (مجلس الأمن على سبيل المثال) كما أن التدخل في شؤون الدول الأخرى أصبح ممارسة مألوفة في العلاقات الدولية لا سيما مع تربع الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على نظام أحادي القطبية، توجهه بحسب مصالحها وايدولوجيتها اللاحاقية لباقي دول المعمور، مستثمرة في ذلك جميع الوسائل التي يمكن تصورها (التدخل العسكري المباشر- الضغوطات الاقتصادية والسياسية- تشجيع الانقلابات- التدخل الإنساني- المعونات العسكرية والمدنية- تحريك القلاقل الداخلية- مساندة المعارضين لنظام الدولة...)

ب- الشخصية القانونية

مؤدى مفهوم الشخصية القانونية التي يمنحها القانون الدولي للدولة، أن هذه الأخيرة تكون مؤهلة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات في علاقاتها بأطراف المجتمع الدولي.

ويترتب على تمتع الدولة بالشخصية القانونية الدولية النتائج التالية:

1- مسؤولية الدولة عن أعمال ممثليها الذين تم تفويضهم قانونيا للتصرف باسمها. فالأفراد المفوضون (الدبلوماسيون- العسكريون...) بمجرد قيامهم بوظائفهم في إطار التفويض المذكور تنعكس أثار أعمالهم على مسؤولية الدولة، تعلق الأمر بأعمال إيجابية كإبرام الاتفاقيات أو تمثيل بلدانهم في الهيئات الدبلوماسية أو القنصلية أو في المؤتمرات الدولية، وبذلك تلتزم الدول بتنفيذ المقتضيات الواردة في متن الاتفاقيات أو القرارات المتخذة عن المؤتمرات، وإذا تعلق الأمر بأعمال سلبية، كتدخل دبلوماسي في شؤون دولة أخرى أو انتهاك سيادة الدول من طرف عسكريين... فإن الدولة تتحمل مسؤولية الأضرار سواء بالتعويض أو بتقديم الاعتذار أو بالتعهد بعدم التكرار مثل هذه الممارسات.

2- استمرارية وبقاء الدولة: قد تتعرض الدولة لعملية انفصال لجزء من أجزاء إقليمها أو لاقتطاع جزء من ترابها من طرف دولة أخرى بعملية ضم أو احتلال، غير أن شخصية الدولة تظل قائمة سواء من خلال استمرار علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى أو من خلال دوام عضويتها في المنظمات الدولية التي هي عضو بها.

وعلى مستوى السلطة السياسية قد يتعرض نظام الحكم لتغييرات سواء بشكل ديمقراطي سلمي أو بانقلاب عسكري ورغم ذلك تستمر شخصية الدولة ولا تتأثر التزاماتها الدولية ولا حقوقها المعترف بها من وجهة نظر القانون الدولي.

ج- الاعتراف

الإعتراف هو إجراء قانوني منفرد تقوم به الدولة بشكل اختياري سواء في إطار منظمة دولية أو بناء على اتفاقيات دولية بموجبه تقر بوجود كيان جديد أو وضعية دولية جديدة، ويدخل الاعتراف في إطار الحقوق التي تترتب عن سيادة الدولة واستقلال قرارها الخارجي مع تحملها لكامل مسؤوليتها عن هذا التصرف القانوني، ويأخذ الاعتراف عدة صور أهمها:

1- الإعتراف بالدولة والإعتراف بالحكومة.

يشكل الإعتراف بالدولة عندما ينشأ كيان دولتي جديد بفعل عملية تفكك لدولة قائمة أو اتحاد دولتين أو أكثر في إطار دولة واحدة، بعد اكتمال العناصر المادية (الشعب- الإقليم - السلطة السياسية) وبالتالي تصدر الدولة أو المنظمة الدولية اعترافها بهذا الكيان الجديد معلنة قبولها به في المجتمع الدولي والالتزام بالتعهدات التي يرتبها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أما الإعتراف بالحكومة فينصب على حكومة جديدة قامت على أنقاض أخرى في دولة قديمة سواء بطريقة سلمية دستورية (انتخابات-انتقال الحكم بالوراثة...) أو بطريقة غير دستورية (ثورة شعبية-انقلاب عسكري-انقلاب سلمي)

2- الإعتراف التأسيسي والإعتراف التصريحي

يقضي الاعتراف التأسيسي بأن تصدر الدول قرارا بقبول الكيان الجديد، فلا يكفي أن يجمع هذا الكيان الأركان المادية لولوج الساحة الدولية، بل إن اعتراف الدول الأخرى هو الذي يمنح للدولة المستحدثة صبغة الشخصية القانونية الدولية. أما الاعتراف التصريحي فهو إجراء قانوني يقر بوجود واقع قائم، وبناء عليه تلتزم الدول الأخرى باحترام حق الشعب في تقرير مصيره، وإذا اختار أن ينشئ دولة فوق إقليم معين وأقام حكومة تضطلع بوظائف

الدولة، فما على الدول الأخرى سوى الإقرار بوجود هذه الدولة أو الحكومة امتثالاً لمبادئ القانون الدولي.

وقد أخذ الاجتهاد القضائي الدولي بنظرية الاعتراف التصريحي في حكم محكمة التحكيم المختلطة لفتح غشت 1929 في قضية الاعتراف بالدولة البولونية سنة 1919 عندما نص على ما يلي: " وفقاً للرأي المقبول بحق من قبل فقهاء القانون الدولي فإن الاعتراف بالدولة ليس منشئاً لها وإنما مقرر لوجودها فالدولة توجد بذاتها والاعتراف ليس سوى إعلان عن وجودها المسلم به من قبل الدولة التي صدر منها الاعتراف ".

3- الاعتراف الصريح والاعتراف الضمني

تعترف الدولة إما صراحة أو ضمناً بكيان دولتي جديد ويتم الاعتراف الصريح بإبرام معاهدة أو اتفاق تبادل البعثات دبلوماسية أو القنصلية أو بإصدار بلاغات رسمية ملزمة للدولة المعترفة، بينما تعترف الدولة ضمناً بإنشاء دولة أخرى عن طريق استقبال وفود منها بشكل رسمي وتبادل الزيارات وإبرام اتفاقيات تتعلق بمجال آخر كترسيم الحدود أو اتفاق تجاري.

4- الإعراف الفردي أو الإعراف الجماعي

يتم الإعراف الفردي من قبل دولة بصورة منعزلة أما الاعتراف الجماعي فيتم غالباً داخل منظمة دولية أو في إطار مؤتمر دولي حيث يتم قبول الكيان الجديد بصفة العضوية أو يتم إصدار بيانات تقر بوجود هذا الكيان.

5- الإعراف القانوني والإعراف الفعلي

يتعلق هذا النوعان من الإعراف بنشوء حكومة جديدة فإذا اعتبرت الدولة المعترف بأن هذه النشأة كانت قانونية فإنها تتخذ إجراء قانونياً بموجبه تقر بوجود هذه الدولة، أما إذا أقرت دولة إصدار الاعتراف بأن طريقة انتقال السلطة إلى الحكومة الجديدة تشوبها ثغرات دستورية قانونية فغالباً ما تترىث الدولة المعترفة إلى أن تنجلي الأمور، وفي تعامل الدولة

الحذر مع الوضع الجديد اعتراف فعلي يمكن أن يتحول بين لحظة وأخرى إلى اعتراف قانوني إذا استقر الأمر للحكومة الجديدة وأظهرت فعاليتها في تدبير وظائف الدولة.

ثالثا: وظائف الدولة وأشكالها

أ-وظائف الدولة

إن اعتبار الدولة ذات شخصية معنوية يقتضي منها القيام بمهام ووظائف تدخل في نطاق سعيها إلى تحقيق المصلحة العامة، فباسم الصالح العام تمارس الدولة ثلاث وظائف قانونية وهي:

1. الوظيفة التشريعية: وتعني إصدار القوانين وسن التشريعات المنظمة لعلاقات

الأفراد والجماعات والتي تصدر إما في شكل قوانين Lois، وذلك لتنظيم البنية المجتمعية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من أجلها أنشئت الدولة، وعادة ما ترتبط وظيفة التشريع بالمؤسسة البرلمانية التي تتكون من ممثلي الشعب، غير أن التطورات الدستورية أعطت للسلطة التنفيذية دورا بارزا في إنجاز الوظيفة التشريعية.

2. الوظيفة التنفيذية: ويمارسها الجهاز أو السلطة التنفيذية، وغالبا ما تكون هذه السلطة

إما في يد فرد واحد (كما هو الشأن في الأنظمة الشمولية)، أو تكون في يد جهاز تنفيذي ثنائي، حيث تمارس السلطة التنفيذية من قبل رئيس الدولة والحكومة (مثلما نجده في معظم الأنظمة البرلمانية)، ويسهر الجهاز التنفيذي على تنفيذ القوانين عن طريق الجهاز الإداري الذي يوجد رهم إشارته.

3. الوظيفة القضائية: وهو النشاط الذي تمارسه السلطة القضائية وذلك عن طريق

الفصل في النزاعات بين الأفراد فيما بينهم، وفيما بينهم وبين الإدارة، وفيما بين هيئات إدارية ومؤسسة عمومية، ويقوم الجهاز القضائي بإنجاز وظيفته عن طريق إصدار أحكام قضائية

تتمتع بحجية الشيء المقضي به، علاوة على ذلك تناط بالدولة مجموعة من الوظائف والمهام الاقتصادية والاجتماعية حسب ما يقتضيه الوضع التاريخي وما تمليه ظروفها الاجتماعية⁴³.

ب-أنواع الدول: تنقسم الدول إلى أنواع متعددة، ومنها:

1.الدولة الكاملة السيادة والدولة الناقصة السيادة.

يقصد بالدولة ذات السيادة الكاملة، القدرة على مباشرة كافة الاختصاصات التي يعترف بها القانون الدولي العام للدولة، أما الدولة الناقصة السيادة فهي التي تكون في حالة تبعية أو خضوع لدولة أخرى، ومن ثم فإنها لا تستطيع ممارسة الاختصاصات المعترف بها للدول، والقانون الدولي يعرف عدة أنواع من الدول الناقصة السيادة أهمها الدول المحمية ETATS PROTEGES، والدول التابعة ETATS VASSAUX، والدول الموضوعة تحت الإنتداب ETATS SOUS MONDAT، والدول الموضوعة تحت الوصاية الدولية ETATS SOUS TUTELLE INTERNATIONALE.

2.الدول البسيطة والدول المركبة: تنقسم الدول من حيث التكوين إلى دول بسيطة ودول

مركبة.

أ-الدول البسيطة أو الموحدة : تشكل الدولة البسيطة أو الموحدة النموذج الأكثر انتشارا

في العالم، وتمتاز ببساطة تركيبها السياسي والدستوري، وبساطتها لا تتنافى مع تنظيمها الإداري القائم على الأسلوب المركزي أو اللامركزي، فقد تأخذ الدولة الموحدة بنظام المركزية الإدارية حيث تنحصر الوظيفة الإدارية في يد السلطة المركزية بالعاصمة، أو في الفروع التابعة لها في الأقاليم، وقد تأخذ بنظام اللامركزية حيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين

⁴³الدولة الغربية عاشت وضعية (الدولة/الدركي) في عهد الدولة الرأسمالية وتطورها إلى حدود النصف الأول من القرن 20، حيث كانت وظيفة الدولة تقتصر على إقرار الأمن الداخلي والخارجي، وبعد ذلك أصبحت الدول تتدخل في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية (الدولة التدخلية) وعيا منها بقصور المجتمع في تحقيق المصلحة العامة بشكل تلقائي، وقد ارتبط هذا التدخل إما بالإيديولوجية أو الإستراتيجية، أو بارتباط مع النظرية الرأسمالية، التي لا تقصي القطاع الخاص في تحقيق مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وظهر ما يصطلح عليه بنظام العولمة، أصبحت وظائف اتلدولة تنقل بشكل تدريجي (دولة/التخلي) لتترك المجال للقطاع الخاص الوطني والدولي.

السلطة المركزية والهيئات المحلية والجهوية المنتخبة شريطة خضوعها لقيد الوصايا الإدارية التي تمارسها الدولة على الجماعات الترابية.

ب-الدول المركبة: تقوم الدولة المركبة على أساس الإتحاد بين دولتين أو أكثر مع استقلال كل دولة من دول الإتحاد عن الأخرى سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية، وللدولة المركبة عدة أشكال فهناك الإتحاد الشخصي والإتحاد الحقيقي والإتحاد الفدرالي والإتحاد الكونفدرالي.

-الإتحادات الشخصية LES UNIONS PERSONNELLES-

ما يميز الإتحادات الشخصية هو الإتحاد القائم بين دولتين أو أكثر مع احتفاظ هذه الدول بسيادتها الداخلية والخارجية، ويجسد رئيس الدولة الإتحاد الشخصي⁴⁴ ويزول بزواله، ومن أجل هذا يعتبر الإتحاد الشخصي من أضعف صور الإتحاد بين الدول.

-الإتحادات الفعلية LES UNIONS REELLES-

الإتحاد الفعلي هو اتحاد بين دولتين أو أكثر تحتفظ كل منها بسيادتها الداخلية خضوعها لسلطة سياسية واحدة بالنسبة للشؤون الخارجية⁴⁵.

وإذا كانت الدول المنضوية في الإتحاد الفعلي تفقد شخصيتها الخارجية، فإنها في المجال الداخلي تظل محتفظة بسيادتها وذاتيتها.

-الاتحاد الكونفدرالي LA CONFEDERATION-

يتكون الإتحاد الفدرالي بموجب معاهدة يلتزم فيها الدول الأعضاء بالعمل على تحقيق أهداف معينة، وغالبا ما تنشئ هذه المعاهدة مجموعة من الهيئات المشتركة (مجلس، جمعية،

⁴⁴أمثلة الإتحاد الشخصي:

-اتحاد بولندا ولتوانيا الذي تم سنة 1385 كنتيجة لزواج دوق لتوانيا بمصلحة بولندا.
-اتحاد مملكة هولندا ودوقية لوكسمبورغ الذي أنشأه مؤتمر فيينا سنة 1815، حيث عهد برناسة دوقية لوكسمبورغ إلى غليوم الأول من هولندا قصد تقوية هذه الأخيرة ف مواجهة فرنسا.

⁴⁵أمثلة الإتحاد الفعلي:

-اتحاد السويد والنرويج الذي نشأ على إثر هزيمة نابليون سنة 1815.
-اتحاد النمسا والمجر (هنغاريا) الذي نشأ سنة 1867.

مؤتمر) التي تسهر على الإشراف والتنفيذ، غير أن هذه الهيئات لا تسمو على الدول المكونة لها، بل هي مجرد هيئة استشارية تنحصر مهمتها في رسم سياسة مشتركة للدول الأعضاء.

وفي إطار هذا الاتحاد، تبقى الدول المنضوية في إطار النظام الكونفدرالي محتفظة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية⁴⁶.

-الاتحاد الفدرالي UNION FEDERALE-

يعتبر الاتحاد الفدرالي من أقوى صور الاتحاد بين الدول، ويظهر هذا الاتحاد عند انضمام عدة دول بعضها إلى بعض لتكوين دولة واحدة هي دولة الاتحاد⁴⁷.

وإذا كانت الدول المنضوية في الاتحاد الفدرالي تفقد سيادتها الخارجية وتصبح مجرد دويلات، فإنها في المجال الداخلي لا تفقد سيادتها كلية، وإنما تتوزع هذه السيادة بين دول الاتحاد المركزي والولايات، لكي تتقاسم السلطة المركزية والولايات الاختصاصات التنفيذية والقضائية.

وينشأ الاتحاد الفدرالي إما عن طريق انضمام الدول بعضها لبعض لتشكيل دولة واحدة تفنى الشخصية الدولية للدول الأعضاء، وإما عن طريق الانفصال وذلك نتيجة انقسام دولة بسيطة إلى عدة دويلات مع رغبتها في الاستمرار مرتبطة معا في شكل اتحاد مركزي.

رابعاً: مقومات قوة الدولة

تتظافر عدة عوامل لتصنع قوة الدولة وتصنفها في مرتبة معينة من مراتب النمو والتقدم ورغم أهمية العوامل الطبيعية في الإسهام في زيادة قوة الدولة، فإن الدور الحاسم يبقى للعوامل الغير طبيعية.

⁴⁶أمثلة الاتحاد الكونفدرالي:

-الاتحاد الجرمانى سنة 1815 وكان يتكون من دول أوروبا الوسطى التي تعود إلى أصل جرمانى.
-جامعة الدول العربية.

-الاتحاد العربى الهاشمى سنة 1958 بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية.
-الاتحاد العربى الإفريقى 1984 بين المملكة المغربية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

⁴⁷أمثلة الاتحاد الفدرالى: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا الفدرالية، المكسيك...

أ-العوامل المجالية والجيو-سياسية والجغرافية والقوة المادية

وتتمثل أساسا في مساحة إقليم الدولة ومواصفات هذا الإقليم الطبيعية وفي مقدمتها موقعه الاستراتيجي.

1.المساحة والموقع

مساحة العالم 510,072,000 كلم مربع، تمثل مساحة اليابسة حوالي 30% من مساحة الكرة الأرضية، وهو ما يوازي 148 مليون كلم مربع (مقابل 362 كلم مربع تغطيتها البحار والمحيطات)، وهذه المساحة موزعة بشكل جد متفاوت فيما بين القارات والدول، فعلى مستوى القارات نجد:

آسيا: 44 مليون كلم مربع، أمريكا: 42 مليون كلم مربع، إفريقيا: 30 مليون كلم مربع
أوروبا: 10 مليون كلم مربع وأوقيانوسيا: 9 مليون كلم مربع.

أما على مستوى الدول فهناك 6 دول قارية تقارب أو تتجاوز مساحتها 10 ملايين كلم مربع هي بالتدرج روسيا (17,075,200)، كندا (9,984,670)، الولايات المتحدة الأمريكية (9,629,091)، الصين (9,596,960) والبرازيل (8,514,876) وأستراليا (7,686,850)، وتمثل مجتمعة أكثر من 60 مليون كلم مربع أي ما يعادل 40% من المساحة الإجمالية لليابسة.

وهناك 7 دول تتراوح مساحتها تقريبا بين 2 و3 ملايين كلم مربع (الهند 3,287,590، الأرجنتين 2,766,89، كازاخستان 2,717,300، الجزائر 2,381,741، الكونغو الديمقراطية 2,345,410، المملكة العربية السعودية 2,240,000، جزيرة جريلاندا 2,166,086) وتمثل مجتمعة حوالي 18 مليون كلم مربع أي ما يعادل حوالي 12% من مجموع اليابسة، ومعنى ذلك أن 13 دولة تحتكر على ما يزيد نصف اليابسة.

كما أن هناك 16 دولة ذات مساحة مقاربة لمليون كلم مربع تحتكر وحدها 22 مليون كلم مربع، وتمثل 16% من اليابسة (المكسيك، أندونيسا، ليبيا، إيران، تشاد، النيجر، أنغولا،

إفريقيا الجنوبية، إثيوبيا، كولومبيا، مصر...)، أما باقي الدول وهي الأغلبية الساحقة أي ما يزيد عن 70 دولة فتقل مساحتها عن 100 ألف كلم مربع بل ولا تتجاوز في الغالب بعض العشرات أو المئات من الكلم مربع.

ويرى أنصار نظرية أو مذهب "الحتمية الجغرافية" Déterminisme Géographique ومنظرو المدرسة الجيو-سياسية (Ecole de la géo-politique) بأن المعطيات المجالية والجغرافية والطبيعية تحدد قوة الدول وتبرز معالم سياستها الخارجية.

ويعتبر الألماني Frederic Ratzel والفرنسي Victor Cousin من أبرز رواد مذهب الحتمية الجغرافية، ومضمونه أن الوسط الطبيعي والجغرافي للدول يحدد ويملي سلوكاتها وتصرفاتها ووزنها على الساحة الدولية.

ويعتبر أتباع Frederic Ratzel وخاصة الألماني Karl Haushoffer والإنجليزي H.Mackindre بأن سياسة الدولة الخارجية هي نتاج موقعها الجيو-سياسي، وعموما كانت المدرسة الألمانية الجيوسياسية تعتبر الدولة كالكائن الحي، تولد وتكبر وتصل إلى ذروة القوة ثم تنهوى وتموت ولكي تبقى على قيد الحياة يجب أن تتوسع وتقوى مجالها الجغرافي، أي لا بد للدولة من مجال للحياة.

بينما كان Mackinder يرى بأن "الغلبة تكون دوما للدب على السمك" (l'aprééminence de l'ours sur le poisson) أي للدول القارية (pats continentaux) على الدول البحرية (Etats maritimes) ويقصد روسيا على بريطانيا العظمى، وعلى العكس من ذلك يرى (Alfred Mahan) بأن الغلبة تكون دوما للقوى البحرية على حساب الدول القارية، بحيث أنه للهيمنة على العالم يجب التحكم في "الجزيرة الكبرى": من أوروبا الوسطى إلى سيبيريا الغربية في اتجاه البحر المتوسط والشرق الأوسط وآسيا الجنوبية".

2. فوائد وتبعات المجال الجغرافي

مما لا شك فيه أن سعة المجال وموقعه الاستراتيجي الهام يمكن أن يشكل عاملا مهما وحاسما من عوامل القوة، غير أن العلاقة بين الامتداد الإقليمي والقوة ليست آلية وتلقائية.

فامتداد الإقليم على مساحات شاسعة هو في حد ذاته تنوع على مستويات التضاريس والتربة والمناخ والتساقطات والخيرات الباطنية والمائية، وهو ما قد يساهم في الاكتفاء الذاتي الغذائي وتوفير المواد الأولية لتغذية الصناعة، فعامل امتداد الإقليم مكن روسيا مثلا من دحر جيوش نابليون في القرن الماضي وجيوش هتلر خلال الحرب العالمية الثانية، كما يلعب دورا مركزيا في إخفاء وتوزيع أماكن الأسلحة النووية، أضف إلى ذلك مزايا الإشراف على ممرات مائية مهمة في مجال التجارة العالمية كالمضايق والقنوات والأنهار الدولية.

غير أن هناك العديد من الدول ذات المساحات الإقليمية الشاسعة والثروات الطبيعية الهائلة والموقع الاستراتيجي الممتاز ورغم ذلك لم ترق إلى مصاف الدول القوية (ليبيا، أنغولا، الزاير...)، وفي مقابل ذلك هناك دول متوسطة أو صغيرة الحجم وضعيفة الموارد الطبيعية ورغم ذلك تعتبر قوى اقتصادية ومالية مهمة (اليابان، سويسرا، السويد، هولندا، بلجيكا، هونك كونغ، طاوان)، بل وعسكرية أيضا (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا...).

كما أن شساعة الإقليم بموقعه الجغرافي الممتاز قد يجلب له مشاكل، فالمغرب مثلا ظل على الدوام عرضة للحملات الاستعمارية ومحاولات الغزو الأوروبية، ونفس الملاحظة يمكن أن تسري على مصر في المشرق العربي، كما أن امتداد مساحة الإقليم يتطلب موارد عالية بهدف حماية الحدود وتنفيذ برامج التنمية الجهوية وإعداد التراب الوطني تحسبا أو معالجة للفوارق الجهوية والإقليمية التي يمكن أن تهدد، عند تأزمها، وحدة البلاد السياسية والترابية (مشكل الطوارق في مالي والنيجر، والكازامانس في السنغال وأشياباس في المكسيك...)، ومهما يكن، وكما هو الأمر بالنسبة للسكان، فليس هناك حجما معيننا مطلوباً ليبقى الدولة قوية على الساحة الدولية.

واستراتيجيا كانت المساحة عاملا مهما في بعض الحروب كما هو الحال في حرب نابليون على روسيا القيصرية أو هجوم هتلر على حليفه الاتحاد السوفياتي سابقا في أواسط الحرب العالمية الثانية، حيث لعبت المساحة الشاسعة لروسيا على امتصاص الهجوم إطالة فترة الحرب والانتصار في الأخير، فيحين أن بلجيكا أو هولندا، اللتان تتوفران على مساحة صغيرة، احتلها الألمان في الحرب العالمية الثانية في غضون ساعات، لكن لا يعتبر ذلك

مؤشرا وحيدا، فحول لها مساحات جغرافية صغيرة استطاعت أن تلحق الهزيمة بدول لها مساحات أكبر.

3- عوامل القوة المادية

تعتبر قوة الدولة العسكرية والمادية عاملا من عوامل تثبيت المصالح على المستوى الدولي، وغالبا ما تتسابق الدول على إيجاد قوة رادعة تمكنها من السيطرة على باقي الدول والمكونات الأخرى، وقد تعددت هذه الأساليب عبر التاريخ إلا أنها تتمحور حول الاستراتيجيات التالية:

- التدخل المباشر للتحكم في الموارد أو زيادة المساحة أو غيرها من الأهداف، سواء بأساليب استعمارية قهرية أو التهديد باستعمال القوة دون اللجوء إليها؛

- التدخل غير المباشر بدعم قوى محلية أو إقليمية أو قوة أخرى للسيطرة على منطقة أو مجال معين؛

- التحالف وتحقيق قوة جماعية لأهداف آنية أو متوسطة أو بعيدة المدى كأسس فكرية وإيديولوجية أو كأسس مصلحة صرفة؛

- الحصار والأساليب الاقتصادية القهرية التي تحقق الغايات المرجوة؛

- الأساليب غير المباشرة عن طريق الاستغلال أو التحكم في منافذ السلطة السياسية لبلد معين.

وقد عرف العالم أشكالا متعددة للتقاطب بين القوى المتحكمة فيه، ويمكن ذكر أهمها:

- عالم متعدد الأقطاب؛ حيث تسود قوى متعددة متقاربة القوة والهيمنة تحقق نظاما يوافق مصالحها المشتركة جميعا، أو تدخل في سلسلة من التحالفات لفرض تصوراتها؛

- عالم ثنائي القطبية؛ حيث تسود قوتين مهيمنتين دوليا؛

- عالم أحادي القطبية حيث تهيمن قوة واحدة.

في عالم اليوم هناك العديد من القوى العسكرية التي يمكن إجمالها في حسب الترتيب في: -الولايات المتحدة الأمريكية: (8325 دبابة، 13683 طائرة حربية متطورة، 7506 رأس نووي، 10 حاملات طائرات، 72 غواصة، ميزانية الدفاع 612.500.000.000 دولار).

- روسيا: (15000 دبابة، 3082 طائرة حربية، 8484 رأس نووي، حاملات طائرات واحدة، 63 غواصة، ميزانية الدفاع 76.000.000.000).

- الصين: (9150 دبابة، 2788 طائرة حربية، 250 رأس نووي، حاملات طائرات واحدة، 69 غواصة).

ولا ترتبط القوة دائما في العلاقات الدولية بمستوى التسلح، رغم أنه يبقى عاملا حاسما، ذلك أن معظم الصراعات الدولية الحالية لا تستعمل هذه الأدوات العسكرية الباهظة التكاليف وغير المنسجمة مع طبيعة الصراعات التي تعتمد حرب العصابات أو غيرها من المجابهات مع قوى لا تملك جيشا رسميا، وأيضا قد تكون إرادة الشعوب وإصرارها أحيانا بالقوة التي تمكن من الوصول إلى الأهداف النبيلة كالاستقلال والحرية بغض النظر عن قوة المستعمر.

ب-العوامل الديموغرافية والبشرية

هناك العديد من النظريات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية حول السكان والتي تتأرجح عموما بين التفاؤل والتشاؤم، بين التأكيد على الإنسان كمصدر قوة وإنتاج وثراء...وبين ترجيح دوره كمستهلك وعبء على موارد الدولة.

وكما هو الشأن بالنسبة لليابسة فإن سكان العالم (6.5 مليار نسمة حاليا) موزعون بشكل مجحف في التفاوت فيما بين القارات ودول العالم.

وكما هو الشأن بالنسبة للإقليم أيضا فليس هناك إجماع حول الحجم الأمثل للسكان (optimum démographique) والملائم لإبراز قوة الدولة على الوجه الأنسب.

1. ظاهرة التفاوت في توزيع سكان العالم

فهناك 11 دولة يتجاوز عدد سكانها كل واحدة منها 100 مليون نسمة (4 فقط سنة 1950) وهي الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وأندونيسيا وروسيا والبرازيل وباكستان وأفغانستان ونيجيريا والمكسيك، وتمثل حوالي 3.4 مليار نسمة أي ما يعادل 63% من سكان العالم. وهناك 11 دولة يتراوح عدد سكان كل منها ما بين 50 و100 مليون (4 دول فقط سنة 1950) وهي ألمانيا والفلبين وتايلند وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وتركيا وإيران ومصر، ويزيد عدد سكانها مجتمعة 600 مليون نسمة، وهو ما يعادل 11% من سكان العالم، وهو ما يعني أن 22 دولة تمثل 74% من سكان العالم ونتيجة لذلك نجد أن العديد من دول العالم قليلة السكان.

وإذا كان متوسط الكثافة الكونية 35 نسمة/كلم فإن العديد من دول العالم تقل فيها هذه الكثافة عن 10 أشخاص في الكلم (كندا، أستراليا، موريتانيا، ليبيا، المملكة العربية السعودية...) وبينما تصل 150 ن/كلم مربع في الاتحاد الأوروبي، و260 ن/كلم مربع في الهند، 352 ن/كلم مربع في بلجيكا واليابان، 400 ن/كلم مربع في هولندا و450 ن/كلم مربع في طايوان، 800 ن/كلم مربع في بنغلادش، 5700 ن/كلم في هونك كونك.

2. فوائد وتبعات الموارد الديموغرافية

لعل الجانب النوعي أهم بكثير من الجانب الكمي للسكان في مجال مساهمة الموارد البشرية في إبراز قوة الدول، فإذا كان السكان يشكلون إحدى مقومات أو ركائز قوة الدول فإن وفرتهم ليست في حد ذاتها مرادفة لهذه القوة، ومن غير المستبعد أن يقف الفائض السكاني والنمو الديموغرافي السريع في وجه تنامي قوة الدولة بدل تحفيز هذه القوة وإبرازها.

والموارد البشرية تشكل عامل قوة الدول كقوى منتجة وكأسواق استهلاكية تتيح إمكانيات الاستثمار وجلب رؤوس الأموال وفرص الرواج الاقتصادي... وكطاقة يمكن تعبئتها والتهديد باستعمالها أو باستعمالها الفعلي في أوقات الأزمات والمنازعات المسلحة، فهناك العديد من الدول التي تجتمع لها وفيها مقومات القوة ولكنها تفتقر إلى الموارد البشرية، فكندا

والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا شجعت لفترة طويلة حركات الهجرة في اتجاهها قصد تعمير مناطقها الثرية وغير المستغلة، وأوروبا الغربية لم تستطع أن تربح معركة إعادة الإعمار غداة الحرب العالمية الثانية إلا باللجوء إلى الهجرة، وفي نفس السياق تندرج سياسة جلب اليد العاملة الأجنبية التي نهجتها العديد من الدول النفطية غداة الطفرة النفطية (الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا...).

غير أن اكتساب القوة لا يتوقف على الجانب الكمي للسكان بل أيضا وبدرجة أكبر على نوعية هؤلاء السكان ومستويات تعليمهم وتكوينهم ووعيهم وحسهم الوطني ودرجة اندماجهم الاجتماعي وانصهارهم السياسي.

كما أن كثرة السكان قد تتحول إلى عامل سلبي يعيق عملية التنمية أكثر مما يفيدها عند افتقار الدولة إلى الموارد الطبيعية والخيرات المادية، وفي غياب التقدم العلمي والتقني، وخاصة عندما تكون وتيرة تزايد السكان أكبر وأسرع من وتيرة معدل النمو الاقتصادي، فكندا (35 مليون نسمة) عضو في مجموعة 7 (Groupe 7) التي تضم أكبر الدول الصناعية في العالم... كما تعتبر كندا وأستراليا ونيوزيلندا وهي دول جد متوسطة السكان من أكبر الدول المصدرة للحبوب وللمنتوجات الزراعية... وفي مقابل ذلك هناك دول كثيفة السكان وتندرج ضمن أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا (بنغلادش، الفلبين، الهند...).

لقد اجتمعت ثلاث مؤتمرات دولية للأمم المتحدة بشأن السكان والتنمية، بوخارست 1974، مكسيكو 1984، القاهرة 1994، ولقد ظهرت داخل هذه المؤتمرات مواقف متنافرة ومتعارضة للدول حول طرق معالجة ظاهرة الانفجار الديموغرافي عبر وسائل تنظيم الأسرة وتحديد النسل.

ت-العوامل الاقتصادية والعلمية والتقنية:

إن توافر الثروات قد يؤدي إلى اقتصاد ريعي (Economic de rente) في غياب التقنيات وتدني مستويات التحكم في التكنولوجيا، في حين أن تطور البحث العلمي وربط

التكوين المدرسي والمهني الجامعي بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي... قد يعوض ندرة الخيرات والموارد الطبيعية.

فهناك العديد من الدول التي بنت قوتها الاقتصادية على ما يزرع به باطن أراضيها من ثروات وما يخزنه إقليمها البري ومجالها البحري من خيرات معدنية وطاقة وزراعية وحيوانية وسمكية (الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، روسيا...)

غير أن توافر الثروات الطبيعية لا يتطابق بالضرورة مع مركز قوة الدول ذلك أن العديد من القوى الاقتصادية والعالمية المعاصرة (فرنسا، ألمانيا، سويسرا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، وخاصة اليابان). تفتقر إلى جل مقومات النجاح الاقتصادي والصناعي المتمثلة في المواد الأولية ومصادر الطاقة، ومع ذلك ارتقت إلى مصاف القوى الاقتصادية والصناعية والمالية في العالم. وفي مقابل ذلك، هناك العديد من الدول التي تملك كل أو جل مؤهلات الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والصناعي من موارد بشرية (الهند، باكستان، بنغلاديش، نيجيريا...) وفلاحية (السودان، العراق، الهند، الصين...) ومعدنية (الزاير، البيرو، زامبيا...) وطاقة (إيران، دول الخليج العربي، ليبيا، الجزائر، فنزويلا، المكسيك، الصين، الغابون، نيجيريا، أندونيسيا...) ومع ذلك تظل دولا متخلفة، بل ومن الدول الأكثر تخلفا والأثقل مديونية... ناهيك عن الهزات الاجتماعية الخطيرة التي تجتاحها بين الفينة والأخرى نتيجة التقلبات الكبيرة في أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي وانعكاس ذلك على أنماط العيش المبنية على اقتصاد الريع بدل اقتصاد إنتاج الثروات والخيرات.

إن أهمية الثروات الطبيعية على اختلاف أنواعها ترتبط ارتباطا وثيقا بتقنيا واكتشافا واستغلالا وتخزيننا بمستويات التطور العلمي والتقني وبدرجات تقدم البحث العلمي.

فهناك العديد من الثروات الطبيعية التي تعاني من منافسة ومفاضلة مواد اصطناعية بديلة تمنح ذات الإشباع بتكلفة أقل من الطاقة النووية والطاقات المتجددة (الشمس، الرياح المد والجزر، والتيارات المائية، الكتلة البيولوجية) التي أصبحت تزاخم مصادر الطاقة التقليدية، والمطاط الاصطناعي الذي يستعمل بدل المطاط الطبيعي والألياف الاصطناعية التي تعوض مواد النسيج الطبيعية كالصوف والقطن.

ج-العوامل الثقافية

إن قوة الدول لا تقاس فقط بالعوامل المادية والطبيعية بل أيضا بالعوامل الفكرية (الثقافية، النفسية، الدينية، الإيديولوجية الفكرية، الأخلاقية...) بل أن هذه الفئة الثانية من العوامل تحظى، عند بعض المنظرين، بالأسبقية القصوى في تحديد وزن ونفوذ الدول على الساحة الدولية.

يعرف المفكر السياسي الفرنسي الشهير André Malraux الثقافة بأنها تشكل " كل ما يبقى عندما ننسى كل شيء" فهي مجموعة الأفكار والقيم التي تحكم سلوكيات ومؤسسات كل مجتمع معين من آداب وفنون (موسيقى، لحن، رسم، سينما، مسرح...) وأنماط معيشية عقائدية.

ويتأرجح دور الثقافة في تحديد قوة الدول بين التهميش والتفاعل المعتدل مع العوامل الأخرى والدور الراجح والحاسم حسب المنظرين، فالأطروحة الحدية (These minimaliste) تهمش دور الثقافة عند تحديد قوة الدول فالماركسية الأرثوذكسية لا تعير أهمية كبيرة لعامل الثقافة الذي ندرج ضمن مكونات الفوقية (Superstructure) التي لا تعدو أن تكون مجرد إفراز للبنية التحتية (Infrastructure) أي الاقتصادية والاجتماعية المحددة لكل العناصر الأخرى، كما أن المدرسة أو النظرية الواقعة للعلاقات الدولية التي تختزل هذه الأخيرة في صراع دائم من أجل السلطة تتميز بنوع من اللامبالاة إزاء العامل الثقافي على الساحة الدولية.

أما الأطروحة القصوى (These maximale) فتري على النقيض من الأولى، بأن الثقافة تلعب الدور الأساسي والحاسم حين يجد مجتمع ما نفسه في مفترق الطرق بين خيار المجتمع التقليدي الجامد المتحفظ إزاء تطور العلوم والتكنولوجيا من جهة، وبين خيار المجتمع الديناميكي المتطور الميال إلى الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي ولبناء الدولة العصرية القوية... من جهة أخرى، ومعنى ذلك أن العامل الثقافي يحسم اختيار المجتمع ولحظة تجاربه بين قوى الأصالة والمحافظة وقوى التجديد والعصرنة.

الأطروحة الوسطى (These médiane) وهي عبارة عن موقف الاعتدال والتوسط بين الأطروحتين الحدية والقصى حيث تؤكد على دور التعامل الثقافي في تحديد قوة الدول إلى جانب العوامل الأخرى من غير أن تهمشه أو أن تمنحه الدور الحاسم وتندرج ضمن هذه الأطروحة مقولة دوروزيل Jean-Baptiste Duroselle "أن القيم هي من بين القوى المهمة التي تؤثر على الجماعات الدولية، فهي الأفكار أو أنماط الأفكار التي من أجلها يكون الإنسان مستعداً للتضحية بالغالي والنفيس من أجل تحقيقها..."

ح-العوامل النفسية

ولقد تمت دراسة العوامل النفسية والوقوف على أهميتها بالأساس ضمن نظريات صناعة أو اتخاذ قرارات الدولة ذات البعد الدولي، وبهدف إبراز أهمية العوامل النفسية في تبرير وتفسير القرارات ذات البعد الدولي لجأ كثير من المنظرين إلى إضفاء طابع الحسم على هذا العامل دون سواها، أما من الناحية المنهجية فيمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين على مستوى إبراز أهمية العوامل النفسية في تحديد معالم السياسة الخارجية يتمثل أولهما في الاتجاه الشخصي المزاجي وثانيهما في الاتجاه العقلاني الاستراتيجي.

الاتجاه الشخصي المزاجي: يقوم على تبويب وتصنيف أو ترتيب صناعي القرار وفي مقدمتهم رؤساء الدول ضمن أنماط ونماذج سلوكية-مزاجية شخصية.

المذهبي والبراغماتي: الأول يكون مشبعاً بجملة مبادئ عقائدية-دوغمائية يؤمن بها وتملي عليه سلوكياته وتصرفاته: هتلر، ولينين.

أما الثاني فيكيف قراراته حسب الظروف دون مرجعية مذهبية: روزفلت.

المناضل والإصلاحي: الأول يكون مستعداً للدفاع عن أفكاره ومبادئه بكل الوسائل المتاحة لديه بما في ذلك وسائل الإكراه والعنف (حروب، منازعات...) كبيسمارك، أما الثاني فيكون مهياً للتفاهم والتنفيذ الجزئي والتدريجي للتغييرات التي يريد إدخالها.

المثال والأثاني: ويتصرف الأول على ضوء قيم عليا يؤمن بها أما الثاني فيتحدد سلوكه تبعاً لمصالح ضيقة غالباً ما تمتزج فيها مصلحته الشخصية ومصالح الدولة التي يسوسها.

الصبي والمتخيل: يتميز الأول بسلوك متحجر يفتقر إلى القدرة على التكيف مع المستجدات والطوارئ، بينما يتسم الثاني بالمرونة والقدرة على التلاؤم مع الأوضاع المستجدة.

المقامر والفظين: ويميل الأول إلى التسرع والمخاطرة والمجازفة والمغامرة والادعاء والافتراء والاندفاعية، أما الثاني فيميل إلى الرزانة والتأنى والتروي والتفكير قبل اتخاذ القرار.

الاتجاه العقلاني-الاستراتيجي ويركز على نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في التحليل العلمي والمعرفة الموضوعية والدقيقة لظروف وملابسات اتخاذ القرار وللتخطيط المحكم والمضبوط لمسلسل تنفيذه مع التنبؤ بآثاره المحتملة، والثانية في استعانة صانع القرار بنخبة من المستشارين والخبراء والتقنيين والأخصائيين.

وتتجه النظريات الحديثة على ضوء الواقع الدولي المعاصر إلى التأكيد على تداخل وتفاعل كل من العوامل الطبيعية والبشرية والجغرافية والاقتصادية والعلمية والثقافية والنفسية... في تحديد معالم السياسات الخارجية للدول، غير أن الوقوف على الأهمية المتفاوتة لكل عامل من عوامل قوة الدولة يستدعي بالضرورة بحوثاً معمقة لكل دولة على انفراد نظراً لصعوبة بل ولاستحالة صباغة عامة أو حكم شامل في هذا المجال.

خامساً: الدولة في المحيط الخارجي

تنتفح الدولة على محيطها الخارجي من خلال نهج سياسة خارجية تتلاءم مع مصالحها ومع مرجعياتها السياسية والإيديولوجية ومع طبيعة تحالفاتها، كما تنسج علاقات دبلوماسية وقنصلية تخضع لنظام التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المؤطر باتفاقيتي فيينا لسنة 1961 وسنة 1963.

يعرف المحلل الأمريكي جيمس روزونو السياسة الخارجية بأنها ذلك "المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم، أو مراقبة محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها".

ويعرفها برجستراسر بأنها "مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول (تكتلات) أو حتى مجموعة من العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه التكتل".

ونستنتج من التعريفين أن السياسة الخارجية تمثل ذلك المظهر من سياسة الدولة أو منظمة دولية والذي به تفتح على العالم الخارجي لتحقيق أهدافها في البقاء أو التوسع وضمن المصالح أو التعاون والتضامن، فلم يعد في العصر الحالي من الممكن أن تعيش الدولة في معزل عن محيطها الإقليمي أو الدولي أمام ثورة الاتصال التي تشهدها الدول والشعوب وأمام تعاضم احتياجات سكان الدولة وتكاثف ارتباطاتهم سواء مع الدولة الأم أو مع دولة أخرى⁴⁸.

وتساهم العديد من الأجهزة المؤثرة أو المتدخلة مباشرة في صناعة السياسة الخارجية في رسم ملامح سياسة الدولة على المستوى الخارجي، غير أن التمثيل الخارجي للدولة يظل حكرا على السلطات المركزية وعلى هيئات وتمثليات توجد فوق تراب الدول الأخرى.

أ: أجهزة صنع السياسة الخارجية على المستوى المركزي

يضطلع بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية.

1. رئيس الدولة:

يعتبر رئيس الدولة مهما كانت صفته (ملك – امبراطور- رئيس- أمير...) أعلى هيئة وممثل أعلى للدولة على جميع الأصعدة، وتستأثر مؤسسة رئيس الدولة بدور وازن في إعداد وتحديد الخطوط العريضة والتوجهات العامة للسياسة الخارجية ويشرف مباشرة على

⁴⁸ - روي مكريديس: "مناهج السياسة الخارجية في دول العالم" ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت 1966، ص 31.

تنفيذها، وتمتد صلاحيته إلى تعيين سفراء بلاده لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية ويعتمد سفراء هذه الأخيرة ببلاده ويبرم المعاهدات ويمثل دولته في المؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية وإليه يتم الرجوع في تحديد معالم السياسة الاستراتيجية للدولة (الانضمام إلى الأحلاف العسكرية- إعلان الحرب- إبرام اتفاقات السلام أو الهدنة أو الهزيمة...).

وفي إشرافه على السياسة الخارجية يستفيد رئيس الدولة من امتيازات و ضمانات فوق تراب الدول الأخرى، غير أن هذا الدور المركزي الذي يضطلع به رئيس الدولة يختلف حسب طبيعة النظام المطبق في الدولة، فإذا تعلق الأمر بدولة تمارس النظام الرئاسي أو الدكتاتوري يحتكر رئيس الدولة هذا الدور الوازن في السياسة الخارجية، أما إذا كان الحكم يتأسس على قواعد النظام البرلماني فإن رئيس الحكومة يعود له مهام إدارة والإشراف على صنع القرار الخارجي، وفي الأنظمة المختلطة الرئاسية البرلمانية أو في الحكومات ذات الرأسين يتقاسم رئيس الدولة ورئيس الحكومة أدوار رسم والإشراف على السياسة الخارجية (حالة لبنان – فرنسا).

2. وزير الخارجية

يشرف وزير الخارجية مباشرة على قطاع الشؤون الخارجية، فهو الرئيس الفعلي للعاملين في القطاع سواء على المستوى المركزي أو الخارجي بالسفارات والقنصليات. تعود له مهمة تنفيذ السياسات الخارجية للدولة تحت رقابة رئيس الدولة الذي قد ينتدبه لتمثيل الدولة في المؤتمرات الدولية والإقليمية ويتولى التهيئ لكافة للمناسبات ذات الطابع الخارجي (مؤتمرات، اجتماعات قمة، زيارات دبلوماسية للوفود الوطنية إلى الخارج واستقبال الوفود الأجنبية على تراب الدولة، توقيع اتفاقية دولية أو دولية تكون الدولة طرفاً فيها...) ويوقع بالأحرف الأولى على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يلزم القانون الوطني بضرورة الرجوع إلى الأجهزة الدستورية الأخرى لاستكمال التصديق عليها ويوقع مباشرة الاتفاقيات ذات الشكل المبسط وبالنظر إلى تعاضم وتكاثف العلاقات بين الدول على الأصعدة التجارية والثقافية والعلمية وفي مختلف المجالات التقنية، فإنه يكتفي برعاية هذه الأنشطة الخارجية للدولة دون أن يكون له تدخل مباشر إلا على المستوى الشكلي الإجرائي.

ب- الأجهزة الخارجية

يعتبر العمل الدبلوماسي من أقدم مظاهر التعامل بين الدول على الصعيد السياسي وقد مثل وسيلة حقيقية لتبادل وجهات النظر والتفاوض بشأن قضايا الحدود والتحالفات وتنظيم الروابط التجارية بين الكيانات السياسية التي كانت قائمة منذ أقدم العصور (إمبراطوريات- دول مدن-قبائل). ولئن اضطلعت الأعراف الدولية بمهمة تنظيم وتأطير العمل الدبلوماسي الذي عرف تبادل مبعوثين دبلوماسيين دائمين بين الدول ابتداء من القرن السابع عشر فإن صدور معاهدتي فيينا (1961-1963) نقل الممارسة العرفية إلى مستوى التقنين والتدوين.

1. البعثة الدبلوماسية

تحدثت اتفاقية فيينا المنظمة للبعثات الدبلوماسية عن تكوين هذه البعثات فميزت بين السفراء والوزراء والمفوضين والقائمين بالأعمال، وحسب مستوى العلاقة بالدولة يسمى رئيس البعثة سفيرا أو وزيرا مفوضا وفي هذه الحالة يسلم أوراق اعتماده إلى رؤساء الدول، أما القائمون بالأعمال فيعتمدونهم وزراء الخارجية بالدول المستقبلة.

وبالإضافة إلى رؤساء البعثات، يعمل بالسفارة المستشارون والفنيون والكتاب ويسمون مبعوثين دبلوماسيين أما الحراس والبوابون والعمال فهم مستخدمو البعثة الدبلوماسية، وتتمثل مهام البعثة الدبلوماسية بناء على المادة الثالثة من اتفاقية فيينا 1961 فيما يلي:

- تمثيل الدولة الموفدة في دولة الاستقبال
- حماية مصالح الدولة المعتمدة ورعاياها في الدولة المعتمد لديها.
- العمل على توطيد العلاقات الودية والتعاونية بين دولة الإرسال ودولة الاستقبال في مختلف المجالات
- التفاوض مع حكومة الدولة المستقبلة.
- الاستخبار والاستعلام حول ما يجري في الدول المعتمد لديها بالوسائل المشروعة بواسطة الرسائل والتقارير والرسائل المشفرة...

وتستفيد البعثة الدبلوماسية أثناء اضطلاعها بمهامها من العديد من الحصانات والامتيازات تتمثل في:

- حرمة بناية البعثة (السفارة ومقر المبعوثين الدبلوماسيين) ضد كل أعمال التفتيش أو الحجز أو الاقتحام...

ولا يخضع الموظفون الدبلوماسيون لأي نظام ضريبي بدولة الاستقبال، ولا يختص القضاء الجنائي والإداري والمدني بدولة الاعتماد بالنظر في القضايا المتعلقة بأعضاء البعثة الدبلوماسية إلا في حالات استثنائية، كما لا يجوز فتح أو حجز الحقيبة الدبلوماسية.

ورغم أهمية البعثة الدبلوماسية التقليدية فقد نشطت في السنوات الأخيرة ما يسمى بالدبلوماسية الموازية التي تتم عن طريق هيئات وأفراد لا علاقة لهم بالعمل الدبلوماسي (الدبلوماسية البرلمانية-دبلوماسية المجتمع المدني-دور الفنانين والرياضيين والمتقنين في تمثيل والدفاع عن مصالح دولهم لدى دوائر أخرى...)

2. البعثة القنصلية

يمكن للدولة أن تعهد للسفارة بوظائف القنصليات كما يمكن أن تحدث قنصليات لدى الدول الأخرى، ويتركز نشاط البعثة القنصلية على تنمية العلاقات التجارية والثقافية بين دولتي الاستقبال لا سيما ما يتعلق بمصالحهم المدنية والإدارية، كما تعمل على منح تأشيرة دخول الأجانب إلى الدولة التي تمثل مصالحها.

وترتبط أهمية القنصليات بحجم وطبيعة تواجد وطنيي الدولة الموفدة بدولة الاستقبال، كما أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين لا يعني بالضرورة إقفال القنصليات، ويستفيد أعضاء البعثة القنصلية من بعض الامتيازات والحصانات غير أنها لا تصل إلى درجة امتيازات وحصانات المبعوثين الدبلوماسيين، وقد يتواجد بنفس الدولة أكثر من قنصلية على عكس التمثيل الدبلوماسي الذي يقتصر على سفارة وحيدة للدولة بدولة الاعتماد.

المبحث الثاني: المنظمة الدولية

اجتمعت الإرادات السياسية للعديد من الدول لأجل دخول عهد التنظيم بإحداث منظمات دولية منذ بداية القرن 19 حيث انصب اهتمامها على المجالات التقنية والاقتصادية، ولئن اتسمت المرحلة الأولى من التنظيم الدولي بانحصار نطاق المنظمات الدولية في القارة الأوروبية فإن تأسيس عصبة الأمم سنة 1919 سيدخل التنظيم الدولي عهد العالمية والاهتمام بقضايا السلم والأمن الدوليين وبشؤون التعاون الاقتصادي والعسكري، وبذلك لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد على المسرح الدولي بل انضافت إليها المنظمة الدولية طرفاً مؤثراً امتدت أنشطتها إلى مختلف المجالات، ووصل عددها إلى 370 منظمة موزعة بين المنظمات العالمية والقارية والجهوية.

ويمكن تعريف المنظمة بأنها " هيئة أو مؤسسة تتمتع بالشخصية القانونية يتم إحداثها باجتماع إرادة الدول بمقتضى اتفاق لتحقيق أهداف مشتركة بواسطة أجهزة دائمة".

أولاً: خصائص المنظمة الدولية

يمكن تبين أهم سمات المنظمة الدولية من التعريف الذي سقناه أعلاه بشأنها:

أ- خاصية الدولية:

تفيد هذه الخاصية أن المنظمة الدولية تتكون فقط من الدول الأعضاء، فلا يمكن تصور منظمة دولية حكومية يمثلها أفراد خواص أو مؤسسات خاصة أو أحزاب سياسية، فالعضوية الكاملة في المنظمة مفتوحة فقط في وجه الدول، بينما قد تحضر بعض الهيئات اجتمعت المنظمة بصفة ملاحظ أو مراقب.

واستثناء على التمثيل الحكومي للدولة في المنظمة الدولية قد تمثل الدولة داخل بعض المنظمات (منظمة العمل الدولية-منظمة العمل العربي) بوفد ثلاثي يضم ممثلين عن كل من الحكومة وأرباب العمل والأجراء.

ب- استقلال المنظمة بإرادتها الذاتية:

تتمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية الدولية بناء على موثيقها المؤسسة، وتبعا لذلك فالمنظمة الدولية تصبح مؤهلة للإلزام والالتزام بإبرام عقود واتفاقيات وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى.

كما أنها تعبر عن إرادتها المستقلة التي تختلف عن إرادة الدول المشكلة لها، وتختلف في ذلك عن المؤتمرات الدولية التي من خلالها القرارات الصادرة عنها تعبر إرادة الدول والأطراف المجتمععة في المؤتمر.

وتأخذ استقلالية المنظمة الدولية عدة مظاهر منها⁴⁹:

- استقلالية المنظمة بموظفيها: فالوضعية الإدارية للموظف الدولي تختلف عن وضعية الموظف العامل بإدارة الدولة، فالموظفون الدوليون يخضعون لنظام الوظيفة الدولية ولتراتبية إدارية داخل أجهزة المنظمة، وأثناء ممارستهم لمهامهم لا يتعرضون لأي تأثير من لدن سلطات دولة المقر كما يستفيدون من وضعية خاصة تجاه الأنظمة القانونية المطبقة داخلها.

- استقلالية المنظمة بمقرها: لكون المنظمة الدولية لا تتوفر على إقليم وتضطر إلى إبرام اتفاق المقر بين المنظمة الدولية والدولة المحتضنة لها من خلاله يتم تنظيم العلاقة بينهما وتحديد الشروط التي تؤهل المنظمة للقيام بأنشطتها بكل حرية، ودون تدخل غير مرغوب فيه من طرف الدولة الحاضنة التي تمنح كذلك مزايا وحصانات لموظفي المنظمة ولمقرها وموجوداته.

- استقلالية المنظمة بأعمالها: لا تخضع المنظمة الدولية كشخص قانوني دولي لأي تأثير في اتخاذها لقراراتها ومواقفها، فأعمالها مستقلة استقلالاً تاماً عن أعمال الدول المشكلة لها، التي من المفترض أن تمتثل لما قرره أجهزة المنظمة ولو كانت تعترض عليها، وتختلف أنظمة اتخاذ القرار من منظمة لأخرى، فهناك من المنظمات من يشتغل وفق قاعدة

⁴⁹ - محمد سامي عبد الحميد ومحمد السعيد الدقاق: " التنظيم الدولي " دار المطبوعات الجامعية-2002-ص 248 وما بعدها.

الإجماع (الجامعة العربية) وهناك من يطبق قاعدة الفيتو (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) وأغلب المنظمات تتخذ قراراتها وفق قاعدة الأغلبية.

ت- انبثاق المنظمة عن ميثاق منشئ:

تخرج المنظمة الدولية إلى حيز الوجود نتيجة توافق إرادة الدول الأعضاء على إحداثها بواسطة معاهدة تختلف تسميتها حسب كل منظمة (ميثاق-عهد-معاهدة-اتفاقية...).

ويعتبر الميثاق المنشئ بمثابة دستور المنظمة تتحدد من خلاله أسباب التأسيس وشروط اكتساب العضوية وأهداف المنظمة واختصاصات أجهزة التقرير والتسيير وكيفيات اتخاذ القرارات إلى غير ذلك من الموضوعات التي تعتبر ضرورية لاستمرار أداء المنظمة لمهامها التي من أجلها أنشئت.

ج- توفر المنظمة على هياكل وأجهزة:

تسند إلى هذه الأجهزة وظائف تختلف حسب كل جهاز، فهناك الأجهزة التقريرية التي غالبا ما تكون بمثابة جمع عام للدول المنشئة ثم الأجهزة التنفيذية التي غالبا ما تكون من الأمانة العامة أو المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى الهيئات التي تتولى داخل المنظمة مهام التخطيط وبلورة البرامج والتسيير ومتابعة التنفيذ والتقييم وإلى غير ذلك من المهام.

ثانيا: تصنيفات المنظمات الدولية

المنظمات الدولية ليست على شاكلة واحدة فهناك تصنيفات عديدة وأنواع شتى من التنظيمات التي تنشط المجتمع الدولي وتساهم في اللعبة الدولية كل حسب وزنه السياسي والاقتصادي وطبيعة الأعضاء المشكلين له، وتوجد عدة معايير للتمييز بين المنظمات الدولية، فهناك المعيار الذي يقوم على نطاق العضوية أو امتداد المنظمة والمعيار الذي يتأسس على وظائفها، ومعيار ثالث ينطلق من سلطات المنظمة.

أ- معيار نطاق العضوية : وفقا لهذا المعيار يمكن تمييز بين:

1. المنظمات العالمية

وهي المنظمات المفتوحة أمام كافة الدول للانخراط فيها شريطة الالتزام بمواثيقها واحترام شكليات الانخراط وشروط العضوية، وتوجد على رأس هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة التي تضم جميع دول العالم التي يصل عددها إلى 192 دولة، وكذا المنظمات المتخصصة التابعة لها.

2. المنظمات الإقليمية:

تضم هذه المنظمات عددا محدودا عددا محدودا من الدول ترتبط بينها لتحقيق مصالح مشتركة تؤلف بينها. وإذا كان الموقع الجغرافي يشكل عنصرا غالبا في تكوين هذه المنظمات كمنظمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية...، فإن عناصر أخرى تتدخل لدفع الدول نحو التعاون فيما بينها داخل منتظم يمثلها ويحقق مصالحها المشتركة، ويمكن الحديث هنا عن دور العامل الحضاري واللغوي والماضي المشترك في إحداث منظمة الجامعة العربية، وكذا عن دور العامل السياسي الإيديولوجي والعسكري في إحداث الحلف الأطلسي...

ب- المعيار الوظيفي: بناء على هذا المعيار يمكن أن نميز بين المنظمات الدولية العامة والمنظمات المتخصصة.

1. المنظمات الدولية العامة:

هي المنظمات التي أتاح الميثاق المنشئ لها إمكانية التدخل في كثير من القضايا والمجالات وبالتالي فإن وظائفها تمتد إلى الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وقد تكون هذه المنظمات عالمية كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة التي علاوة على اضطلاعها بمهام حفظ السلم الدولي والأمن الجماعي، فهي تتطلع إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لساكنة العالم من خلال الهيئات المتخصصة الدائرة في فلكها

(منظمة العمل الدولية-منظمة الأغذية والزراعة-منظمة الصحة العالمية...)50، كما لا يمكن أن تكون هذه المنظمة ذات التخصص العام إقليمية كمنظمة الاتحاد الإفريقي أو منظمة الدول الأمريكية....

2. المنظمات الدولية المتخصصة:

هي منظمات يحدد ميثاقها المنشئ مجالات فتنصب أنشطتها وسائر أعمالها على تلك المجالات دون أن تتجاوزها إلى غيرها. فقد تختص في الاقتصاد كما عليه الأمر بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة OMC أو في الميدان المالي (صندوق النقد الدولي - البنك العالمي للإنشاء والتعمير ...) كما قد تهتم بتنسيق الشؤون العسكرية وصياغة استراتيجية موحدة (الحلف الأطلسي).

وهناك من المنظمات من تتخذ شكل محاكم ذات طابع دولي كالمحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية.

والمنظمات المتخصصة في تنامي مستمر بفعل لجوء الدول للتنظيم المكثف لحل مشاكل قطاع معين اقتناعاً منها بأهمية ذلك في إمكانية تحقيق منافع أكبر، ويعتبر إحداث منظمة الدول المصدرة للغاز في الآونة الأخيرة خير مثال يمكن سوقه للتأكيد على توجه الدول والمجتمع الدولي نحو تنسيق الجهود داخل إطارات وهيئات دولية.

ت- معيار السلطة الممنوحة

تختلف سلطات المنظمة اتجاه أعضائها فحسب الميثاق المنشئ للمنظمة يمكن أن نميز بين منظمات يمنحها دستورها سلطات تقديرية واسعة تكون ملزمة بالنسبة لأعضائها، ويأخذ هذا الشكل مظهره في المنظمات ذات النزعة الاندماجية والتي تمثل سلطة فوقية تجاه الأعضاء المؤسسين لها. ويعتبر نموذج الاتحاد الأوروبي أبرز مثال على هذا النوع من المنظمات، فأجهزته تشبه إلى حد كبير النظام الفيدرالي، فهو يتكون من برلمان منتخب بشكل مباشر (الهيئة التشريعية) ولجنة أوربية (هيئة التنفيذ) ومحكمة العدل الأوربية (الهيئة

50 - عبد المنعم إبراهيم البدرأوي: "العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق" مكتبة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، 1980-ص 130

القضائية) وتراقب هذه المؤسسات شرعية القرارات الصادرة عن الدول كما تصدر تشريعات تطبق على صعيد الدول الأعضاء.

لا تمثل المنظمات ذات التوجه الاندماجي التكاملي سوى نسبة ضعيفة من عدد المنظمات الدولية التي لا تتوفر أغلبها إلى على سلطات ضيقة اتجاه أعضائها حيث تكفي أجهزة هذه المنظمات بإتاحة مناسبات للتشاور وتبادل الآراء والتنسيق بين الأعضاء للتوصل إلى قرارات تحوز على موافقة الدول الأعضاء.

ثالثاً: أهداف المنظمات الدولية

تحدد أهداف كل منظمة سواء كانت إقليمية أو عالمية في ميثاقها المحدث لها، وإذا كان من الصعب جدا دراسة موثيق المنظمات الدولية لمعرفة أهدافها ووظائفها فإنه يمكن التعرض إلى الاهتمامات المشتركة لأغلب الهيئات الدولية الحكومية والتي تتمثل فيما يلي:

أ- تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية⁵¹

قبل إحداث المنظمات الدولية كانت الخروب هي الوسيلة الأهم لحل النزاعات الناشئة بين الدول بسبب الخلافات الحدودية أو السياسية ... لذلك حاولت عصبة الأمم التي تأسست بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أن تضع ميكانيزمات لاستتباب السلم الدولي، غير أنها أخفقت في ذلك باندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أبانت عن مخاطر اللجوء إلى القوة والتهديدات الخطيرة التي تحيط بالإنسانية جراء استعمال أسلحة غير تقليدية في النزاعات المسلحة. ولذلك سعت الدول الكبرى إلى إحداث منظمة الأمم المتحدة تم التنصيص في المادة الأولى من ميثاقها على أن أهدافها: " حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإلزامها وتقمع أعمال العدوان

⁵¹ - ينص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى على أن من مقاصد المنظمة مايلي: "حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإلزامها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجود الإخلال بالسلم، وتندرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتستعمل الوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي".

وللحفاظ على الأمن والسلم الدوليين يضطلع مجلس الأمن، الهيئة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة، بمسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لتسوية المنازعات الدولية بشكل سلمي أو باللجوء إلى وسائل الردع والعقاب والتي يتيحها ميثاقها في حالة تهديد السلم العالمي.

ب- تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي

تواجه دول العالم العديد من المشاكل ذات الطابع الاقتصادي كندرة مصادر الطاقة وارتفاع أزمة الغذاء في العالم ومشكل المياه كما تعيش معضلات الانفجار السكاني والتلوث والتصحر.

ولا يمكن للدولة بمفردها أن تواجه هذه المشاكل، لذلك تعتبر المنظمات الدولية إطارا مناسباً لبلورة استراتيجيات مشتركة تتضمن تدابير عملية للتصدي للأخطار التي تهدد البشرية. وبالنظر إلى الارتباط العضوي القائم بين تحقيق الرفاه الاجتماعي والسلم العالمي فإن منظمة الأمم المتحدة تستهدف تحقيق مقاصد تهم - بناء على الفصل 55 من الميثاق- تحقيق مستوى معيشة أعلى لسكان الكرة الأرضية وتيسير الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون الدولي في قضايا الثقافة والتعليم وإشاعة ثقافة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز حسب الجنس أو اللغة أو الدين.

ومن جهة أخرى تنص مختلف المنظمات الإقليمية في موائيقها التأسيسية على أهداف ترتبط هي الأخرى بضمان الاستقرار والنماء والتقدم لشعوب الدول الأعضاء عن طريق العمل المشترك وتعاون الدول مع المنظمة نفسها لتحقيق غايتها.

رابعاً: العضوية في المنظمات الدولية وادارتها

أ- تكوين المنظمات الدولية

على الرغم من تنوع واختلاف المنظمات الدولية، هناك أنماط معينة تطبع تكوينها (انضمام الدول إليها وتصنيف أجهزتها) وسيرها العادي وما يقتضيه من موارد بشرية (الموظفون الدوليون) ومالية (ميزانية المنظمات الدولية).

1. الإلتناء للمنظمات الدولية

تنتمي الدول للمنظمة الدولية بالمساهمة في إنشائها أو بالانضمام إليها لاحقاً وقد يحدث أن تنسحب منها أو تعلق عضويتها فيها أو أن تطرد منها، وتنقسم الدول المنتمة للمنظمة الدولية إلى مؤسسين (Membres Fondateurs) وقد ساهموا في بلورة الميثاق التأسيسي للمنظمة، ومنضمون أو ملتحقون بعد دخول ميثاقها التأسيسي حيز التنفيذ ولا يترتب على هذا التمييز أي امتياز خاص.

ويشكل انسحاب (Retrait) الدولة من المنظمة إجراء تقديرياً واختيارياً كرد فعل ضد عمل ما (انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية) أو ضد اتجاه ما (انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونيسكو) ولقد عرفت عصبة الأمم 16 انسحاباً.

وتعليق العضوية (Suspension) يحول دون استفادة الدول من المزايا والحقوق التي تقرها المنظمة للأعضاء مع الاستمرار في تحمل الالتزامات الناجمة عن العضوية خلال فترة معينة تستعيد فيها الدول عضويتها الكاملة بمجرد قرار داخلي يصدره الجهاز المختص.

أما الطرد (Expulsion-Exclusion) فيضع حداً لعضوية الدول في المنظمة ولا يمكن للدولة التي شملها هذا الإجراء أن تستعيد عضويتها إلا بتوفر نفس الشروط المطلوبة في العضو الجديد، فقد طرد الاتحاد السوفياتي من عصبة سنة 1939 نظراً لهجومه على فنلندا، وطردت كوبا من منظمة الدول الأمريكية سنة 1962 وطردت تشيكوسلوفاكيا من صندوق النقد الدولي سنة 1954...

وهناك منظمات دولية تبرز في موثيقها حالات وآليات الانسحاب أو التعليق أو الطرد بينما تتفادى موثيق منظمات أخرى معالجة هذه الحالات، وهكذا فميثاق الأمم المتحدة عالج حالة الطرد ولم يلجأ لمثل هذا الإجراء بينما ميثاق منظمة الدول الأمريكية لم يتناوله ومع ذلك طردت كوبا من المنظمة سنة 1962.

2. تصنيف أجهزة المنظمات الدولية

تتنوع أجهزة المنظمات الدولية بتنوع طرق إنشائها وأنماط تكوينها والوظائف الموكلة إليها والاختصاصات المعترف بها لها.

-**الأجهزة الرئيسية والأجهزة الثانوية:** تنشأ الأولى بمقتضى الميثاق التأسيسي للمنظمة، أما الثانية فهي نتاج الأولى، فعادة ما تكون الأجهزة الرئيسية مؤهلة، بمقتضى الميثاق التأسيسي لخلق أجهزة فرعية أو ثانوية قصد الاضطلاع بمهام معينة.

فمنظمة الأمم المتحدة تضم الأجهزة الأساسية أو الرئيسية التالية: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السكرتارية العامة، محكمة العدل الدولية، مجلس الوصاية، أما أجهزتها الثانوية فكثيرة ومتنوعة: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اللجان الاقتصادية القارية للتنمية...

-**الأجهزة العامة والكاملة العضوية والأجهزة المحدودة العضوية:** وتضم الأولى كافة أعضاء المنظمة على قدم المساواة، بينما تقتصر عضوية الثانية على عدد محدود ومحدد من الدول يتم تعيينها أو انتخابها تبعاً لمعايير القوة والكفاءة والتمثيل الجغرافي العادل... فالجمعية العامة للأمم المتحدة تضم كل الدول الأعضاء في المنظمة مع تمتع كل عضو بصوت واحد (دولة واحدة = صوت واحد). كما أن كل الدول الأعضاء ممثلة داخل مجلسي المحافظين لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أما مجلس الأمن فيتكون من 15 عضواً فقط منهم 5 أعضاء دائمي العضوية (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، فرنسا، الصين) ويتمتعون بحق النقض أو الفيتو (Droit de veto)، بينما ينتخب 10 الآخرون من طرف الجمعية العامة لفترة عامين بالتناوب.

كما أن مجلسي إدارة صندوق النقد الدولي يضم 22 دولة عضوا أغلبهم منتخب بينما يتم تعيين الخمسة الأكبر مساهمة في رأس مال الصندوق (الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، فرنسا) ونفس النموذج يتكرر بالنسبة لمجلس إدارة البنك العالمي، ويتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة من 54 دولة منتخبة من بين الدول الإفريقية (14) والأسبوية (11) والأمريكية اللاتينية (10) وأوروبا الغربية وآخرون (13) وأوروبا الشرقية(6).

-الأجهزة المندمجة والأجهزة غير المندمجة: تتكون الأولى من موظفي المنظمات الدولية، أما الثانية فتضم ممثلي أو مندوبي الحكومات والدول الأعضاء، وأبرز مثال الأجهزة المندمجة جهاز الأمانة العامة وهو جهاز تنفيذي وإداري يرأسه الأمين العام الذي يتم انتخابه أو اختياره بواسطة الجهاز العام أو المحدود العضوية أو بكلاهما معا (الأمين العام للأمم المتحدة).

وتكوين بعض أجهزة المنظمات الدولية من مندوبي الدول والحكومات بدل موظفي هيئة المنظمات لا يعني إسناد أعمال وتوصيات هذه الأجهزة للدول الأعضاء بل تعزى للمنزلة ذاتها رغم أن ممثلي الدول والحكومات هم الذين بلوروا هذه التوصيات وصوتوا عليها، وأبرز مثال الأجهزة غير المندمجة يتمثل في الأجهزة العامة أو الكاملة العضوية أي تلك التي تضم كل الدول الأعضاء في المنظمة (الجمعيات العامة...)، وتتضمن المؤلفات الفقهية تصنيفات أخرى إلى جانب التصنيفات الثلاثة المعروضة.

ب-إدارة المنظمات الدولية

يتوقف السير السليم والعادي للمنظمات الدولية على الموارد البشرية والمالية (موظفون وميزانية)، أما فعالية قراراتها وتوصياتها فتتوقف على أساليب تبنيها والتصويت عليها.

-الموظفون الدوليون *fonctionnaire internationaux*

لقد أعطت محكمة العدل الدولية تعريفا موسعا للموظف الدولي حيثما أقرت بانطباق هذه الصفة على كل شخص تعمل المنظمة بواسطته سواء عمل بمقابل أو بدون مقابل، بصفة دائمة أو عرضية سواء مارس بنفسه أو ساعد على ممارسة وظيفة ما بتكليف من جهاز معين من أجهزة المنظمة.

وانتقل عدد الموظفين الدوليين من 15.000 موظف سنة 1945 إلى نحو 75.000 موظف حالياً. وحسب بعض التقديرات يصل موظفو الأمم المتحدة إلى حوالي 50.000 موظف ويتجاوز موظفو الاتحاد الأوروبي 18.000 موظف دولي، وفي جنيف وحدها هناك 13414 موظف دولي دائم و4782 موظف غير دائم، وهي تعتبر بحق مدينة الموظفين الدوليين.

ويتم تعيين الموظفين الدوليين تبعا لعدة معايير تتمثل أساسا في الكفاءة، والتوزيع الجغرافي العادل، ونظام الحصص الوطنية، والانتخاب، والتعيين...، وأهم ما يميز نظام الوظيفة العمومية الدولية ولاء الموظف للمنظمة دون غيرها واستقلاله بالنسبة للدول التي يحمل جنسيتها، ويتمتع الموظفون الدوليون السامون بحصانات دبلوماسية مماثلة لتلك التي يعترف بها لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية.

-ميزانية المنظمات الدولية

تحتاج المنظمات الدولية للموارد اللازمة لاقتناء المباني والعقارات التي تشغلها وتجهيز مكاتبها وأداء مرتبات موظفيها وتمويل أنشطتها العملية في حالة وجودها (القبعات الزرق التابعة للأمم المتحدة مثلا).

وتتكون إيرادات المنظمات الدولية من مساهمات أو اشتراكات الدول الأعضاء وتحدد أساسا بمستويات دخول هذه الدول، وكذا من المساهمة الإضافية والاختيارية لبعض الدول والتي تسخر لتمويل عمليات طارئة واستثنائية.

-أنماط التصويت أو تبني التوصيات والقرارات داخل المنظمات الدولية

***الإجماع:** قد يقترن تبني الوثائق والتوصيات بالإجماع بمزية الفعالية باعتبار أن الأعمال التي تقبلها الدول وتصوت لصالحها تكون أكثر تأهيلا للخروج إلى الواقع العملي والتطبيقي من تلك التي تبنيها بالأغلبية، غير أن الإجماع قد يكون مصدر شلل المنظمات الدولية ذلك أن الإجماع يخول عمليا لكل دولة كبيرة أو صغيرة، حق الفيتو.

***الأغلبية:** إن تبني الأعمال والتوصيات بالأغلبية يشكل محطة أساسية في مسلسل تطور العلاقات الدولية وانتقالها من مرحلة المؤتمرات الدولية نحو مرحلة المنظمات الدولية

أو التنظيم الدولي، وتكون الأغلبية نسبية (Majorité relative) (عدد المصوتين لفائدة قرار معين يكون أكبر من عدد الأصوات المعارضة له) أو مطلقة (Majorité absolue) ولا يتم تبني القرار في هذه الحالة إلا إذا حظي بموافقة نصف المصوتين زائد على الأقل صوت إضافي واحد (أي 50% + 1%) أو موصوفة (Majorité qualifiée) (أي أغلبية تفوق الأغلبية المطلقة كأغلبية 2/3 أو 3/4 أو 4/5...)

وإذا كانت الأغلبية تشكل خطوة نحو ديمقراطية المنظمات، فإن القرارات التي يتم تبنيها بالأغلبية تكون معرضة أكثر من سواها احتمال بقائها حبرا على ورق إذا كانت الأقلية المعارضة لها أو غير الموافقة عليها تتضمن دولا قوية اقتصاديا وماليا وعسكريا وسياسيا...

ويقترح نظام التصويت المتوازن (Vote pondéré) من نظام الأغلبية وهو النظام المطبق في المؤسسات المالية والنقدية الدولية حيث تحصل كل دولة عضوة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مثلا على 250 صوت بغض النظر عن حجم مساهمتها في رأس المال بالإضافة إلى صوت إضافي لكل 100.000 دولار كحصة إضافية للمساهمة في رأس المال، وبموجب هذا النظام تحتكر الدول الصناعية حوالي ثلثي (66%) الأصوات داخل المؤسسات المذكورة.

***التراضي:** يتم اتخاذ القرارات بالتراضي حينما يتم تبنيها من دون إخضاعها للتصويت وفي غياب أية معارضة صريحة أو رغبة دولة معينة أو مجموعة دول معينة في إخضاع النص أو القرار للتصويت.

ويشكل التراضي تقنية جديدة من تقنيات اتخاذ القرار داخل المنظمات (والمؤتمرات) الدولية. وقد برزت ضرورته حينما احتد الصراع بين الدول النامية المتكتلة والمتضامنة داخل المؤتمرات والمنظمات الدولية حيث تشكل أغلبية عددية هائلة تسمح لها باتخاذ التوصيات مهما تكن الأغلبية الموصوفة المطلوبة من جهة، وبين الدول المتقدمة القليلة العدد لكنها هي التي تتوفر على الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإخراج التوصيات إلى حيز الوجود والتي بدأت تنهم الدول النامية "بالأغلبية الآلية" Majorité automatique من جهة أخرى. وقد برزت

تقنية أو حل التراضي للتوفيق بين القوة العددية للدول النامية وبين القوة الاقتصادية والمالية والتكنولوجية للدول المتقدمة.

وبالفعل فقد سمحت تقنية التراضي بتبني العديد من التوصيات الهامة غير أن جدلا فقهيًا كبيرًا وعميقًا برز بشأن شرعية تضمّن أو اقتران أو توافق التراضي والتحفّظات (Réerves) على إثر ممارسة دشنّتها الدول المتقدمة بتعبيرها عن تحفّظات إزاء بعض بنود التوصيات التي يتمّ تبنيها بالتراضي. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا يثور حول مدى تشابه وضع الدول المتحفّظة إزاء التوصيات التي تمّ تبنيها بالأغلبية.

خامسا: جدوى وأزمة المنظمات الدولية

تتأرجح مكانة المنظمات الدولية بين المؤيدين لوجودها والمدافعين عن نجاحاتها وبين المعارضين لمكانتها والمؤكدين على إخفاقاتها، وبغض النظر عن الجدل الفقهي حول نفعية المنظمات الدولية تعيش الكثير منها أزمة مالية خانقة.

أ-جدوى المنظمات الدولية:

إن التيار الفكري المؤيد لوجود المنظمات الدولية يستقي حججه من نظريات المنظمة الدولية ومن واقعها وكذلك الشأن بالنسبة للتيار الفكري الذي يقلل من شأنها وينادي بإصلاحها أو بتجاوزها.

من الناحية النظرية، يرى ميشال فيرالي Michel Viraly بأن المنظمات الدولية مستقلة عن الدول الأعضاء فيها ويقوم هذا الاستقلال على "الدينامية الجماعية الحرة" الخاصة بالمنظمة والتي تتمثل في اتخاذ القرارات بأغلبية تتغير تبعا لتغير القضايا المطروحة للتصويت ولا تتضمن على الدوام نفس الدول نتيجة اختلاف المصالح وإجراءات المفاوضات والمساومات والتحالفات.

أما من الناحية العملية فقد ساهمت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة في تحقيق نجاحات باهرة في العديد من المجالات تنصدها قضايا تصفية الاستعمار وإقرار حقوق

الإنسان وتدوين قواعد القانون الدولي في جملة من المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الأهمية الفائقة كمعاهدات فيينا حول التمثيل الدبلوماسي (1961) والتمثيل القنصلي (1963) وقانون المعاهدات (1969) ومعاهدة منتيكوباي Montego-bay المتعلقة بقانون البحار (1982)... وتنشيط الدبلوماسية المتعددة الأطراف ضد مساوئ هيمنة الدبلوماسية الكلاسيكية، وبلورة برامج تنمية والمساهمة في تمويلها وتقديم المساعدات وإنجاز الدراسات القطاعية المتخصصة، كما أن المنظمات الدولية الجهوية والإقليمية توفر منتديات ومنابر للتفاوض والتشاور والتعاون بين أعضائها.

أما الرأي المناهض لوجود المنظمات الدولية فلا يقر لها باستقلالية خارج إرادات الدول الأعضاء فبدون الإرادة الحقيقية والسياسية المنسجمة للدول الأعضاء تبقى المنظمات الدولية مشلولة ومقزومة، وهذا ما اعترف به الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة السيد بيريز ديكيولار حينما طرح قائلاً: "إذا كانت الحكومات لا تتوفر على الإرادة السياسية لحل المشاكل الدولية لا يمكننا أن نفعل شيئاً وإذا ما لحظنا على أن كثيراً من القضايا الاقتصادية والسياسية لا تجد دائماً طرقها إلى الحل فإن ذلك لا يرجع إلى المؤسسة (والمقصود مجلس الأمن) بل إلى عدم وجود الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء..."

ويميل الكثير من المفكرين الواقعيين إلى الاعتقاد بأن المنظمات الدولية لا تشكل سوى منتجات لتعاقب الخطابات والتوصيات التي لا تؤثر على الأحداث الدولية التي تأخذ نفسا المجرى عند وجود المنظمات الدولية أو على افتراض انعدامها.

وتتمحور أهم الانتقادات العملية الموجهة للمنظمات الدولية حول عدم قدرتها على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، سواء على مستوى تقادي نشوب المنازعات المسلحة أو على صعيد تطويقها وتسويتها بعد اندلاعها من جهة وحول عجزها عن المساهمة الفعالة في كفاح السواد الأعظم من سكان ومن دول العالم ضد التخلف والفقر والمجاعات والجهل وعبء الديون الخارجية وغطرسة الشركات والاحتكارات العظيمة من جهة أخرى.

وينقسم منتقدو المنظمات الدولية ما بين دعاة إصلاحها وإعادة هيكلتها بل وبإعادة النظر في أسسها الفكرية والتنظيمية ببناء جيل جديد (جيل ثالث) من المنظمات الدولية وبين

رافعي شعار "قد يكون العالم أفضل وأحسن بدون الأمم المتحدة" وبدون المنظمات الأخرى.
« Un monde sans les nations unites serait un monde meilleur ».

ب- أزمة المنظمات الدولية

ترتبط أزمة المنظمات الدولية بعوامل مذهبية وعملية تتمثل في عجزها أو في عدم فعاليتها عند الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها من جهة وبعواملها مادية تتلخص في شح مواردها المالية وتقاعس الدول عن الأداء المنتظم لمساهماتها، خاصة وأن تكاليف سير وتسيير المنظمات الدولية في تزايد مستمر.

فلقد مرت عشرات عديدة على ميلادها دون أن تقوم العديد من المنظمات الدولية بأي خطوة ملموسة نحو تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها ولو جزئياً. فلا الأمم المتحدة استطاعت أن تحفظ الأمن والسلم الدوليين أو تنمية أعضائها المتخلفين اقتصادياً... ولا الجامعة العربية استطاعت أن تضع الأسس الأولية أو أن تبلور المبادئ الأساسية لوحدة الأمة العربية وتكامل اقتصادياتها، لتكتل أعضائها وتنسيق مواقفهم وحل نزاعاتهم بالطريقة السلمية فالحرب العراقية الإيرانية مثلاً دامت 8 سنوات (1980-1988) والبلدان عضوان في العديد من المنظمات الدولية العالمية (منظمة الأمم المتحدة) والجهوية (منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الأوبك، حركة عدم الانحياز...) ومع ذلك لم تستطع أي منها تطوير الخلاف وحله سلمياً ونفس الملاحظ يمكن أن تنطبق على العديد من النزاعات الأخرى.

ولقد بلورت المنظمات الدولية جملة من البرامج الطموحة وبلورت توصيات لا تعد ولا تحصى في مجالات نزع السلاح، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والتنمية الاقتصادية، والمساعدة المالية والتقنية، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... فبقيت حبرا على ورق.

وتعاني العديد من المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية، جامعة الدول العربية، معظم الوكالات المتخصصة التابعة لها...) من أزمة مالية كبيرة وأحيانا نظراً لشح مواردها وتقاعس الدول الأعضاء عن أداء مساهماتها أو اشتراكاتها بانتظام ومن

الصعب جدا أن تعزى هذه الظاهرة إلى فقر الدول أو إلى الأزمات المالية التي تمر بها أو على العكس من ذلك إلى تناقص إيمانها وقناعتها بجدوى وجودها خاصة وأن دولا فقيرة تحترم استحقاقاتها إزاء بعض المنظمات بانتظام بينما تتقاعس دول ثرية وكبيرة التي تؤدي اشتراكاتها بانتظام بالنسبة لجامعة الدول العربية في مقابل ذلك تعتبر روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) والولايات المتحدة من أكبر المدينين الماليين لمنظمة الأمم المتحدة.

المبحث الثالث: الأطراف الثانوية في الحياة الدولية

بالإضافة إلى الدولة التي تعتبر مركز النظام الدولي والمنظمة الدولية التي أصبحت أدوارها تتعاظم، لا يمكن للباحث في أطراف المجتمع الدولي أن يغفل الأدوار المؤثرة لفاعلين آخرين ساهموا في تنشيط الساحة الدولية، ويتعلق الأمر بالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية وبحركات التحرير.

أولا: الشركات متعددة الجنسيات

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها " مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موحدة". كما تعرف بأنها " شركات تدبير مجموعة من المؤسسات الإنتاجية في بلدين أو أكثر".

بالإضافة إلى هذه التعريفات التي قدمها محللون، فقد تصدت بعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية على تعريف الشركات المتعددة الجنسيات كما يلي:

- يعرفها تقرير الأمم المتحدة الذي صدر في 1973 حول " الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية العالمية" بأنها: " جميع المشروعات التي تراقب الموجودات والمصانع والمناجم ومكاتب البيع ... إلخ، الموجودة في عدة بلدان".
- جاء التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة: " كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع ومناجم ومكاتب بيع ومشابهها في دولتين وأكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات".

أخصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر وتتميز بعدة خصائص تجعل منها فعلا قوى دولية حقيقية رغم اعتراف القانون الدولي بشكل صريح بصفتها الدولية. ومن بين هذه الخصائص التي تبين مدى وزنها الدولي وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الدولية بشكل عام يمكن أن نذكر ما يلي:

1. المزوجة بين سمات الوحدة والتنوع: تتجلى عناصر الوحدة في عدة جوانب منها:

- وحدة الاستراتيجية واتخاذ القرار: يعد التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية عنصرا أساسيا في المشروع متعدد الجنسيات، وفكرة الاستراتيجية الموحدة تقتضي وجود إدارة مركزية تمثل " الدماغ المركزي" بالشركة الأم التي تسهر على وضع خطة وبرنامج عمل تسيير عليه كل الوحدات الموزعة في العالم، وبالتالي تضمن الشركة الأم الهيمنة المطلقة على عمليات التخطيط والتصوير والمراقبة والتقييم في جميع مراحل الإنتاج والتسويق. ويعكس هذا الترابط التسلسلي بين مركز القرار ومراكز التنفيذ العلاقة الوثيقة التي تربط الشركة الأم بفروعها التي تلتزم بشكل صارم للقوانين الفوقية وللقرارات العامة.

- تعبئة الكفاءات: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات في اختيار موظفيها بشكل مطلق على معيار الكفاءة لا سيما على صعيد دوائر التخطيط والتقييم حيث تشغل الكوادر من ذوي المهارات العالية التي يتم صقلها بواسطة الدورات التدريبية وبرامج التكوين المستمر.

أما مظاهر التنوع بين الشركة المركزية والشركات الفرعية فهي كثيرة يمكن أن نسوق منها:

- تطرح الشركة المتعددة الجنسيات مشكلا قانونيا فإذا كانت الشركة الأم تحمل جنسية دولة المركز وتخضع لأنظمتها القانونية الداخلية، فإن الفروع تمثل أشخاصا قانونية خاصة تحمل جنسية الدول المضيفة وتمتثل لقوانينها، وبذلك فإنها تمثل شخصا اعتباريا داخليا غير أنه يكتسي طابع دوليا من خلال رؤوس الأموال والسلع والخدمات التي تشرف على إنتاجها وتسويقها وترتبط بطبيعة أنشطتها المتنوعة.

- أن القانون الوطني فعلا يضطلع بتأطير النظام القانوني للشركات الفرعية سواء تعلق الأمر بقواعد قانون الشغل المطبقة على علاقات الشركة بأجراءه أو القانون الضريبي الوطني الذي يطبق على التعاملات المالية للشركة بالداخل أو القانون التجاري الذي يطبق على مختلف الأنشطة التجارية داخل حدود دولة الاستقبال، إلا أن الأمر يختلف إذا أصبحت هذه التعاملات تتخطى الحدود الوطنية سواء تعلق الأمر بحركة الرساميل أو السلع أو تكنولوجيا الإنتاج، آنذاك تتدخل قاعدة القانون الدولي الخاص الذي ينظم أنشطة التجارة الدولية. إن هذا التعقد على مستوى القوانين المطبقة حدا بالبعض إلى وصف الشركات المتعددة الجنسيات بالظاهرة القانونية الفريدة.

2. ضخامة الحجم:

تضخم حجم الشركات المتعددة الجنسيات وتحولت في الواقع إلى إمبراطوريات اقتصادية تحقق أرباحا وأرقام معاملات كبيرة جدا، كما توسعت ممتلكاتها وعقاراتها ومصانعها وإدارتها بشكل أخطبوطي بمختلف دول العالم.

وتدل ضخامة هذه الشركات المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها من العمليات المنجزة في جل دول العالم.

ويستعمل عادة لقياس مستوى ضخامة هذه الكيانات الاقتصادية، رقم المعاملات وحجم الإيرادات، ووفق هذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 4,184 مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في عام 1995، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتستأثر الشركات 500 على نحو 80% من حجم المبيعات على المستوى العالمي. وتحقق الشركات المتعددة الجنسيات معدلات نمو مرتفعة تتجاوز 15% سنويا أي أكثر من ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.

3. تنوع النشاط:

يمتد عمل الشركات المتعددة الجنسيات إلى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (التجارة- الصناعة - الأبنك - السياحة)، ففي دراسة سبق أجرتها جامعة "هارفرد" الأمريكية، توصلت من خلالها أن الشركات المتعددة الجنسيات ذات المركز الاجتماعي بالولايات المتحدة الأمريكية تنتج ما يزيد على 22 سلعة وخدمة.

وتشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى أن السياسة الإنتاجية للشركات المتعددة الجنسيات تقوم على تنويع المنتجات لأجل تقليل احتمالات الخسارة، بحيث أنها إذا خسرت في ميدان معين أو وجدت صعوبات تسويقية نتيجة المنافسة يمكن أن تعوض الخسارة في ميدان آخر.

4. الإنتماء للدول المصنعة:

من أهم مميزات الشركات المتعددة الجنسيات أنها تنتمي في أغلبها إلى الدول المتقدمة، ويمكن تفسير ذلك لعدة أسباب أولها تاريخي يرتبط بكون أن الدول الأوروبية واليوم. أ هي بدون منازع مهد الثروات الصناعية والتكنولوجية في المجالات المنية والعسكرية الشيء الذي شجعها، وفي إطار بحثها عن مواد الإنتاج، إلى تقسيم باقي دول العالم إلى مناطق استعمار بين الإمبراطوريات الأوروبية بالدرجة.

إضافة إلى السبق العلمي والمعرفي والماضي الاستعماري، استفادت الدول المتقدمة من معطيات طبيعية ملائمة ساهمت في تعاضد دور الشركات الكبرى التي ضاقت سوقها الداخلية بمنتجاتها فذهبت تبحث عن منافذ خارج حدودها الوطنية منشئة فروعا لها بالدول الأخرى ومحتفظة بمركز القيادة بالدولة الأم.

غير أنه من خلال الإحصائيات المرتبطة بالموضوع تتربع الشركات الأمريكية على قمة الشركات العملاقة التي تهيمن على السوق الدولية، فمن 200 شركة كبرى توجد 70 أمريكية الجنسية و45 يابانية وما يزيد على 60 منها أوروبية و4 كوريا الجنوبية بينما تتقاسم الدول النامية العدد الباقي.

ت-علاقات الشركات المتعددة الجنسيات بالدولة

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات شخصا قانونيا خاصا وداخليا، وتتحد علاقتها من الناحية القانونية بدولة المركز الاجتماعي، على عدة مستويات أولها خضوعها لنظامها القانوني العام والخاص، أما من الناحية الاقتصادية فإن علاقة هذه الشركة بدولة الأصل أكبر بكثير من رابطة الانتماء القانوني، إنها بحق تمثل حضورا لمصالح معقدة بدولة الاستقبال.

1. علاقة الشركة بالدولة الأصل

من جوانب معينة لا تحمل تسمية الشركات المتعددة الجنسيات معنى حقيقيا، فهي لا تعدو أن تكون شركة تحمل جنسية دولة الأصل أو دولة المركز الاجتماعي، وتمتلك فروعاً وتمارس أنشطة بدول أخرى، وبالتالي فهي شركة ذات جنسية وحيدة، والجنسيات الممنوحة لفروعها بالدول الأخرى، يمكن النظر إليها من زاوية مجازية اعتبارية، بالنظر إلى طبيعة الولاء الحقيقي الذي لدولة الأصل ولقوانينها، بل لسياساتها ومصالحها الكبرى، ولعل قولة رئيس شركة جنرال موتورز - المؤسسة الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية " كل ما هو صالح لجنرال موتورز صالح لأمريكا" ، تعبر بما لا يدع مجالا للشك الارتباطات المصلحية العضوية بين الشركة ودولة المركز الاجتماعي.

ويتجلى تشابك مصالح دولة الأصل مع مصالح الشركة المتعددة الجنسيات من خلال

المظاهر التالية:

- تمثل الشركة المتعددة الجنسيات أداة بين حكومة الدولة التي تنتمي إليها، تستغلها في تنفيذ سياستها في دولة الاستقبال، بما تمتلكه تلك الشركات من وسائل للضغط على صانعي القرار بهذه الدول، فعن طريق ما تساهم به من الشركات من تنشيط للاقتصاديات الوطنية وتوفير لمناصب الشغل تمارس تأثيرا على السياسة الداخلية، وعلى الحكومات التي تخشى سحب هذه الشركات لرؤوس أموالها مع ما ينتج على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة، فتضطر بذلك إلى محاباتها والخضوع لاشتراطاتها من خلال

الغطاء الدبلوماسي الذي توفره إدارة دولة الأصل في علاقاتها التفاوضية والتعاقدية مع دولة الاستقبال .

- تدخل استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات ضمن الأهداف الكبرى والتوجهات العامة للسياسة الخارجية لدولة الأصل، فبواسطة الرساميل الضخمة التي تتوفر عليها الشركات المتعددة الجنسيات، يمكن أن تساند مالياً، الحكومات التابعة والدوائر في فلك دولة الأصل كما يمكن أن تضغط على الحكومات المناوئة إلى حدود تمويل الانشقاقات أو إثارة القلاقل والفتن وتدبير الانقلابات العسكرية، ويمكن أن نستحضر هنا ما قامت به شركة ITT الأمريكية من تدبير لقلب نظام سلفادور ليندي المنتخب ديمقراطياً في دولة الشيلي، بعد تأميمه لقطاع استخراج النحاس الذي استغلته الشركة الأمريكية قبل سنة 1973.

2. علاقات الشركة المتعددة الجنسيات بدول الإستقبال

مما لا شك فيه أن نشاط الشركة المتعددة الجنسيات داخل الدولة المستقبلة لا يمكن، له آثار إيجابية كثيرة على عدة مستويات، غير أنه لا يمكن إغفال انعكاساته السلبية لا سيما بالدول النامية.

-الآثار الإيجابية: منذ الوهلة الأولى، يبدو أن الدول المستقبلة لنشاط الشركة المتعددة الجنسيات تجني نتائج تنعكس بشكل أساسي على الاقتصاد والمجتمع الوطنيين.

● عن طريق ما تضخه الشركة المتعددة الجنسيات من رؤوس أموال ضخمة في الاقتصاد، تساهم في تحقيق انتعاش الحركة الاقتصادية تتجلى على وجه الخصوص في توفير العملة الصعبة التي يمكن أن تعوض ما يتم صرفه منها في عملية الاستيراد.

● غالباً ما تستهدف الشركة المتعددة الجنسيات توجيه أنشطتها نحو مجال الصناعة التصديرية مما يدعم بطبيعة الحال مساهمة التجارة الخارجية في ميزان الأداءات لدول الاستقبال.

● تعتمد الشركة المتعددة الجنسيات على وسائل التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وبالتالي فهي عندما تستثمر بالدولة المستقبلة فهي تيسر نقل التكنولوجيا داخل نسيجها الاقتصادي الشيء الذي يقوي القدرة التنافسية لعموم النشاط الاقتصادي في السوق العالمية.

• توظف الشركة المتعددة الجنسيات أرقى وسائل التدبير على مستوى كل مراحل الإنتاج (التصور – التخطيط – التسويق – التقييم ...) ولا يمكن إنكار ما يمكن أن يشكله استنابات هذه الخبرة التدبيرية من نتائج على صعيد تطوير مهارات الكفاءات الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى على مستوى استفادة المقالة الوطنية.

-سلبيات نشاط الشركة المتعددة الجنسيات:

• تعتبر الشركة المتعددة الجنسيات مؤسسة ربحية خاصة، تتجلى أهدافها المباشرة في توسيع رقم الأعمال وجني الأرباح وتمجيد النشاط، وقد تحصل على ذلك بالطرق المشروعة، كما لا يستبعد لجوؤها إلى طرق ملتوية تتمثل في التملص الضريبي بعدم التصريح بحقيقة العائدات والأرباح، وفي عدم تطبيق التشريعات الاجتماعية لا سيما التأمينات الاجتماعية والصحية، مع ما ينتج عن ذلك من تضرر الأجراء وميزانية الدولة والصناديق الاجتماعية من هذه السلوكات المشبوهة.

• عندما تلج الشركة المتعددة الجنسيات إلى السوق الوطنية لدولة ما، يبدو في الظاهر أنها تغذي الاقتصاد الوطني برؤوس الأموال من العملة الصعبة، غير أن استثمارات الشركة، قد لا تتعدى في حالات كثيرة جلب معدات وآليات التصنيع والإنتاج من دولة الأصل مستفيدة في ذلك من كل مظاهر الإعفاء أو التخفيف الضريبي على تعشير الآليات.

• تبحث الشركة المتعددة الجنسيات تحقيق أقصى الأرباح فتلجأ بذلك إلى توظيف أموالها في بعض القطاعات الخدمية التي لا تشغل سوى يد عاملة محدودة جدا.

يلاحظ من ذلك أن هذه الشركات التي تعتبر فروعها أشخاص قانونية خاصة خاضعة لقانون الدولة، تصبح شريكا يتم التفاوض معه بكامل الندية وعندما تواجه ضغوطات من طرف دولة الاستقبال فغالبا ما تلجأ إلى دولة الأصل للتدخل لفائدتها وتقوية مركزها التفاوضي.

إضافة إلى السيئات التي ذكرناها فإن هذه الشركات تتدخل لتوجيه السياسات الاقتصادية وتسيطر على التجارة الخارجية للدول المستقبلية، كما تعمل على نقل عائدات وأرباح مشاريعها دون أن توظفها داخل البلد ناهيك عن حشر أنفها في النزاعات السياسية

عندما تعاني البلاد من قلاقل أو فتن، وذلك لفائدة قوى وأحزاب سياسية ضدا على أخرى وكثيرة هي الحالات التي تدخلت فيها الشركات لإشعال الحروب الأهلية وقامت بتمويل الحركات الانفصالية في دول الاستقبال.

ثانيا: المنظمات الدولية غير حكومية

أ- ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية

يعرف مارسيل ميرل المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها: " كل تجمع أو جمعية أو حركة يتم إنشاؤها بصفة دائمة من طرف أفراد ينتمون إلى دول مختلفة من أجل تحقيق أهداف غير مادية".

وتتمثل أهم العناصر المشتركة للمنظمات الدولية غير حكومية فيما يلي:

- تنشأ بشكل حر وعفوي بين الخواص (أفراد-كيانات-جمعيات...) ذوي اهتمامات مشتركة.
- لا تخضع لأي توجيه من الدولة التي يوجد مقرها بها، واستقلال المنظمة الدولية غير الحكومية لا يعني عدم استفادتها من الدعم الحكومي لدولة المقر أو غيرها من الدول.
- تتسم بصفة "الدولية" بمعنى أنها تضم خواص ينتمون لجنسيات مختلفة، وهذا ما يميزها عن الجمعيات الخاصة العاملة داخل نطاق دولة واحدة.
- لا تستهدف تحقيق أرباح مادية مباشرة وتوزيعها على أعضائها، هذا لا يعني أن بعض أنشطتها تدر دخلا يوظف لتدبير مجالات تدخلها.

وقد كان وراء نشأة هذه التجمعات مجموعة من الأسباب يمكن التذكير ببعضها كالآتي:

- ظهور أخطار تحدى بالإنسانية جمعاء وتهدد كيانها على المدى المتوسط والبعيد (الحروب-الاحتباس الحراري - التلوث - المخدرات ...)

- هيمنة البعد المصلحي في استراتيجيات الدول وعدم قدرة المنظمات الدولية عن احتواء تضارب مصالح الدول لاسيما لمواجهة الأخطار العابرة للقارات.
- انعدام أو ضعف منافذ المشتركة السياسية من جهة وانفتاح الأنظمة السياسية من جهة أخرى على آليات المجتمع المدني.

أمام هذا الوضع لجأ الأفراد إلى التكتل والتنظيم داخل جمعيات تخضع في نظامها القانوني للقانون الداخلي لدولة المقر، بغية تحقيق أهداف غير مادية غير أنها تكتسب صفة " الدولية" من خلال جنسية الأفراد المشكلين لها، فهي تمثل بحق منظمات عابرة للدول لا تعترف بالحدود، تنتشر فروعها بسرعة متناهية وتلامس جميع الأنشطة الإنسانية (السياسة- حقوق الإنسان-السلام-البيئة...)

ب- خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

تتسم ظاهرة التنظيم الدولي غير الحكومي بعدة خصائص يمكن الحديث عن بعضها كما يلي:

- أنها ظاهرة حديثة ارتبطت بتوسع مفهوم المجتمع المدني الدولي وبتطور وسائل الاتصال، وبانفتاح المجتمعات بعضها عن بعض.
- أنها تغطي جميع مستويات النشاط الإنساني انطلاقاً من القضايا السياسية الكبرى (السلام – الحروب – التسلح – محاربة الإرهاب ...) مروراً بقضايا الاقتصاد والتجارة الدولية والبيئية.

ت- تصنيفات المنظمات الدولية غير الحكومية

سبق القول سبق القول إن المنظمات الدولية غير الحكومية تمتد إلى جميع أوجه النشاط الإنساني بحيث يبدو من الصعب تصنيفها حسب مجال وحقل الاشتغال، غير أن الفقه الدولي تواتر على ترتيبها إلى منظمات ذات نزاعات إيديولوجية سياسية وأخرى ذات طبيعة نقابية مطلبية، بينما تنشط أخرى في المجال الإنساني والبيئي، كما عرفت العقود الأخيرة نشأة المنظمات الدولية غير حكومية مناهضة للعولمة.

1. المنظمات الدولية غير الحكومية ذات النزعة السياسية:

ارتبطت ما يسمى "بالأمميات الحزبية" بظهور الشيوعية والفكر الاشتراكي حيث تم تأسيس أممية شيوعية كانت هي الأقدم، وهي عبارة عن تجمع للأحزاب الشيوعية في العالم كانت تسعى إلى تنسيق المواقف السياسية اتجاه "النظام الرأسمالي" وقد كانت هذه المنظمة تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، غير أن اختلاف الرؤى حول بعض القضايا العالمية وحول السياسات الخارجية لدول المعسكر الاشتراكي إضافة إلى تحولات نهاية عقد الثمانينات، عجل بانحياز هذا التحالف. وموازة مع "الأممية الشيوعية" نشط تحالف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الذي تأسس سنة 1919، وكان يضم 43 حزبا اشتراكيا أوروبيا، سعت من خلال هذا التجمع إلى توحيد مواقفها لاسيما فيما يتعلق بقضايا الأمن والسلم الدولي، ونزع السلاح النووي والعدالة الاجتماعية والمساواة.

ومن هذه الأحزاب من وصلت إلى السلطة، وأغلبها ظلت تمارس دور المعارضة، وتورط بعضها بعد وصولها إلى السلطة في حروب كما هو شأن الحزب العمالي ببريطانيا الذي كان ولا يزال حزبا نشيطا داخل تجربة أممية الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية.

2. الأممية النقابية:

الأممية النقابية هي اتحاد للنقابات عمالية عابر للقوميات، يضم نقابات من مختلف الدول، تجمع بينها نفس الرؤى والمواقف من القضايا السياسية والاقتصادية العالمية الكبرى، وتمثل الاجتماعات الدورية لهاته الإتحادات مناسبة لتبادل الأفكار وتوسيع النقاش بصدد التحديات التي تواجه الطبقة العاملة ومن ثم اتخاذ قرارات تستتير بها المنظمة النقابية داخل حدود الدولة التي تنشط بها في معاركها النضالية وفي صياغتها لمطالبها واستراتيجيتها في الدفاع عن المصالح المهنية لمنتسبيها.

ورغم أن القانون الدولي لا يعترف بهذه المنظمات أطرافا قانونية في الحياة الدولية، فإن الممارسة الدولية كرست دورا متميزا للاتحادات النقابية في الضغط على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم صياغتها من طرف الدول والمنظمات الدولية، كما حظيت العديد من المنظمات العمالية بمركز العمالية بمركز مستشار داخل الكثير من المنظمات

والهيئات الدولية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية...

وتتنشط الاتحادات النقابية بشكل كثيف بتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية المهمة بشؤون البيئة والسلام الدولي ومناهضة العولمة، كما تقود صراعات قوية في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات ويأخذ هذا الصراع طابعا دوريا لا سيما أثناء انعقاد المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية.

3. المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة:

لم تترك المنظمات الدولية غير الحكومية مجالا دون أن تطأه وتنشط فيه مدافعة عن القيم والمبادئ التي تؤمن بها ومقدمة خدماتها في هذا المجال أو ذاك، في وقت السلم أو الحرب، ونظرا لكثرة وتنوع هذه المنظمات سنقتصر على بعضها:

- حركة الصليب الأحمر: تتكون عناصر الحركة من 186 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتتحدد أهم مهام الحركة فيما يلي:

- منع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها في أي مكان تحدث لحماية الحياة والصحة،

- ضمان احترام الإنسان خاصة في أوقات النزاعات المسلحة وفي غيرها من حالات الطوارئ

- العمل على الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة والرعاية الاجتماعية.

- تشجيع الخدمة الطوعية واستعداد أعضاء الحركة الدائم لتقديم المساعدة فضلا عن تشجيع حس التضامن العالمي حيال جميع هؤلاء الذين هم بحاجة إلى حمايتها والمساعدة التي تقدمها.

وتتمثل أهم مبادئها الأساسية في: الإنسانية - وعدم التحيز - والحياد - والاستقلال - والخدمة الطوعية - والوحدة - والعالمية.

وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مؤسسي وأهم مكونات الحركة الدولية، وهي جمعية خاصة تشكلت وفقا للقانون المدني السويسري تقوم بمهام الحماية الإنسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح. وقد أوكلت إلى اللجنة الدولية، بموجب القانون الدولي، مهمة دائمة للعمل غير المتحيز لصالح السجناء والجرحى والمرضى والسكان المدنيين المتضررين من النزاعات.

وإلى جانب مقرها الرئيس في جنيف، توجد فروع للجنة الدولية في حوالي 80 بلدا ويعمل معها موظفون يتجاوز عددهم 12000 موظف، وفي حالات النزاع، تتولى اللجنة الدولية تنسيق العمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادها العام. واللجنة الدولية هي مصدر نشأة القانون الدولي الإنساني لا سيما اتفاقيات جنيف الأربعة.

وتتمثل أهم وظائف اللجنة فيما يلي:

- توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة.
- زيارة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين والبحث عن المفقودين ونقل الرسائل بين أعضاء الأسر التي شنتها النزاعات.
- توفير الغذاء والمياه والمساعدة الطبية للمدنيين المحرومين من هذه الضروريات الأساسية.
- نشر المعرفة بالقانون الإنساني.
- العمل على تطبيق القانون الإنساني وتحديد اتفاقيات جنيف لسنة 1949 التي تعد من أكثر المعاهدات تصديقا في العالم.

وبسبب هذا الدور، وعلى خلاف المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، ثمة إقرار بان اللجنة الدولية للصليب الأحمر تملك "شخصية قانونية دولية" ووضعها خاصا بها. فهي تتمتع بامتيازات وحصانات مشابهة لتلك الممنوحة لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى. ومن بين الأمثلة عن تلك التسهيلات الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وحرمة المباني والوثائق، والحصانة من الإجراءات القضائية.

ومن بين مظاهر الوضع الدولي الخاص الممنوح للجنة الدولية للصليب الأحمر:

- إبرام اتفاقات المقر بين اللجنة الدولية والحكومات، ففيما يقارب الثمانين دولة التي تقوم فيها اللجنة الدولية بأنشطة مهمة، ثمة معاهدة أو تشريع يعترف بشخصيتها القانونية الدولية وحصانتها القضائية.
- القرارات القضائية: هناك عدد من المحاكم الوطنية والدولية حكمت لصالح الحصانة القضائية والامتيازات المتعلقة بالشهادة التي تتمتع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة قد ميزت مؤخرًا اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن منظمات غير الحكومية بالإشارة إلى مهمتها القانونية الدولية ووضعها بما في ذلك حقها في رفض الإدلاء بشهادتها. كما أن قواعد الإجراءات للمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما لسنة 1998 أكدت على هذه الحصانات.
- منح اللجنة الدولية وضع المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الحكومية الأخرى.

منظمة السلام الأخضر: تأسست منظمة السلام الأخضر سنة 1971 عندما أبحر فريق صغير من الناشطين المدافعين عن البيئة من ميناء " فانكوفر " في كندا على متن قارب صيد بسيط اتجاه جزيرة أمتشيتكا قرب الساحل الغربي لولاية ألاسكا الأمريكية، وذلك للاحتجاج على تجربة نووية تجريها الولايات المتحدة تحت الأرض في تلك الجزيرة التي تؤوي ما يقرب من 3000 من الحيوانات النادرة المعرضة للانقراض.

وقد كان هذا هو الانطلاقة الأساسية لمنظمة السلام الأخضر العالمية حالياً أو "جرين بيس" التي أصبحت اليوم أكبر وأشهر المنظمات غير الحكومية في العالم، وأكثرها نفوذاً، حقيقة أن الوم.أ لم تتراجع عن تجربتها النووية في ذلك المكان وفجرت قنبلة الاختبار النووية لكن في المقابل وبسبب ما حملته السلام الأخضر من ضجة عالمية تم إيقاف كل التجارب النووية في تلك الجزيرة في نفس العام، وبعد ذلك تم إعلان الجزيرة محمية للطيور والحيوانات النادرة. واليوم أصبت "جرين بيس" منظمة دولية تنظم حملات مستمرة لحماية

البيئة في العالم، وتتخذ المنظمة من أمستردام في هولندا مقرا رئيسيا لها كما يوجد لها فروعاً بـ 41 بلداً وينتمي إليها مليونان وثمانمائة ألف عضو في مختلف أنحاء العالم.

وتركز منظمة السلام الأخضر اهتماماتها على أكثر القضايا تهديداً للبيئة والتنوع البيولوجي، وتقوم بحملات تشمل التصدي للاحتباس الحراري وحماية الغابات والمحيطات، ومعارضة الهندسة الوراثية، ووقف التهديدات النووية وإزالة المواد الكيماوية السامة وحفاظاً على استقلاليتها فإن المنظمة لا تقبل أي تبرعات أو مساعدات من الحكومات أو الشركات وتعتمد بشكل أساسي على مساهمات الأفراد والمتعاطفين والمنح المقدمة من المؤسسات المستقلة الأخرى.

وأبقت المنظمة على التقليد الأول في حملتها ضد التجارب النووية في الأسكا بواسطة قارب صغير، غير أنها تملك اليوم أسطولاً من السفن التي تجوب عرض البحر مستهدفة مناطق الخطر لتحج وتكشف للعالم خطورة الممارسات المضرة بالبيئة والمهددة لكوكب الأرض بشكل عام، وتعتبر السفينة "راينبو واوريوز" أو "محاربو قوس قزح" أشهر سفينة تابعة لمنظمة السلام الأخضر، تعرضت سنة 1985 للإغراق على الأرجح من طرف المخابرات الفرنسية بعد الحملة القوية التي قادتها ضد التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي.

وإضافة إلى النشاط الواسع للمنظمة في البحار والمحيطات من خلال ترسانة السفن تعتمد المنظمة في حملاتها الكبرى على الإنترنت الذي سهل التواصل بين أعضائها ومكناها من القيام بحملات إعلامية إلكترونية لا تقل أهمية في سبيل تحقيق أهداف المنظمة في حماية البيئة مكسرة الحدود الجغرافية بين المجتمعات والدول.

ففي عام 1995 وبعد سنة واحدة على إفتاح الموقع الإلكتروني للمنظمة الأخضر نشرت على الموقع معلومات سرية بشأن توجه إحدى السفن النووية من فرنسا إلى اليابان، ووضعت قائمة بأرقام فاكسات السفارة الفرنسية وصحيفة "اللوموند" الفرنسية لتمكين زوار الموقع من الاحتجاج عبر الرسائل الإلكترونية، وسرعان ما انهالت فاكسات الاحتجاج على الحكومة الفرنسية فأرسلت للموقع طالبة إزالة أرقام الفاكسات من صفحاته، وفي عام 2000 تمكن ناشطون من وضع كاميرا في أفل أنبوب تحت الماء لصرف النفايات المشعة تشرف

عليه وكالة الطاقة النووية الفرنسية (كوجيما) بفرنسا، وذلك من أجل فضح السلوك الدولي في كيفية التخلص من النفايات النووية، وقامت الحركة ببيت صور الأنبوب على شبكة الإنترنت، وعلى شاشة كبيرة وضعت في ساحة بكونهاجن بالقرب من مكان انعقاد مؤتمر دولي لمناقشة مشروع اتفاقية حماية البيئة البحرية. وأصبحت كوجيما بارتباك شديد بعد تلقيها أكثر من 1500 رسالة واستغلظت من البث الحي على شبكة الإنترنت لعملية إلقاء النفايات تحت الماء فأرسلت غطاسين لنزع الكاميرات. ورغم ذلك تحركت دول شمال شرقي الأطلنطي داعية فرنسا وبريطاني إلى التوقف عن إلقاء المخلفات النووية.

-منظمة العفو الدولية: منظمة العفو الدولية هي منظمة عالمية غير حكومية يكرس أعضاؤها الذين ينتمون إلى أكثر من 140 دولة مجهوداتهم من أجل تعزيز حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وتوجد الأمانة الدولية للمنظمة في لندن المقر الرئيسي للبحوث في الحركة، يعمل بها ما يزيد عن 300 موظف عن عشرات المتطوعين من أكثر من 50 بلدا. ويتولى إجراء البحوث خبراء أكفاء، ويساعدهم متخصصون في ميادين متنوعة مثل القانون الدولي والإعلام والتكنولوجيا، وتتمحور أهم الأهداف التي من أجلها تناضل منظمة العفو الدولية فيما يلي:

- العمل على إطلاق سراح سجناء الرأي، وهؤلاء هم الذين يجري اعتقالهم في أي مكان بسبب معتقداتهم الدينية أو آراءهم السياسية، أو بسبب أصلهم العرقي أو جنسهم أو لونهم أو لغتهم أو أصلهم القومي أو الاجتماعي أو وضعهم الاقتصادي دون أن يكونوا قد استخدموا العنف أو دعوا إلى استخدامه.
- ضمان محاكمة عادلة لجميع السجناء السياسيين على وجه السرعة.
- إلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يلقاها السجناء.
- وضع حد لعمليات الاغتيال لدوافع سياسية، وعمليات الاختفاء القسري.

- معارضة كل الانتهاكات التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة، مثل اعتقال سجناء الرأي واحتجاز الرهائن والتعذيب وأعمال القتل دون وجه حق، كما تسعى المنظمة إلى حث هذه الجماعات على احترام حقوق الإنسان.
- مساعدة طالبي اللجوء، الذين يتهددهم خطر إعادتهم إلى بلد يصبحون فيه عرضة لانتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية.
- السعي إلى ضمان ضوابط للعلاقات بين الدول في المجالات العسكرية والأمنية والشرطية بما يكفل احترام حقوق الإنسان.
- تنظيم برامج لتعليم حقوق الإنسان وتعزيز الوعي بها.
- وفي ممارستها لأنشطتها تمارس المنظمة شتى الوسائل فهي:
 - توفد خبراءها للتحدث مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتحضر المحاكمات.
 - تقابل المسؤولين ونشطاء حقوق الإنسان في البلد المعني.
 - تقوم بجمع المعلومات عن طريق متابعة آلاف المواد التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة، ومن خلال الصلات مع مصادر المعلومات الموثوق بها في مختلف أرجاء العالم.
 - دعوة الحكومات إلى التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإلى الالتزام بها.
 - حث الرأي العام على ممارسة ضغوط على الحكومات وغيرهم من ذوي النفوذ من أجل وضع حد للانتهاكات.
 - تنظيم مظاهرات واحتجاجات عامة.
 - تنظيم حملات عالمية حول انتهاكات حقوق الإنسان ببلد معين أو حول قضية بعينها أو حول شخص بعينه.
 - المشاركة في وضع برامج تعليمية تهدف إلى توعية الناس بمبادئ حقوق الإنسان وبسبل الدفاع عنها.

وبعد الانتهاء من جمع المعلومات تقوم بما يلي:

- نشر تقارير مفصلة وإبلاغ وسائل الإعلام المختلفة.
- استغلال موقعها الإلكتروني لنشر المعلومات والتواصل مع مختلف الجهات وإطلاق الحملات الإعلانية.
- إعداد مواد وبرامج لاستخدامها في المدارس، وتنظيم دورات تدريبية للمدرسين وتشجع على تنظيم برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والعاملين في الأجهزة الأمنية في البلدان المعنية.

وتعتمد المنظمة في تمويلها على اشتراكات أعضائها المتواجدين في جميع أنحاء العالم وعلى التبرعات الشخصية من أنصارها ومؤيديها كما تقبل التبرعات المالية والعينية من الخواص، وحفاظا على الاستقلال والنزاهة لا تلجأ المنظمة ولا تقبل أية أموال من الحكومات أو الأحزاب السياسية من أجل القيام بأنشطتها.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت تكتسي تقارير منظمة العفو الدولية أهمية قصوى وتحظى بمصداقية من لدن الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني الدولي والوطني بل أصبحت تشكل ضغطا سياسيا على الدول التي تتأثر مكانتها الدولية الاقتصادية والسياسية عندما توسم حكوماتها بأنها تنتهك حقوق الإنسان.

-حركات مناهضة العولمة: اقترن مفهوم العولمة لصعود نجم و.م.أ كدولة تسعى إلى فرض هيمنتها على العالم من خلال تطبيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية على النطاق الدولي استنادا إلى آليات العرض والطلب ووفقا لما يسمى بالليبرالية الجديدة.

وقد وظفت و.م.أ المؤسسات المالية الدولية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، لتفرض شروطها على الدول الفقيرة والنامية، وهي الشروط التي تتلخص في أنه على تلك الدول أن تفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية وللمنتجات الأجنبية. كما يجب على الدول أن تتخلى عن سياسات التوظيف وأن تترك لآليات السوق التحكم في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك مقابل السماح لها بالحصول على

المساعدات اللازمة وضمنان موقع تفاوضي أفضل في العلاقات الاقتصادية الدولية ومنحها حقوقا متكافئة في التجارة الدولية.

وقد أدى تطبيق هذه المبادئ إلى انهيار الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وارتفاع تكلفتها، وكذا انتشار البطالة وازدياد الفقر... ولم يقتصر تأثير السياسات الليبرالية على الدول النامية أو الفقيرة، بل امتد ليشمل محدودة الدخل، والطبقة المتوسطة في الدول الصناعية المتقدمة.

وأمام هذا الوضع شهدت التسعينات العديد من حركات المقاومة لسياسات تحرير السوق، ففي المكسيك شهد عام 1994 انتفاضة فلاحي الزباتيستنا ضد سياسات الحكومة المكسيكية التي كانت قد وقعت اتفاق الناقتا (المنطقة التجارية الحرة لأمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، والتي تحولت لحركة منظمة وناجحة لمقاومة العولمة ونموذج لا سلطويا لحركة فاعلة ومستمرة ذات تأثير عالمي فريد، كما شهد عام 1995 انفجارا عنيفا لمظاهرات الطلبة في فرنسا احتجاجا على ارتفاع تكاليف التعليم، وفي إندونيسيا انهار سوهارتو تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد والفساد.

-حركات التحرير: شكلت الظاهرة الاستعمارية منعطفا حاسما في التاريخ الحديث والمعاصر، وذلك لارتباطها بمختلف الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الشعوب المستعمرة في السيطرة على خيراتها وإدارة نفسها بشكل مستقر وحر، لذلك فإن أهم التحديات التي طرحت على الأمم المتحدة منذ تأسيسها في منتصف 1945، هو العمل على تحرير الشعوب وتصفية الاستعمار.

ورغم صعوبة إعطاء تعريف جامع لمفهوم حركات التحرر الوطني فإن بعض الفقهاء ومنهم الدكتور صلاح الدين عامر اعتبر أن " عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية أو كانت تعمل بناء على مبادراتها الخاصة سواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم أو من قواعد خارج هذا الإقليم " .

ومن الفقهاء من وضع عناصر ومعايير معينة لتمييز حركات التحرر الوطني عن غيرها من الحركات الانفصالية أو الإرهابية، ومن هذه العناصر:

- إن الهدف من حركات التحرر الوطني هو تحقيق التحرر والاستقلال بدافع وطني صرف يتلاءم والمصلحة العليا للبلاد.
- ممارستها لأعمالها في المقاومة من داخل الأراضي المستعمرة أو خارجها.
- أن يتعاطف الشعب مع حركات التحرير والمقاومة من خلال الدعم والتأييد المادي والمعنوي للمواطنين.

وقد لعبت منظمة الأمم المتحدة دورا كبيرا في إضفاء الشرعية على حركات التحرير الوطنية عن طريق العدد الهائل من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في هذا السياق، بالإضافة إلى النشاط الكثيف للجنة تصفية الاستعمار.

*قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحركات التحرير الوطنية

أصدرت الجمعية العامة باعتبارها الهيئة التي تمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة العديد من القرارات شكلت منطلق لاستقلال العديد من الدول والتحاقها بالمنتظم الدولي، ولعل من أبرز هذه القرارات نجد:

- القرار رقم 1514: وقد صدر في 14 دجنبر 1960 صدر تحت عنوان "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". وعلى إثر صدور هذا القرار عرفت حركة تصفية الاستعمار نشاطا مكثفا ترجم بحصول العديد من الدول على استقلالها لاسيما في القارة الإفريقية.
- القرار رقم 1654: ينص هذا القرار على الحق المشروع للشعوب المستعمرة في اللجوء إلى الكفاح المسلح من أجل تقرير مصيرها وحصولها على الاستقلال.
- القرار رقم 2621: ينص هذا القرار على حق الشعوب وحركات التحرير الوطنية في استعمال جميع الوسائل الضرورية من أجل حصولها على الاستقلال.

وفي الثلاثين من تشرين 1970 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم في 2672 والذي شجب إنكار حق تقرير المصير، ولا سيما على شعبي جنوب إفريقيا وفلسطين.

وقد تضمن هذا القرار لأول مرة الدعوة إلى احترام شرعية كفاح الشعوب النازحة تحت الهيمنة الاستعمارية الأجنبية، والمعترف بحقها في النضال لاسترجاع حريتها واستقلالها بأي وسيلة في حوزتها.

بالإضافة إلى هذه القرارات ذات الطبيعة العامة، فقد أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة كما هائلا من القرارات تخص حالات بعينها وحركات التحرر باسمها كما هو الشأن بالنسبة للقرارات المتعلقة بحركات التحرير بالمستعمرات البرتغالية عندما صرحت في قرارها 3113 "بأن حركات التحرير الوطنية بأنغولا وغينيا بيساو والرأس الأخضر وموزمبيق هي الممثل الشرعي لطموحات شعوب هذه المناطق..." وقد ردد مجلس الأمن وربما في موقف فريد ذلك في القرار رقم 322 نفس العبارات عندما اعترف بأن حركات التحرير المذكورة هي الممثل الشرعي لشعوبها.

وباعتراف المنتظم الدولي بشرعية كفاح التحرير وتمثيلها لشعوبها سيطرح السؤال عن وضعيتها القانونية على المستوى الدولي، إذا كان ممثلو منظمات التحرير الوطني يحضرون اجتماعات لجان وهيأت منظمة الأمم المتحدة، وذلك للاستماع إلى مطالبهم بفعل الدور الإيجابي الذي لعبته لجنة تصفية الأسعار، فإن القرار 3280 الصادر عن الجمعية العمومية سمح بوضعية مراقب لممثلي حركات التحرير.

ورغم أن وضعية مراقب بالمنظمة الدولية لا تمنح حقوقا حقيقية لممثلي حركة التحرير، عدا بعض التسهيلات البروتوكولية المتعلقة بحضور الجلسات العمومية وتسلم الوثائق الخاصة بالاجتماعات، بينما لا يستفيدون من الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الممنوحة إلى ممثلي الدول الأعضاء، فإنها تمكن ممثلي حركات التحرير من إسماع صوتهم والتعبير عم طموحات شعوبهم في الاستقلال وتقرير المصير.

*وضعية حركات التحرير في المعاهدات الدولية

أخذت الشخصية القانونية لحركات التحرير مظاهر أخرى على المستوى القانوني حيث كانت معنية بمقتضيات اتفاقية ومعاهدات دولية، فعلى سبيل المثال، فقد نص البروتوكولان الإضافيان الملحقان باتفاقية "جنيف" الأربعة المتعلقة بوضعية المدنيين أثناء الحروب وتبادل الأسرى، على أن الاتفاقيات المذكورة تطبق على النزاعات المسلحة وتلك المتعلقة بـ "كفاح الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية".

أما على صعيد العلاقات الدبلوماسية بين الدول وحركات التحرير الوطنية فقد اتخذت عدة مستويات:

- إقامة علاقات دبلوماسية كاملة عن طريق السفارات (سفارات منظمة التحرير الفلسطينية - قبل إعلان الدولة الفلسطينية 1988 - في السنغال والاتحاد السوفيتي سابقا...).
- استقبال بعثات أو ممثلات دبلوماسية لحركات التحرير لدى الدول: (بعثات منظمة التحرير لدى أغلب الدول العربية وبعض الدول الإفريقية ...)
- إقامة مكاتب إعلام أو ارتباط خارجي معترف لها بالصفة الدبلوماسية لدى الدول المستقبلية (مكاتب منظمة التحرير لدى العديد من الدول الأوروبية: فرنسا - بريطانيا - ألمانيا ...)

وعلى المستوى العمل الدبلوماسي، فقد نشطت حركات التحرير الوطنية للتعريف بقضاياها بواسطة الزيارات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية، حيث يتم تنظيم مراسيم بروتوكولية شبيهة بتلك التي تخصص لرؤساء وممثلي الدول.

ج- صيغ تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على مجرى العلاقات الدولية

يتخذ تأثير المنظمات غير الحكومية على مجرى الأحداث والعلاقات الدولية صورا وأشكالا عديدة أهمها العمل المباشر والتفكير النظري والأكاديمي والفقهية، والرأي الاستشاري والعمل القانوني والتدويني والتوثيقي والدور التوازني في مواجهة قوة الدولة والاحتكارات الاقتصادية الكبرى.

1. العمل المباشر (action direct)

ففي مجال المساعدات الدولية مثلا تنفرد المنظمات الدولية غير الحكومية بما يعادل عشر (10%) من الحجم الإجمالي للمساعدات العامة للتنمية (حوالي 10 مليار دولار سنويا سنة 1985). وتندرج ضمن العمل الميداني المباشر عمليات العديد من هذه المنظمات كالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود (médecins sans frontières) و "أطباء العالم" (Médecins du monde) في مناطق الحروب والأهلية في أوقات الزلازل والفيضانات والأوبئة...

2. التفكير الأكاديمي (Réflexions théorique)

فتقارير وتوصيات بعض المنظمات غير الحكومية على مرجعية علمية وفكرية عالية عادة ما يستقي منها الممارسون والسياسيون والمقررون برامجهم وقراراتهم: تقارير نادي روما Rappports du club Rome وتوصيات معهد القانون الدولي وتوصيات جمعية القانون الدولي (Institut du droit international Association du droit international)

3. الدور الاستشاري (Avis consultatif)

تقر العديد من المواثيق التأسيسية للمنظمات الدولية الحكومية ضرورة قيام بعض أجهزتها باستشارة المنظمات غير الحكومية العاملة أو المهتمة بمجالات اختصاصاتها.

4. العمل القانوني والتدويني (Action normative)

غالبا ما تؤثر المنظمات غير الحكومية تأثيرا مباشرا وعميقا في بلورة قواعد القانون الدولي المنظمة للأنشطة المندرجة ضمن اهتماماتها، سواء اتخذت هذه القواعد شكل توصيات أو معاهدات القانون الدولي الإنساني (مثلا اتفاقيات جنيف المبرمة بتاريخ 12 غشت 1949 والملحقان الإضافيان المتعلقان على التوالي بالنزاعات المسلحة الدولية والنزاعات الداخلية لسنة 1977...) طبع على الدوام بآراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) وأعمال وتوصيات قمة الأرض (Sommet de la terre) (مؤتمر الأمم لمتحدة للبيئة والتنمية، يونيو 1994، بربو دي جانيرو بالبرازيل) بلورت قبل القمة مساهمة العديد من المنظمات غير

الحكومية، كما تؤثر الجمعيات الدولية لأصحاب النقل الجوي (Associations internationales des transporteurs aériens) في توصيات منظمة الطيران المدني الدولية (DACI).

5. التوازن في مواجهة الدولة والاحتكارات أو التعبير عن المجتمع المدني الدولي

تحتكر الدول سلطة تمثيل سكانها وشعوبها على الصعيد الخارجي ونشوء المنظمات غير الحكومية وتدويل أنشطتها يعبر في نظر البعض عن الرغبة الملحة في التواصل بين المجتمعات المدنية (Sociétés Civiles) والشعوب خارج قنوات الدول التقليدية.

كما تمثل المنظمات غير الحكومية إحدى القوى المتواضعة حتى الآن- أمام هيمنة الدول وتعاضم الاحتكارات الدولية (منظمة العفو الدولية، منظمة السلام الأخضر، جمعيات حماية المستهلكين....)

المحور الرابع: المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية

تنظم العلاقات الدولية مجموعة من المبادئ القانونية والسياسية الأساسية، ولا تعتبر مساهمة الدول في بلورة وتطبيق وتفسير هذه المبادئ الأساسية متشابهة أو موحدة، لأنها في الواقع انعكاس للفوارق الكبيرة الموجودة على مستوى عوامل القوة، وبالتالي انعكاس لوزن كل فاعل، وخاصة وزن كل دولة على الساحة الدولية.

إن المبادئ السياسية للعلاقات الدولية وتطبيقها، تتميز بالتعقيد والقوة وعدم التجانس، بالقدر الذي يصعب معه فهم تطورها دون عمل فقهي تركيبى. وهذه المبادئ تتمحور حول مفهوم السيادة الذي تهدف إلى التعبير عنه (المبحث الأول)، والمحافظة عليه (المبحث الثاني)، أو بالعكس، الحد منه (المبحث الثالث).

المبحث الأول: مبادئ التعبير عن السيادة

مبادئ التي تعبر على السيادة هي تلك المتعلقة باستقلالها السياسي الاقتصادي وبمساواتها مع الدول الأخرى.

أولاً: مبدأ استقلالية الدولة

إن مبدأ الاستقلال السياسي مكرس بمبدأ حرية التصرف أو تقرير المصير الذي أكدته خاصة التوصية الشهيرة 1514 (الجمعية العامة / الدورة XIV-1960) حول حق الشعوب في تقرير المصير. أما مبدأ الاستقلال الاقتصادي فيكرسه مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية.

أ- مبدأ حرية التصرف أو تقرير المصير

إن مبدأ حرية التصرف أو تقرير المصير قد أخذ معان متعددة حسب مفاهيم الجهات التي نادى به، فقد نادى به الثورة الفرنسية سنة 1789 كوسيلة للتوزيع العادل للسلطات داخل الدولة. ثم أعلنه لينين بقوة ما بين 1915 و1916 كنداء للكفاح ضد الاستعمار وتحقيق الاشتراكية. كما تضمنته أيضاً النقاط الأربعة عشر الشهيرة للرئيس الأمريكي ويلسن

(Wilson) بتاريخ 18 يناير 1918 بطرح لم يسبق له مثيل يهدف إلى احترام القوميات والحكومات المنتخبة بشكل حر، وتطلعات الشعوب المستعمرة إلى الاستقلال.

وعلى العكس من عهد عصبة الأمم، فإن ميثاق الأمم المتحدة يشير له بوضوح وأكثر من مرة (الفصل 1/2، الفصل 55). وانطلاقاً من سنة 1945 سيأخذ هذا المبدأ مفهومين حسب كون الشعب منظم في إطار دولة أم لا.

1. حالة الشعب المنظم في إطار دولة: يعني هذا المبدأ الحرية الكاملة لهذا الشعب في اختيار نظامه السياسي، والاقتصادي، والدستوري، بعيداً عن كل تدخل أجنبي وكل ضغط خارجي أنه يترجم حق كل شعب منظم في إطار دولة في التمتع الكامل باستقلاله.

2. حالة الشعب الخاضع للاستعمار: إن مبدأ حرية التصرف يعني حق الشعب، المعني بالمسألة، في اللجوء على كل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، من أجل الحصول على استقلاله، وبالتالي تقرير مصيره بتشكيل الدولة، التي تعتبر في الوقت الراهن الشكل الأسمى لتنظيم الشعوب والقوميات، لكن ممارسة حق تقرير المصير لا يمكن أن تكون على حساب مبدأ آخر وهو السيادة على الموارد الطبيعية.

ب- مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية

يعتبر مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية والثروات الوطنية، المبدأ المكمل لحق تقرير المصير لأن الاستقلال السياسي يبقى ناقصاً بدون السيادة الاقتصادية، وبمقتضى هذا المبدأ، تمارس الدولة سيادتها على كل ثرواتها الطبيعية (الزراعية، المعدنية، الطاقة، البحرية، السياحية...) أو على كل النشاطات الاقتصادية المرتبطة بها طبقاً للاختبارات والأولويات التي وضعتها مخططات واستراتيجيات التنمية. إن سيادة الدولة على هذه الثروات والأنشطة هي سيادة كاملة ودائنة وغير قابلة للتفويت، وتشمل حق الاستعمال والانتفاع والتصرف.

وبشكل خاص، يغطي هذا المبدأ، ليس فقط حق النظر والمراقبة على الأنشطة الاقتصادية الممارسة والموارد التي بحوزة كل شخص ذاتي أو معنوي (الشركات) داخل تراب الدولة، ولكن أيضاً وخاصة حق تأميم تلك التي بحوزة الأجانب.

لقد اكتسبت هذه المسألة أهمية قصوى غداة استقلال الدول السائرة في طريق النمو حينما اصطدمت بعدة عراقيل مرتبطة بتسطير سياسة اقتصادية سليمة، وتسطير استراتيجية ملائمة للتنمية، بفعل أن القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني كانت لا تزال تحت أيدي الأجانب.

وقد وضعت وحددت سلسلة من التوصيات والنصوص (143) تدريجيا مضمون مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية. فقد أقرت حق الدولة الكامل في تأمين مواردها وخففت من شروط التعويض التي كانت صارمة في السابق بشكل منع الدول النامية من التمتع الحقيقي بهذا الحق، ثم أصبحت تأخذ بعين الاعتبار تواضع الإمكانيات المالية للدولة المؤممة.

ثانيا: مبدأ المساواة في السيادة

تكتسي المساواة بين الدول معنى قانونيا شكليا تترجمه المعادلة التالية " دولة واحدة=صوت واحد " من جهة، وبعدها حقيقيا يأخذ بعين الاعتبار وزن ودور الدولة الفعلي على الساحة الدولية من جهة أخرى.

أ- المساواة الشكلية أو الصورية (Egalité formelle)

من الناحية الشكلية كل الدول متساوية فيما بينها، بغض النظر عن كل الاعتبارات المتعلقة بالوزن الاقتصادي والمالي والعسكري...، وتحرص كل المواثيق التأسيسية للمنظمات الدولية على الإشارة إلى هذا المبدأ.

ب- اللامساواة الحقيقية واللامساواة التعويضية

- اللامساواة الحقيقية (Inégalité réelle)

المساواة القانونية او الشكلية غالبا ما تتلاشى أمام اللامساواة الحقيقية التي تعكس الوضع الحقيقي للدول ووزنها الفعلي، وقوتها وضعفها على الساحة الدولية، هذه اللامساواة تتمثل في الاعتراف للدول المصنعة والقوية بحقوق أكبر أهمية من تلك التي تتمتع بها باقي البلدان الاعضاء في نفس المنظمة.

وهذا هو الشأن بالنسبة لحق الفيتو (حق الاعتراض) المعترف به للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والتصويت اللامتوازن داخل المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الذي هو في صالح القوى الاقتصادية الكبرى، والتمثيلية الدائمة للدول القوية في مجموعة من الأجهزة المصغرة داخل منظمات اخرى مثل المنظمة الدولية للطيران المدني.

وبالمقابل فإن هذه الدول (أي الدول القوية) عليها التزامات وواجبات أكبر من تلك التي على عاتق الدول الاخرى، فالولايات المتحدة تتحمل 25% من ميزانية هيئة الأمم المتحدة، ويمول اليابان لوحده أكثر من 11% من ميزانية اليونسكو ...

-اللامساواة التعويضية (Inégalité compensatrice)

على عكس الأولى، فإن هذه الأخيرة تهدف إلى المعالجة الجزئية لضعف الدول السائرة في طريق النمو، إما بإعفائها من التزامات معينة أو منحها امتيازات لا يمكن لباقي الدول الأعضاء في نفس المنظمة الدولية الاستفادة منها. وهذا هو الحال بالنسبة للاستثناءات من المبادئ الأساسية للغات (التي أصبحت المنظمة العالمية للتجارة) الممنوحة لفائدة هذه الدول المصنفة في مجموعات مختلفة (الدول الاقل نموا، الدول المغلقة، ...)، والتي تستفيد أيضا من إعفاءات خاصة كالغاء الديون وتلقي القروض بشروط أكثر ليبرالية.

المبحث الثاني: مبادئ المحافظة على السيادة

إن هدف هذه المبادئ هو حماية استقلال وسيادة الدول، ويتعلق الأمر بمبدأ عدم التدخل، والوحدة الترابية.

أولا: مبدأ عدم التدخل

نظريا لا حق للدولة في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهذا نابع من مبدأ الاستقلالية ومبدأ المساواة في السيادة، وقد طبع تطور هذا المبدأ القديم، سابقين شهيرتين اكتسبتا قيمة مذهبية: مذهب مونرو، ومذهب دراغو.

أ- مذهب مونرو Doctrine monro

هذا المذهب صاغه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في بيانه الموجه لإسبانيا عندما كانت تحاول استرجاع مستعمراتها الثائرة في أمريكا اللاتينية بمساعدة القوى الأوروبية المنتمية للتحالف المقدس (مجموعة اسست سنة 1815 من طرف الدول الأوروبية بمبادرة من روسيا لمواجهة الهيمنة الإنجليزية)؛ وكان برمي إلى حماية القارة الأمريكية من أي تدخل خارجي، أوروبي على الخصوص، ويحتوي بالمقابل على التزام أمريكي بعدم التدخل في الصراعات الأوروبية في أي مكان آخر غير أمريكا.

ب- مذهب دراغو Doctrine Drago

صاغ في مذكرة موجهة من طرف وزير الشؤون الخارجية الأرجنتيني للولايات المتحدة الأمريكية في 29 دجنبر 1902 يطالب فيها بمنع اللجوء إلى قوة السلاح كوسيلة لإجبار دولة على تسديد ديونها، عندما لا تسمح ظروفها المالية بذلك. وقد صدرت كرد فعل على بيان الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت (3 دجنبر 1901) الذي وافق على تدخل القوى الأوروبية (ألمانيا، إنجلترا، إيطاليا) في فنزويلا بهدف استرجاع الديون المستحقة لفائدة مواطنيها، معللا ذلك بان التدخل لا يعني الاحتلال الدائم.

وإذا كان مبدأ عدم التدخل يرمي إلى منع الأفعال، والتصرفات، والبيانات الصادرة من الغير (دول، منظمات، دولية...) والمتعلقة بمشاكل تدخل في المجال المخصص للدول، فإن الشكل العسكري أو المسلح للتدخل بوجه خاص هو ما يثير أكبر قلق ومخاوف الدول الضعيفة، وتدرجيا توضح هذا المبدأ مع التركيز القانونية بمنع اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية.

ثانيا: الوحدة الترابية

بالنسبة للشعب المنظم في شكل دولة، فإن مبدأ الوحدة الترابية والوحدة السياسية يأتي قبل مبدأ تقرير المصير. وتشير التوصيات والنصوص الدولية بشكل خاص إلى ضرورة عدم المساس هذا المبدأ بالوحدة السياسية والترابية لشعب منظم في شكل دولة. كما تؤكد كذلك

على ضرورة الامتناع على تفسير ممارسته كتشجيع على الأعمال التي بإمكانها تفجير (تفريق) شعب مؤسس في دولة مستقلة وذات سيادة أي كتحريض على الانفصال.

وهكذا فإن السوابق التي مارست خلالها بعض الأقليات أو القوميات، حق الانفصال منذ 1945، كانت نادرة وخاصة: البنغلاديش 1971، وأرثيريا 1993. وفي بيفرا، كطانكا، الطوارق، كزمانس، أوغادن، شيابس...

المبحث الثالث: المبادئ المحددة لسيادة الدول

يتعلق الأمر من جهة بعدم اللجوء إلى القوة والتسوية السلمية للمنازعات، ومن جهة أخرى، باحترام الالتزامات، خاصة في مجال مواضيع الساعة: حقوق الإنسان والبيئة.

أولاً: التسوية السلمية للمنازعات

أ- منع اللجوء إلى القوة

إن ميثاق الأمم قد حدد لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية، حق الدول في اللجوء إلى القوة من أجل حل خلافاتهم، بعد أن كان ذلك الحين يخضع لسلطتها التقديرية. وهكذا تم تحريم اللجوء إلى الحرب خلال فترة دراسة النزاع من طرف محكمة العدل الدولية الدائمة، أو من طرف هيئة تحكيم، أو من طرف مجلس عصبة الأمم نفسها التي كان دورها مسبقاً وإلزامياً.

وذهب ميثاق بريان كلوغ الموقع في 27 غشت 1928 أبعد من ذلك، إذا ادانت أطرافه المتعاقدة اللجوء إلى الحرب لتسوية المنازعات، وتخلت عنها كوسيلة للسياسة الوطنية في علاقاتها المتبادلة (الفصل 1). وقد بلغ عدد الدول المنخرطة فيه سنة 1939: 63 دولة. إلا أنه على المستوى العملي عرف هذا الاتفاق خروقات عديدة.

ويعتبر ميثاق هيئة الأمم المتحدة هو أول أداة قانونية عالمية، صاغت بصراحة ووضوح منع اللجوء إلى القوة في الفصل 4/1. وقد تم التأكيد على هذا المنع باستمرار في توصيات الجمعية العامة.

لكن الميثاق يعترف بـ " الحق الطبيعي للدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي"، حينما يكون بلد ما ضحية اعتداء مسلح، إلى حين اتخاذ مجلس الأمن للتدابير الضرورية من أجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين (الفصل 51).

هذا النص كثيرا ما استخدم لإضفاء طابع الشرعية على التدخلات المسلحة واللجوء إلى القوة، إلى حد أن أصبح الأساس الوحيد لاستعمال القوة في العلاقات الدولية المعاصرة. "فاستعمال القوة يمكن أن يكون له تبرير دفاعي، وكل اعتداء يمكن أن يأخذ شكل ممارسة للدفاع الشرعي..."، وكرد فعل على هذه الممارسة المبنية على تفسير موسع وخاطئ لحق الدفاع الشرعي، أكدت محكمة العدل الدولية بوضوح أن الدفاع الشرعي لا يعتبر مبنيا إلا إذا كان كرد على "اعتداء مسلح".

ب- التسوية السلمية للمنازعات

هذا المبدأ يكمل منطقيا مبدأ منع اللجوء إلى القوة، وقد تمت الإشارة إليه بوضوح في الميثاق الأممي (الفصل 3/2)، وفي عدة موثيق تأسيسية لمنظمات دولية.

إن الارتباط بين هذين المبدأين تترجمه وتشدد عليه العديد من التوصيات الأممية التي تنص خاصة على أن فشل محاولة فض نزاع، لا يسمح لأي طرف من أطراف النزاع، باللجوء على التهديد واستعمال القوة.

وقد بين الفصل 31 من الميثاق الاممي الإجراءات التي يجب على الدول اللجوء إليها من أجل فض النزاعات سلميا وهي: المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، والتسوية القضائية. وقد أضاف بيان مانيليا في 15 فبراير 1982 حول تسوية النزاعات الدولية: المساعي الحميدة، كما حسم نهائيا في مسألة الترتيب المحتمل لهذه الإجراءات مكرسا بذلك " مبدأ حرية الاختيار" (الفصل 3/1).

1. المفاوضات: تعتبر المفاوضات الثنائية أو المتعددة، أكثر طرق التسوية السلمية استعمالاً، كان مهماً موضوع الخلاف ومهما كانت طبيعته. غلا أن هذا لا يعني بالضرورة إقصاء الوسائل الأخرى. ويعتبر " شكلها الأكثر فعالية ... دائماً هو المحادثة السرية "، وعندما تكون علنية تكون في الغالب مصحوبة بضغوط سياسية ونفسية وإعلامية...، ويمكن أن تقوم بالمفاوضات هيئات من كل المستويات خبراء، دبلوماسيين، وزراء، ورؤساء دول...

2. الوساطة والمساوي الحميدة: يقصد بالوساطة Mediation والمساوي الحميدة Bons-offices تدخل طرف ثالث لمساعدة أطراف النزاع. ففي المساوي الحميدة يكون الطرف الثالث سلبياً لا يقترح حلولاً، بل فقط بتقديم خدماته لعقد الاجتماعات ونقل اقتراحات الأطراف. والمساوي الحميدة تبنى على الثقة الشخصية التي يتمتع بها المكلف بهذه المهمة.

وبالمقابل، يلعب الطرف الثالث في الوساطة دوراً أكثر إيجابية، حيث يمكنه المشاركة في اجتماعات الأطراف المعنية وتقديم اقتراحات على المستوى العملي. وفي الواقع العملي يتم الانتقال بسهولة من المساوي الحميدة إلى الوساطة، حتى أن الفصل 33 من الميثاق الأممي لا يفرق بينهما، حيث لم يشر إلى الأولى

3. التحقيق: هو إجراء يستهدف رصد وإثبات الوقائع. وينتج تشكيل لجنة التحقيق باتفاق الأطراف المعنية، إما قبل أو بعد نشوء النزاع. إن تشكيل اللجنة متروك لخيار الأطراف، فيمكن أن تضم أعضاء ينتمون إلى الدول المعنية بالنزاع و/أو أعضاء من دولة ثالثة. ويجب أن يكون التحقق المادي من الوقائع قائم على أساس المسطرة المخالفة (تقديم حجج الطرفين)، سماع الشهود، زيارة المواقع...، إلا أن التقرير الذي تنتجته لجنة التحقيق ليس له قيمة حكم إلزامي، بل إنه رصد للوقائع فقط.

4. التوفيق: يستوجب التوفيق موافقة الأطراف المعنية بالنزاع، شأنه في ذلك شأن التحقيق. لكنه لا يكتفي بالتحديد المادي للوقائع، بل يعمل أيضاً على توجيه الأطراف إلى أحد الحلول، أو إلى حل المسائل القانونية المتنازع حولها، أو إلى اقتراح شروط تسوية مناسبة. وإذا كان التقرير الذي يقدم لا يكتسي قيمة قانونية ملزمة فإنه يطبق في أغلب الأحيان.

5. التحكيم: التحكيم مؤسسة قديمة قدم العلاقات الدولية نفسها، واللجوء إلى هذا الإجراء ينبع من رضا الأطراف المعنية، والمعبر عنه من خلال اتفاق للتحكيم يبرم قبل نشوء أي نزاع (ويكون هدفه الأساسي تحسب وتنظيم اللجوء إلى التحكيم)، أو من خلال اتفاق للتحكيم، يبرم بعد نشوء النزاع (ويهدف أساسا إلى فض هذا النزاع)، أو من خلال بند خاص في معاهدة (ترتيب عادي ضمن معاهدة يعكس التزام الأطراف باللجوء إلى التحكيم).

والتحكيم تقوم به محكمة تحكيم، كجهاز مستقل عن الأطراف المعنية بالخلاف رغم أنها هي التي تحدد تشكيلها. ويتمثل دورها في تسوية الخلافات على أساس القانون الدولي مع حق الأطراف في تجديد القانون الواجب التطبيق، ويعتبر قرار التحكيم إلزاميا ونهائيا، يتخذ بأغلبية الحكام ويكون معللا أي يفسر الوقائع ويقدم الحجج القانونية التي تفسر القرار المتخذ.

وإلى جانب التحكيم التقليدي ما بين الدول، يوجد حاليا تحكيم بين الدول أو المنظمات الدولية من جهة، والمستثمرين الخواص من جهة أخرى، بمقتضى المعاهدات الثنائية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار (تتضمن التحكيم لصالح رعاياها)، أو بمقتضى المعاهدات المتعددة الأطراف (اتفاقية البنك العالمي المؤرخة في 18 مارس 1965 المحدثة للمركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات، أو بمقتضى عقود بين الدول والخواص تتضمن بندا اتفاقيا).

6. التسوية القضائية: تكون التسوية القضائية (Règlement-judiciaire) بواسطة هيئة قضائية دولية دائمة بقضاة مهنيين (أو محترفين) وبإجراءات مضبوطة، كمحاكم العدل والمحاكم الوطنية.

وتعتبر محكمة العدل الدولية الدائمة التي نص عليها عهد عصبة الأمم (الفصل 14)، والتي أنشئت بمقتضى برتوكول في سنة 1921 الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح سبتمبر 1921، أول محكمة دائمة ذات اختصاص عالمي، وقد حلت محكمة العدل الدولية وهي جهاز رئيسي، محل محكمة العدل الدولية الدائمة، واعتمدت نظامها الأساسي مع بعض التعديلات البسيطة.

وتتكون محكمة العدل الدولية، التي يوجد مقرها في لاهاي، من 15 قاضيا منتخبا بشكل دوري من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على أساس أكبر النظم القانونية في العالم، وتمارس محكمة العدل الدولية صلاحيات قضائية غدت تفصل في النزاعات القانونية بين الدول، وصلاحيات استشارية تتمثل في إبداء الآراء فقط.

ففي المجال القضائي فإن الدول وحدها هي المؤهلة للمثول أمام هذه المحكمة التي تستند صلاحياتها على قبولهم (معاهدات خاصة، شرط التسوية القضائية، الشرط الاختياري للتسوية القضائية الإلزامية)، وتكون قرارات معللة ونهائية، بمعنى أنها غير قابلة للطعن، وتتخذ بالأغلبية، ويبقى للقضاة المتحفظين أو الذين يمثلون أقلية حق إبداء آراء فردية أو منفصلة.

أما في المجال الاستشاري فإن المحكمة تمارس صلاحياتها بطلب من الأجهزة الدولية وليس بطلب من الدول، ولا تفضي إلى قرارات إلزامية بل آراء غير ملزمة وتعتبر القضايا المطروحة على المحكمة مرتبطة بالخلاف حول أطروحات قانونية للدول أعضاء هذه الأجهزة الدولية.

ثانيا: احترام الالتزامات وحقوق الإنسان والبيئة

أ- احترام الالتزامات

إن الدول مطالبة باحترام الالتزامات بحسن نية، سواء كانت عرفية أو نابعة من المعاهدات التي وافقوا ووقعوا عليها بكل حرية (ديباجة الميثاق الأممي والفصل 2/2) لأن استقرار النظام الدولي رهين به. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن الدول التي تقوم بخرق القانون الدولي، بشكل آلي على البحث في هذا القانون نفسه، على قواعد الذي يسمح تفسيرها بهذه التصرفات.

ب- احترام حقوق الإنسان

على صعيد القانون الدولي الوضعي، تعتبر حماية حقوق الإنسان فكرة حديثة نسبياً. لكن تبقى الترسانة القانونية جد مهمة سواء تعلق الأمر بالوسائل العامة أو بمعاهدات خاصة.

1. الوسائل العامة: تمت المصادقة على عدة نصوص قانونية دولية عامة، هدفها حماية واحترام وترقية حقوق الإنسان في شموليتها، إن على الصعيد الدولي أو على الصعيد الجهوي.

- **على الصعيد الدولي:** جعل الميثاق الأممي (الفصول 1/3، 58، 56، 55) من احترام حقوق الإنسان أحد أهدافه الأساسية والتزام بالعمل على ترقيتها الفعلية والعالمية، وتعد مقتضياته ركيزة لنشاط قانوني واسع للجنة حقوق الإنسان وللجمعية العامة. ويتم الحديث بهذا الخصوص عن ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان: الحقوق المدنية والسياسية، ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ثم حقوق التضامن. لكن لا يجب أن نستنتج بأنه ثمة ترتيب تدريجي من أي نوع كان بين هذه الأصناف الثلاثة.

- **على الصعيد الإقليمي:** المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان الموقعة في روما بتاريخ 4 نونبر 1950 والمكملة بعدد من البروتوكولات الإضافية، تربط دول المجلس الأوروبي وتتميز بآليات جد متطورة.

وقد تأثرت المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان الموقعة في سان جوزي دي كوستا في 22 نونبر 1959 (دخلت حيز التنفيذ عام 1978) التي تربط الدول أعضاء منظمة الدول الأمريكية إلى حد كبير بالمعاهدة الأوروبية.

ويتميز الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعروف بانجول المصادق عليه من طرف رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في يونيو 1981، إلى حد ما، عن باقي المواثيق بمقتضياته حول حقوق الشعوب وحول واجبات الأفراد وليس فقط حقوقهم.

2. المعاهدات الخاصة: يتعلق الأمر بمعاهدات صودق عليها بهدف حماية حقوق خاصة/ وحقوق بعض الفئات المعينة:

-معاهدات منع التعذيب والعقوبات والمعاملات الوحشية واللاإنسانية أو التي تحط من كرامة الإنسان، المعتمد في 10 دجنبر 1984 (دخلت حيز التنفيذ في 26 يونيو 1987).

-معاهدة حقوق الطفل الموقعة في 26 يناير 1990 (دخلت حيز التنفيذ في 2 شتبر 1990).

-معاهدة حول إلغاء كل أشكال التمييز اتجاه المرأة (دخلت حيز التنفيذ في 3 شتبر 1981).

-المعاهدة الدولية المتعلقة بحماية حقوق كل العمال المهاجرين وعائلاتهم (المصادق عليها من طرف الجمعية العامة، والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ بعد) ...

ت-حماية البيئة

تعتبر البيئة من بين مشاكل القرن وقد تأخر الوعي بالحالة المتقدمة لتدهورها، فصحيح أن أول مؤتمر أممي حول البيئة كان في ستوكهولم سنة 1972 من 5 إلى 16 يونيو وأفضى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ابتداء من 15 دجنبر 1972. لكن القلق الكبير الذي أثاره في وسط الثمانينات ثقب طبقة الأوزون، وحادث تشيرنوبيل، والانقراض المتزايد للعديد من الكائنات الحية ...، هو الذي أكد التهديدات البيئية وأملى تنشيط المقاربة الشمولية والمندمجة لبرامج الأمم المتحدة للبيئة.

ففي الوقت الذي أبانت فيه استراتيجيات التنمية أولا وبأي ثمن " محدوديتها ونتائجها الكارثية على الطبيعة والإنسان، لم يعد بالإمكان الفصل بين التنمية والبيئة، وهذا ما يعبر عنه المفهوم الجديد " التنمية المستدامة " الذي ظهر للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة،

والاستجابة بشكل أفضل لحاجيات الحاضر دون المس بحق الأجيال القادمة في الاستجابة لحاجياتها.

وقد انعقد المؤتمر الثاني للأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ري ودي جانيرو من 3 إلى 14 يونيو 1992، وصادق على نصوص قانونية هامة: معاهدة حول التنوع البيئي لحماية الموارد الحية للأرض (حيوانية ونباتية)، معاهدة حول التغيرات المناخية المتعلقة بتأثير الغاز ذي المفعول الخائق، والمذكرة 21 والتي أخذت شكل جرد واسع للتدابير الواجب اتباعها لضمان التنمية الدائمة.

إن هذه الأدوات تضاف على تلك الموجودة والمعمول بها مثل:

- معاهدة فيينا بتاريخ 22 مارس 1985.
- برتوكول مونريال بتاريخ 16 سبتمبر 1987 حول حماية طبقة الأوزون (دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 1989).
- ومعاهدة بال بتاريخ 22 مارس 1989 المتعلقة بنقل النفايات الخطيرة خارج الحدود.

كذلك توجد أيضا معاهدات تتعلق بالبحار الإقليمية ك:

- البحر الأبيض المتوسط (معاهدة برشلونة في 16 فبراير 1976).
- الخليج العربي (معاهدة الكويت في 24 أبريل 1978).
- المناطق الساحلية بإفريقيا الغربية الوسطى (معاهدة ابيدجان 21 مارس 1981).
- المناطق الساحلية لجنوب - شرق المحيط الهادي (معاهدة ليما 12 نونبر 1981).
- البحر الأحمر وخليج عدن (معاهدة جدة بتاريخ 14 فبراير 1982).
- المجال البحري لمنطقة الكريب (معاهدة قرطاج 24 مارس 1983)،

- المجال البحري والمناطق الساحلية لشرق إفريقيا (معاهدة نيروبي 21 يونيو 1985).
- البيئة بمنطقة جنوب الهادي (معاهدة نومييا 24 نونبر 1986).
- برزت النظرية المثالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد أسهمت في ولادة علم العلاقات الدولية
- بصفته مجال مستقل للبحث، و نظرا للحدوث الدولية المأساوية لتلك الفترة، فالغاية التنظيرية سيطرت
- عليها الرغبة في تغيير واقع العلاقات الدولية و الرتقاء بالسلوك النسائي إلى تغليب النزعة التعاونية
- على مسببات الحرب.

الفهرس

1	مقدمة :
3	المحور الأول: الإطار النظري للعلاقات الدولية
3	المبحث الأول: مفهوم العلاقات الدولية
3	أولاً: نشأة وتعريف العلاقات الدولية
9	ثانياً: علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى
11	المبحث الثاني: محتوى العلاقات الدولية
11	أولاً: تاريخ العلاقات الدولية
12	ثانياً: مادة القانون الدولي
14	المحور الثاني: نظريات العلاقات الدولية
14	المبحث الأول: النظريات الشمولية أو التقليدية للعلاقات الدولية
14	أولاً: المذاهب المثالية
18	ثانياً: النظريات الواقعية والواقعية الجديدة
25	ثالثاً: نظرية السوسيولوجية التاريخية
26	رابعاً: المذهب الماركسي-اللينيني
26	المبحث الثاني: النظريات العلمية والجزئية للعلاقات الدولية
27	أولاً: التيارات العلمية
32	ثانياً: النظريات الجزئية
34	المبحث الثالث: الأفكار الجديدة في العلاقات الدولية
35	أولاً: فكرة نهاية التاريخ
37	ثانياً: فكرة صدام الحضارات
39	المحور الثالث: أطراف المجتمع الدولي
39	المبحث الأول: الدولة
39	أولاً: المكونات المادية للدولة
42	ثانياً: المكونات القانونية
47	ثالثاً: وظائف الدولة وأنواعها
50	رابعاً: مقومات قوة الدولة
61	خامساً: الدولة في المحيط الخارجي
66	المبحث الثاني: المنظمة الدولية
66	أولاً: خصائص المنظمة الدولية
68	ثانياً: تصنيفات المنظمات الدولية

71 ثالثاً: أهداف المنظمات الدولية
73 رابعاً: العضوية في المنظمات الدولية وادارتها
78 خامساً: جدوى وأزمة المنظمات الدولية
81 المبحث الثالث: الأطراف الثانوية في الحياة الدولية
81 أولاً: الشركات متعددة الجنسيات
88 ثانياً: المنظمات الدولية غير حكومية
104 المحور الرابع: المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية
104 المبحث الأول: مبادئ التعبير عن السيادة
104 أولاً: مبدأ استقلالية الدولة
106 ثانياً: مبدأ المساواة في السيادة
107 المبحث الثاني: مبادئ المحافظة على السيادة
107 أولاً: مبدأ عدم التدخل
108 ثانياً: الوحدة الترابية
109 المبحث الثالث: المبادئ المحددة لسيادة الدول
109 أولاً: التسوية السلمية للمنازعات
113 ثانياً: احترام الالتزامات وحقوق الإنسان والبيئة